



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصناعية

دراسة حالة بنك الخليج الجزائر للفترة (2015-2018)

تحت إشراف:

الدكتور: قابوسة على

المشرف المساعد الدكتور: فوزي محيريق

إعداد الطلبة :

- صحراوي إدريس

- قدوري محسن

- مياطة العروسي

لجنة المناقشة:

رئيسا

مشرفا ومقررا

مشرفا مساعدا

مناقشا

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

د/ أحمد تي

د/ قابوسة على

د/ فوزي محيريق

د/ سمية دربال

الموسم الجامعي: 2019/2018



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصناعية

دراسة حالة بنك الخليج الجزائر للفترة (2015-2018)

تحت إشراف:

الدكتور: قابوسة على

المشرف المساعد الدكتور: فوزي محيريق

إعداد الطلبة:

- صحراوي إدريس

- قدوري محسن

- ميطة العروسي

الموسم الجامعي: 2019/2018

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ ، وبعد:

شيء جميل أن يسعى الإنسان إلى النجاح فيحصل عليه، فيارب إذا أعطيتنا نجاحا
فلا تأخذ تواضعنا واجعلنا ممن يتذكر أفضالك وأفضل العالمين.

إلى والدينا الكريمين

من قال عَزَّوَجَلَّ فيهما: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾

إلى إخوتنا وأخواتنا

من شاركونا بسمة الحياة وترعرعنا معهم.

إلى أساتذتنا في مسيرتنا العلمية

كل من علمنا حرفا، وأخذ بيدنا إلى طريق العلم والمعرفة.

شكرا لكم جميعا.

ادريس، محسن، العروسي



الشكر والتقدير



نحمد الله تعالى ونشكره

الذي بفضلله وعونه تم إنجاز هذا العمل المتواضع الذي يعد من الفيض ذرة راجين من المولى عز وجل التوفيق والسداد والنجاح لمن طرق يوما بابا يطلب فيه علما لينير به أمته.

كل الشكر والتقدير إلى الدكتور: **علي قابوسة**، والدكتور: **فوزي محيريق اللذان** تشرفا بقبول تأطيرنا والذي وتحملهم ايانا طول مدة اعداد المذكرة.

نتوجه بالشكر الخالص لكل من بذل مجهوده الغزير بإسداء النصح والتوجيه لنا أثناء إنجاز هذا البحث.

وخالص الشكر الجزيل ومن النوع الخاص جدا جدا إلى **دفعلة التخرج 2019 لتخصص ماستر اقتصاد نقدي و بنكي** وإلى **الأساتذة الكرام** الذين أناروا لنا الدرب في مسيرتنا هذه، كما نقدم شكرنا الخالص إلى جميع الأصدقاء من قريب أو بعيد، أنار الله طريقكم وجزاكم عنا خير الجزاء وأوفره.

ادريس، محسن، العروسي



الملخص:

تعد القروض الموجهة لتمويل المشاريع الصناعية من أهم الخدمات التي تقوم البنوك التجارية لما لها من دور فعال في تنمية الاقتصاد الوطني باعتبار المشاريع الصناعية تعمل على تخفيض معدلات البطالة وتنمية سوق العمل وتشغيل رؤوس الأموال، إلا أن تمويل المشاريع الصناعية يرتبط بالعديد من المخاطر التي قد تؤدي إلى تدهور البنوك، لهذا تعمل هذه الأخيرة على إجراء دراسات باستعمال العديد من الطرق من أجل التنبؤ بهذه المخاطر ومحاولة تفاديها، أو تقليلها حيث تختلف هذه الدراسة من بنك لآخر.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الإجراءات العملية التي تتخذها البنوك التجارية في منح القروض الموجهة لتمويل المشاريع الصناعية، بعد التطرق إلى ماهيتها والتعرف على أهم خدماتها، وتعمق الدراسة إلى مناقشة وتحليل مدى مساهمة بنك الخليج الجزائر في قطاع الصناعة على مستوى الاقتصاد الجزائري، ووزن هذا الأخير وتحليل مساهمته في الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: تمويل، مشاريع صناعية، بنوك تجارية، اقتصاد جزائري، بنك الخليج الجزائر.

Abstract:

Loans to finance industrial projects are considered one of the most important services of commercial banks, in which they play an active role in the development of the national economy; as industrial projects reduce unemployment, develop talents, skills and raise capital. However, industrial projects are associated with many risks that could lead to deterioration of banks. That's why commercial banks use many methods to predict the risks and try to avoid or reduce them. These methods and studies differs from bank to bank.

This study aims to clarify the procedures taken by commercial banks to get loans directed to finance industrial projects. After presenting a general information about commercial banks and its role in the Algerian economy, also this study tries to analyze the Algerian Gulf Bank contribution in the industrial field of the Algerian economy, and try to understand the industrial situation towards the Algerian economy.

key words: Finance, Industrial Projects, Commercial Banks, Algerian Economy, Gulf Bank Algeria.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات..... II - I

فهرس الجداول..... II

المقدمة..... أ-ز

العنوان الصفحة

16-1 الفصل الأول: عموميات حول البنوك التجارية

2..... تمهيد الفصل الأول

3..... المبحث الأول: نظرة عامة حول البنوك التجارية

3..... المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك التجارية

4..... المطلب الثاني: تعريف البنوك التجارية

4..... المبحث الثاني: وظائف البنوك التجارية

5..... المطلب الأول: الوظائف التقليدية للبنوك التجارية

5..... الفرع الأول: قبول الودائع

5..... أولاً: الودائع الجارية (تحت الطلب)

5..... ثانياً: ودائع لأجل

5..... ثالثاً: ودائع بإخطار

5..... رابعاً: ودائع التوفير

5..... الفرع الثاني: تقديم القروض

5..... أولاً: قروض بضمانات مختلفة

- ثانيا: قروض بدون ضمانات: حيث يكون الضمان شخصي ويستند على السمعة الائتمانية للأشخاص.....6
- المطلب الثاني: الوظائف الحديثة للبنوك التجارية6
- تمويل عمليات التجارة الخارجية6
- تحصيل الشيكات6
- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها6
- إدارة محافظ الاستثمار6
- تقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير7
- التعامل بالعملات الأجنبية7
- إصدار البطاقات الائتمانية7
- القيام بعمليات التوريق7
- المبحث الثالث: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية وأنواعها7
- المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للبنك التجاري وميزانيته8
- الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للبنك التجاري8
- أولا: إدارة القروض8
- ثانيا: إدارة التمويل8
- ثالثا: إدارة العمليات8
- رابعا: إدارة الأموال المؤمن عليها من الغير8
- خامسا: التأمين9
- الفرع الثاني: ميزانية البنك التجاري9
- المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية.....9
- الفرع الأول: من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للحدود الجغرافية.....9
- أولا: البنوك التجارية المحلية9
- ثانيا: البنوك التجارية العامة9
- الفرع الثاني: من حيث حجم النشاط10
- الفرع الثالث: من حيث عدد الفروع10

- 10.....أولاً: البنوك التجارية ذات فروع.....
- 10.....ثانياً: بنوك السلاسل
- 10.....ثالثاً: بنوك المجموعات
- 11.....رابعاً: البنوك الفردية
- 11.....خامساً: البنوك المحلية
- 11.....المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنوك التجارية
- 11.....الفرع الأول: موارد البنوك التجارية
- 11.....أولاً: الموارد الذاتية
- 11.....أ. رأس المال
- 11.....ب. الاحتياطات
- 12.....ب.1 الاحتياطي القانوني
- 12.....ب.2 الاحتياطي الخاص
- 12.....ج. الأرباح غير الموزعة
- 12.....د. المخصصات
- 12.....ثانياً: الموارد غير الذاتية
- 12.....أ. الودائع
- 12.....- الودائع الجارية
- 12.....- الودائع لأجل
- 13.....-ودائع بإخطار
- 13.....ب. الحسابات المدينة للبنوك الأخرى
- 13.....ج. الاقتراض من البنك المركزي
- 13.....الفرع الثاني: استخدامات البنوك التجارية
- 13.....أولاً: أرصدة نقدية حاضرة
- 13.....أ- نقود حاضرة في خزانة البنك التجاري
- 13.....ب- أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي

14..... ثانيا: مجموعة الأصول التي تغلب عليها سمة السيولة

14..... أ- أوراق حكومية قصيرة الأجل

14..... ب- الأوراق التجارية القابلة للخصم

14..... ثالثا: القروض

14..... أ- أوراق مالية واستثمارات

15..... ب- الأصول الثابتة

16..... خلاصة الفصل الأول

40-17..... الفصل الثاني: سياسات التمويل البنكي

18..... تمهيد

19..... المبحث الأول: عموميات حول التمويل

19..... المطلب الأول: مفهوم التمويل، أهميته و دوره

19..... الفرع الأول : تعريف التمويل

19..... الفرع الثاني: أهمية التمويل

20..... الفرع الثالث: دور التمويل

20..... المطلب الثاني: مصادر التمويل

20..... الفرع الأول: مصادر التمويل الداخلية

21..... أولا : الأموال المملوكة

21..... 1- أموال جماعية

21..... 2- أموال فردية

21..... ثانيا: علاوات المساهمين

21..... ثالثا : الاحتياطات:

21..... 1- احتياطات إجبارية

21..... 2- احتياطات غير إلزامية

22..... • احتياطات خاصة

22..... • احتياطات عامة

22.....	احتياطات رأسمالية
22.....	• احتياطات إيراديه
22.....	رابعاً: الإعانات
22.....	خامساً: الاهتلاكات
22.....	الفرع الثاني: المصادر الخارجية للتمويل
22.....	أولاً: التمويل الخارجي المباشر:
22.....	ثانياً: التمويل الخارجي غير المباشر:
23.....	المطلب الثالث: هيئات التمويل الخارجي
23.....	الفرع الأول: المصارف
23.....	الفرع الثاني: شركات التأمين
23.....	الفرع الثالث: البورصة
24.....	المبحث الثاني: سياسات القروض و التسهيلات الائتمانية
24.....	المطلب الأول: حجم الأموال المتاحة للإقراض
24.....	1. سياسات الإقراض
24.....	2. تشكيلة القروض
25.....	المطلب الثاني: معايير منح القروض
25.....	أولاً: شخصية العميل
25.....	ثانياً: قدرة العميل على سداد القرض في تاريخ الاستحقاق
25.....	ثالثاً: المركز المالي للعميل
25.....	المطلب الثالث: آلية التفاوض بين أصحاب المشروعات والمصرف للحصول على التسهيلات المصرفية
27.....	المبحث الثالث: أساليب التمويل البنكي للمؤسسات الصناعية
27.....	المطلب الأول: القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال
28.....	الفرع الأول: القروض العامة
28.....	أولاً: تسهيلات الصندوق

- 29.....ثانيا :المكشوف.....
- 29..... ثالثا : قرض الموسم
- 30..... رابعا :قروض الربط
- 30..... الفرع الثاني : القروض الخاصة
- 31..... أولا : التسبيقات على البضائع
- 31..... ثانيا :تسبيقات على الصفقات العمومية
- 31..... • كفالة الدخول إلى المناقصة
- 32..... • كفالة حسن التنفيذ
- 32..... • كفالة اقتطاع الضمان
- 32..... • كفالة التسبيق
- 32..... ثالثا : منح قروض فعلية
- 32..... 1- قرض التمويل المسبق
- 32..... 2- تسبيقات على الديون الناشئة وغير المسجلة
- 32..... 3-تسبيقات على الديون الناشئة والمسجلة
- 33..... رابعا : القروض بالالتزام
- 33..... • الكفالة
- 33..... • القبول
- 33..... خامسا: قروض تعبئة ديون العملاء
- 33..... • الخصم التجاري
- 34..... - معدل الفائدة
- 34..... - عمولة التحصيل
- 34..... - عمولة الخصم
- 34..... • القروض الخاصة بتعبئة الديون الناشئة عن التصدير
- 34..... • عملية تحويل الفاتورة

35.....	● التسيقات بالعملة الصعبة
35.....	المطلب الثاني: القروض المقدمة لتمويل نشاطات الاستثمار
36.....	الفرع الأول : القروض الكلاسيكية لتمويل استثمارات المؤسسات الصناعية
36.....	أولا : القروض متوسطة الأجل.....
36.....	● قروض متوسطة الأجل قابلة للتعبئة
36.....	● قروض متوسطة الأجل غير قابلة للتعبئة
37.....	ثانيا : القروض الطويلة الأجل
37.....	ثالثا : القرض الإيجاري
38.....	المطلب الثالث : معوقات تمويل البنوك للمشاريع الصناعية
38.....	الفرع الأول : شفافية المعلومات
38.....	أولا : شخصية وسلوك المسير.....
38.....	ثانيا : الضمانات
39.....	ثالثا : محدودية حجم ونوع التمويل
40.....	خلاصة الفصل الثاني
74-41	الفصل الثالث: (دراسة حالة) تحليل مساهمة بنك الخليج الجزائر في تمويل المشاريع الصناعية
42.....	تمهيد
43.....	المبحث الأول: تقديم عام لبنك الخليج الجزائر
43.....	المطلب الأول: تعريف بنك الخليج الجزائر
43.....	الفرع الأول: نشأة و تأسيس بنك الخليج الجزائر " AGB "
44.....	الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر
45.....	الفرع الثالث: شبكة وكالات بنك الخليج الجزائر
46.....	المطلب الثاني: تقديم بنك الخليج الجزائر - وكالة الوادي
46.....	الفرع الاول: التعريف بالوكالة

- 46..... الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الخليج الجزائر بالوادي
- 46..... - مدير الوكالة
- 47..... - المسؤول التجاري
- 47..... - المراقب
- 47..... - مستشار مبيعات العملاء والمؤسسات
- 47..... - مستشار مبيعات العملاء الأفراد
- 47..... - مندوب اداري
- 48..... - امين الصندوق
- 48..... - عامل الشباك
- 48..... المطالب الثالث: خصائص وأهداف بنك الخليج الجزائر
- 48..... الفرع الاول: خصائص بنك الخليج الجزائر
- 48..... أولا: بنك خليج الجزائر بنك تجاري للمؤسسات
- 48..... ثانيا: بنك الخليج الجزائر بنك للأفراد
- 48..... ثالثا: بنك الخليج الجزائر بنك الخدمات
- 49..... رابعا: بنك الخليج الجزائر بنك ذو شبكة بنكية في طور التوسع المستمر
- 49..... الفرع الثاني: أهداف بنك الخليج الجزائر
- 49..... أولا: يلتزم بنك الخليج الجزائر التزاما راسخا لضمان أعلى مستوى جودة في كل أعماله البنكية
- 49..... ثانيا: السعي إلى تعظيم قيمة موجوداته
- 49..... ثالثا: تلبية جميع احتياجات العملاء
- 50..... خامسا: العمل على تطوير منتجات جديدة

50..... الفرع الثالث: منتجات وخدمات بنك الخليج الجزائر

50..... أولاً: الأعمال التجارية

50..... 1. عمليات التجارة الخارجية

50..... 2. تمويل الاستغلال

50..... 3. تمويل الاستثمار

50..... ثانياً: المنتجات والخدمات للأفراد

51..... 1. القروض

51..... 2. الادخار

51..... 3. حسابات الودائع

51..... 4. البطاقات البنكية

51..... 5. تأجير الخزائن

51..... ثالثاً: الخدمات المالية الإسلامية عبر نافذة بنك الخليج الجزائر الـ "AGB"

52..... مهنة الـ Proline

52..... أ. صيغة التمويل «السلم»

52..... ب. صيغة التمويل " المراجعة "

53..... خدمة الـ leasing

53..... رابعاً: خدمات أخرى

54..... المبحث الثاني: اجراءات منح القروض في بنك الخليج الجزائر

54..... المطلب الأول: إجراءات وشروط منح القرض

54..... أولاً: الطابع القانوني

54..... ثانياً: أقدمية المؤسسة

54..... ثالثاً: إمكانية استمرارية المؤسسة

54.....	رابعاً: نشاط المؤسسة.....
55.....	المطلب الثاني: شروط البنك لمنح القروض
55.....	أولاً: الشروط الاقتصادية
55.....	ثانياً: الشروط الذاتية
56.....	المطلب الثالث: دراسة ملف القرض في بنك الخليج الجزائر
56.....	الفرع الأول: مرحلة تقديم الطلب
57.....	الفرع الثاني: مرحلة دراسة ملف طلب القرض
57.....	أولاً: العناصر العامة
57.....	العامل البشري
57.....	العوامل المالية
57.....	- درجة الاستثمار
57.....	- دراسة المنتج
57.....	- دراسة السوق
57.....	1. المحيط الاقتصادي
58.....	ثانياً: تحليل البيانات المتاحة
58.....	الفرع الرابع: قرار منح القرض ومتابعته
58.....	المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة بنك الخليج الجزائر في الصناعة
59.....	المطلب الأول: بيانات ومعطيات دراسة الحالة
59.....	الفرع الأول: طريقة جمع معطيات الدراسة ووصفها
60.....	الفرع الثاني: واقع قطاع الصناعة في الجزائر
62.....	المطلب الثاني: حجم القروض الخاصة والأداء التمويلي لبنك الخليج الجزائر
63.....	الفرع الأول: الوضعية النقدية للبنوك التجارية والبنك المركزي و توزيع القروض
63.....	أولاً: الوضعية النقدية للبنوك التجارية والبنك المركزي من خلال القروض الموجه للاقتصاد
63.....	ثانياً: قراءة في توزيع القروض البنكية على القطاعات الكلية في الاقتصاد.....

- 65..... الفرع الثاني: حجم نشاط بنك ال AGB في النظام المصرفي الجزائري
- 66..... أولاً: مقارنة تمويلات بنك الخليج الجزائر إلى تمويلات البنوك التجارية
- 69..... المطلب الثالث: مساهمة بنك الخليج الجزائر في التمويل الصناعي بولاية الوادي
- 69..... الفرع الأول: قطاع الصناعة في ولاية الوادي
- 71..... الفرع الثاني: واقع تمويل بنك الخليج الجزائر للصناعة في الوادي
- 71..... الفرع الثالث: مقارنة تمويل وكالة الوادي الى بنك الخليج الجزائر ككل
- 74..... خلاصة الفصل الثالث

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
60	مؤشرات قياس دور التمويل المصرفي لبنك الخليج الجزائر في القطاع الصناعي	(1)
61	مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام	(2)
63	الوضعية النقدية للبنوك التجارية والبنك المركزي من خلال القروض الموجهة للاقتصاد	(3)
64	تقسيم القروض حسب بالقطاع على المستوى الكلي	(4)
66	مقارنة نسبة قروض البنوك التجارية إلى قروض بنك الخليج الجزائر	(5)
67	مساهمة بنك الخليج الجزائر في نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص	(6)
69	القيمة التقديرية للمشاريع الصناعية بولاية الوادي	(7)
71	القيمة التقديرية للمشاريع الصناعية بولاية الوادي مقارنة إلى بنك الخليج الجزائر بالوادي	(8)
72	قيمة القروض الممنوحة من بنك الخليج الجزائر في الفترة 2014-2017	(9)

المقدمة

المقدمة

1. تمهيد:

يعرف العالم تقدما كبيرا فيما يتعلق بالمجال المال، بما في ذلك المؤسسات المالية والبنكية، وتعد الهياكل المالية لأي دولة مقياسا لتقدمها أو تأخرها، نظرا لما لها من دور كبير في تنشيط الاقتصاد في جميع المجالات، فالبنوك هي الموجهة للدخار نحو الاستثمار من خلال تحفيز المستثمرين، وبالتالي زيادة الإنتاج من طرف المشاريع المنظمة.

وحيث تلعب المشاريع الاستثمارية الصناعية دورا هاما في تحقيق تنمية أفضل وأشمل، وذلك باعتبارها من أنجع الطرق لتحقيق استغلال أمثل للطاقات البشرية والطبيعية والمالية، وتعتبر بحد ذاتها حلا للكثير من المشاكل والأزمات الاقتصادية التي يواجهها الأفراد والمؤسسات، فالاستثمار من خلال عمليات الإنتاج يوفر السلع والخدمات ويحقق الاكتفاء الذاتي، ويخلق مناصب شغل جديدة ويؤدي إلى رفع مستوى المعيشة مما ينجم عنه استقلال اقتصادي يعبر عن سيادة الدولة.

وتسعى الدولة الجزائرية إلى القيام بعدة إصلاحات على الجهاز البنكي بهدف تطويره، تتماشى مع التغيير الحاصل في الاقتصاد من الموجه إلى الحر، من خلال صلاحيات كبيرة ممنوحة للبنوك التجارية تهدف من خلالها إلى تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص بصورة خاصة.

كما أنه لنجاح المشاريع الاقتصادية خاصة الصناعية منها، حيث أن هاته الاخيرة عادة ما ترتبط بكيانات الدولة أو في معظمها تمس الاقتصاد الوطني بصورة مباشرة، فللحصول عوائد من خلالها، تقوم البنوك بدراسة اقتصادية ومالية تقييمية للمشاريع قبل اتخاذ القرار في منح القروض، ضمانا لاسترجاع القروض ولنجاح المشروع وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

وتأتي دراستنا هذه للبحث في موضوع القروض الموجهة لتمويل المشاريع الصناعية من طرف البنوك التجارية والتعرف على حقيقتها، وآلياتها وما لها من أثر في المشاريع الصناعية وفي النظام المصرفي والاقتصاد ككل بشكل عام، فكانت مشكلتنا البحثية كالاتي:

2. المشكلة الرئيسية:

بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية بالصيغة الآتية:

ما مدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصناعية بالجزائر؟

وحتى تسهل الإجابة على المشكلة المطروحة وبهدف محاولة الإحاطة بأهم الجوانب فيها، قسمنا المشكلة إلى المشكلات الفرعية الآتية:

3. الأسئلة الفرعية:

- ① ماهي أهم وظائف البنوك التجارية؟
- ② ما هي الخدمات المالية التي تقدمها البنوك التجارية للقطاع الصناعي؟
- ③ فيما تتمثل الإجراءات والشروط التي تعتمد عليها البنوك التجارية لمنح القروض للمؤسسات الصناعية؟
- ④ ما هي سياسات الاقراض المنتهجة من طرف البنوك التجارية لتمويل المشاريع الصناعية ؟
- ⑤ ما هي الاجراءات العملية التي يتبعها بنك الخليج الجزائر عند منحه القروض الموجهة للمشاريع الصناعية؟
- ⑥ أي دور تؤديه القروض الممنوحة من بنك الخليج الجزائر في تمويل المشروعات الصناعية في الجزائر وفي الوادي؟

4. فرضيات الدراسة :

وكإجابة مؤقتة على التساؤلات الفرعية السابقة يمكن أن نضع الفرضيات الآتية:

- ① تقدم البنوك التجارية مجموعة كبيرة ومتعددة من الخدمات المصرفية، مبنية على عدة أنواع للقروض موجهة لتمويل القطاعات المختلفة.
- ② أهم الخدمات المالية التي تقدمها البنوك التجارية للقطاع الصناعي تتمثل أساسا في القروض الموجهة إليه.
- ③ تمر عملية منح القروض عبر عدة مراحل وفقا لمجموعة من الإجراءات والمعايير فبمجرد أن تقدم المؤسسة أو الزبون طلب القرض فإن البنك يقوم بدراسة دقيقة لملف القرض. وتعتبر المعايير التي تعتمد عليها البنوك لمنح القروض الركيزة الأساسية في التقنيات البنكية والخطوة الأولى قبل اتخاذ قرارات منح القروض من طرف البنك لذلك توجه لها أهمية كبيرة من طرف المسيرين.
- ④ تتخذ القروض الموجهة إلى المؤسسات في البنوك التجارية عدة أشكال منها ما هو موجه لتمويل نشاطات الاستغلال، ومنها ما هو موجه لنشاطات الاستثمار.
- ⑤ إن معظم البنوك مهما كان نوعها تتبع نفس الشروط التي يجب أن تتوفر في طالب القرض سواء كان شخص طبيعيا أو معنوياً، لا سيما ما تعلق بأقدمية المؤسسة ونشاطها وطابعها القانوني والمركز المالي للمقرض.

⑥ تعتبر نسبة مساهمة قروض بنك الخليج الجزائر إلى إجمالي قروض البنوك التجارية مرتفعة في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الأخرى

5. مبررات اختيار الموضوع:

هناك العديد من الدوافع والمبررات الذاتية والموضوعية التي ساقطنا لاختيار هذا الموضوع من بينها ما يلي:

- ✍ الرغبة في التطرق لموضوع له علاقة بالبنوك والنقود، والقروض بشكل خاص، فناعة منا بأهميته الاستراتيجية ولتقاطعها مع مجال التخصص.
- ✍ فهم عمل البنوك التجارية وكيفية منحها للقروض، وبصفة خاصة التعرف على كيفية تمويل المشاريع الصناعية، وآثارها الفعلية على الاقتصاد الوطني.
- ✍ التعرف على الإجراءات المختلفة التي يقوم بها بنك الخليج الجزائر من أجل منح القروض، خاصة وأنه بنك يعتبر جديد في الجزائر وذو توجه قوى نحو تمويل المشاريع الصناعية.

6. أهداف الدراسة وأهميتها:

① أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة لمحاولة تحقيق الأهداف التالية:

- ✍ إبراز أهمية البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصناعية.
- ✍ التعرف على حقيقة الخدمات البنكية الموجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية والصناعية وأهميتها بالنسبة للنظام المصرفي والاقتصاد ككل.
- ✍ التعرف على مدى اعتماد المؤسسات الصناعية في نشاطاتها على البنوك التجارية، والإحاطة بالإجراءات البنكية المتبعة من أجل منح قروض للمؤسسات خاصة الصناعية منها.
- ✍ تسليط الضوء على تجربة بنك الخليج الجزائر في مجال منح القروض.
- ✍ الربط بين الجانب النظري والتطبيقي فيما يخص دراسة المشاريع الموجهة لطلبات القروض.
- ✍ محاولة معرفة واقع تمويل المشاريع الصناعية من طرف البنوك التجارية بصفة عامة وبنك الخليج الجزائر بصورة خاصة.
- ✍ إضافة مادة علمية تكون مبنية على احصائيات ومعطيات عملية دقيقة تعكس الواقع الاقتصادي لتحليله واستخلاص نتائج عملية مجدية.

② أهمية الدراسة: تنبع أهمية البحث في موضوع تمويل المشاريع الصناعية من طرف البنوك التجارية في ما يلي:

- ✍ تسليط الضوء على مكان من ضعف قطاع الصناعة على مستوى وطني مقارنة بالقطاعات الأخرى، في ظل توجه الدولة نحو تعزيز هذا القطاع بقوة.
- ✍ معرفة مدى توجه المؤسسات الصناعية نحو طلبات التمويل من البنوك التجارية في تجسيد مخططاتها من خلال خدمات البنوك التجارية.
- ✍ التعرف على مدى مساهمة البنوك التجارية في الاقتصاد الوطني من خلال القروض الموجهة للقطاع الخاص، وما مدى توافرها مع تطلعات الدولة في تحقيق تنمية اقتصادية ونمو فعلي حقيقي في ظل الحاجة الملحة للجزائر للتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، للتمكن من تعبئة مدخرات جديدة تساهم في عمليات النمو والتنمية الاقتصادية.

7. الدراسات السابقة:

من بين أهم الدراسات التي تناولت موضوعات التمويل البنكي للمشاريع الصناعية ما يلي:

- ✓ دراسة كودية يوسف المعنونة بـ " دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الصناعي " سنة 2017 وهي عبارة عن مذكرة ماستر، حيث عالج الباحث اشكالية تمويل البنوك التجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومن اهم ما توصل اليه الباحث هو أن البنك يتعامل بحذر عند منحه للقروض وذلك للتقليل من أخطار عدم السداد.
- ✓ دراسة علي قابوسة، المعنونة بـ " دور التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة " سنة 2014 وهي عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في النقود والمالية والبنوك، ومن اهم ما توصل اليه الباحث الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ناتجة عن سوء الإدارة التي تجسدت في البيروقراطية عند القطاع الحكومي.
- ✓ دراسة خالد النصيري أحمد، المعنونة بـ " دور المصارف التجارية في تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة دراسة تطبيقية عن المصارف التجارية العامة داخل شعبية طرابلس " سنة 2007، وهي عبارة عن مذكرة ماجستير، ومن اهم ما توصل اليه الباحث هو ان فرص الاقراض من قبل المصارف التجارية تتأثر بخصائص أصحاب المشروعات الصغيرة.

8. الإطار الزمني والمكاني:

مكانياً؛ تركزت الدراسة حول بنك الخليج الجزائر باعتباره بنكاً رائداً في تمويل المشاريع الصناعية من خلال خدماته المتنوعة والمختلفة المخصصة لهذا المجال، أما زمانياً؛ فكان مجال الدراسة في الفترة بين 2015-2018 ارتباطاً باستخدام وتحليل البيانات المالية التي تتضمنها التقارير المالية السنوية والقوائم المالية لبنك الخليج الجزائر في الفترة المشار إليها، وأيضاً بالارتكاز على معطيات التقارير الصادرة من قبل بنك الجزائر "البنك المركزي".

9. المنهج المستخدم:

لتحقيق ما نصبو إليه في هاته المذكرة قمنا بانتهاج منهجية البحث الكلاسيكية وتبعاً لما تناولناه في دراستنا هذه، كانت الحاجة ضرورية لاعتماد عدة مناهج بحثية منها:

① **المنهج الوصفي:** ويعتمد على وصف الظاهرة وتحليل عناصرها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، وقد برز في كثير من أجزاء المذكرة، بحجة أننا ملزمون بوصف شامل لكل متغير يتضمنه البحث.

② **المنهج التحليلي:** وذلك من خلال الاعتماد على الدراسة الميدانية السابقة والإجراءات المعمول بها على مستوى البنوك من أجل ربط الإطار النظري للدراسة بالجانب التطبيقي لها، واعتمدنا المنهج التحليلي لحاجتنا لتحليل النسب المختلفة لقطاع الصناعة في الاقتصاد الوطني ككل، وتحليل وضعيته مقارنة إلى البنوك التجارية بصورة خاصة.

③ **المنهج الإحصائي:** أعتد عليه من خلال استخدام التحليل العددي والبياني لدراسة تطور أهم المعطيات المتعلقة بالقروض في الاقتصاد الجزائري بصورة شاملة وفي البنوك التجارية وبنك الخليج الجزائر بصفة خاصة، قصد خدمة الأهداف العامة للدراسة؛ مستخدمين أسلوب المقارنة إحصائياً خاصة بين البيانات المالية التي اعتمدت عليها الدراسة.

10. **صعوبات الدراسة:** خلال إعدادنا لمذكرتنا هذه واجهتنا صعوبات عدة، منها ما تشترك مع الأبحاث العلمية الأخرى ومنها ما هو متعلق بطبيعة الدراسة؛ ولعل أهمها ما يلي:

① **صعوبة الحصول على التقارير ومذكرات العمل من المؤسسات المصرفية الجزائرية لانعدام الشفافية والإفصاح واعتبار أن هذه التقارير معلومات سرية.**

② **عدم التفصيل في البيانات المالية المتعلقة بالخدمات المصرفية حال دون تقييمنا الدقيق لحجم التمويلات التي قام بها بنك الخليج الجزائر.**

③ **صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالقطاع الصناعي ووضعيته المالية.**

④ **قصر مدة إعداد المذكرة.**

11. محتوى الدراسة:

اتبعنا في دراستنا الطريقة الكلاسيكية في تبويب البحث، حيث قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول، مضمونها كما يلي:

الفصل الأول: المعنون بعموميات حول البنوك التجارية ويعتبر فصلا تمهيدا يتضمن محتواه على عموميات حول البنوك التجارية وهيكلها التنظيمي وأنواع التمويلات. أما الفصل الثاني فقد عنون بسياسات تمويل البنوك للمؤسسات، وتم فيه التطرق إلى السياسة المتبعة في منح القروض من طرف البنوك التجارية وأنواعها، بالإضافة إلى دراسة الجدوى في اختيار المشروع الأمثل وكذلك الدراسة المالية للمشروع الاستثماري وتقييمه.

وخصصنا الفصل الثالث للدراسة الميدانية، حيث وسم بتحليل مساهمة بنك الخليج الجزائر في تمويل المشاريع الصناعية، وحاولنا من خلاله إعطاء صورة مجملية لواقع الصناعة في الجزائر خلال فترة الدراسة، ووضحنا دور البنوك التجارية في ذلك وتبيان دور القطاع الخاص، ومن ثم التطرق إلى مساهمة بنك الخليج الجزائر في قطاع الصناعة و القطاع الخاص بالنسبة للاقتصاد الجزائري ككل وبالنسبة إلى باقي البنوك التجارية، ثم تناولنا حالة بنك الخليج الجزائر وكالة الوادي بإسقاطات إحصائية على مدى مساهمتها في القطاع الصناعي بالنسبة لولاية الوادي وبالنسبة لبنك الخليج الجزائر.

وتوجنا المذكرة بخاتمة تم من خلالها اختبار الفرضيات وسرد أهم النتائج النظرية والتطبيقية، وجملة من المقترحات والتوصيات خاتمين الخاتمة بآفاق بحثية للمهتمين بذات المجال.

الفصل الأول:

عموميات حول البنوك التجارية

تمهيد:

تكتسي الدراسات المالية والمصرفية أهمية قصوى في الحياة العلمية والعملية حيث تحتل البنوك التجارية على وجه التحديد أهمية بالغة ضمن تلك الدراسات فهي تعد أهم مكونات مؤسسات الإيداع المالية، حيث أنها الأولى في الإنشاء والأكثر في الانتشار. وسنركز في هذا الفصل على إبراز دور البنوك التجارية ونشأتها، هيكلها وأهم وظائفها وتحقيقا لذلك جاءت مباحث هذا الفصل كالاتي:

- ✓ **المبحث الأول:** ماهية البنوك التجارية.
- ✓ **المبحث الثاني:** وظائف البنوك التجارية.
- ✓ **المبحث الثالث:** أنواع البنوك التجارية ومواردها المالية واستخداماتها.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية:

لقد احتلت البنوك منذ فترة طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وتزداد أهميتها من وقت لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على اقتصاديات الدول، خاصة أنها تقوم بتزويد المشاريع والقطاعات المختلفة والاقتصاديات بشكل عام بالتمويل اللازم لمواكبة التطور السريع الذي يميز العصر.

المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك التجارية:

ترجع نشأة البنوك التجارية في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حين قام التجار والصياغ في أوروبا بوضع أموال المودعين مقابل إصدار صكك وشهادات إيداع بمبلغ الوديعة وقد لاحظ الصيارفة أن تلك الإيصالات أخذت تلقى قبولا عاما في التداول للوفاء ببعض الالتزامات، وأن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معينة، وتبقى باقي الودائع مجمدة لدى الصراف مما أفرز الإقراض و الاتجار بهاتة الأموال المودعة، ومن هنا أخذ البنك بهذا الشكل بدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، ولم يعد الغرض من عملية الإيداع هو حفظ الوديعة فحسب، بل التطلع إلى الحصول على فائدة، وبهذا تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة، وتقديم العروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة أيضا.¹

تأسس أول بنك في مدينة البندقية الإيطالية سنة 1517، ثم أعقبه في عام 1609 إنشاء بنك أمستردام، وكان عرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر، غير أنه لم يحافظ على ثقة الأفراد، حيث توقف عن الدفع وأغلقت أبوابه عام 1814.

و أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا منذ بداية القرن 18، وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات، حيث كانت القوانين تقضي بحماية المودعين، ففي حالة الإفلاس يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك. تلك القوانين وتعديلاتها أدت إلى إنشاء البنوك كشركات مساهمة و الفضل في ذلك يعود إلى انتشار الثورة الصناعية في دول أوروبا والتي أدت إلى نمو الشركات وكبر حجمها، واتساع نشاطها، فبرزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات، وقد تم تأسيس العديد من هذه البنوك التي اتسعت أعمالها و أقامت لها فروعاً في كل مكان.² هكذا نشأت البنوك التجارية بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات على أساس الأجل والثقة.

¹ رشاد الحصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص 63.

² بو عمرو عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص 6.

المطلب الثاني: تعريف البنوك التجارية:

يعود أصل كلمة بنك إلى اللغة الإيطالية وهي كلمة BANCO التي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، تطور معناها ليعبر عن المنضدة التي يتم فوقها عد وتداول العملات، ثم أصبحت أخيرا تعبر عن المكان الذي توجد به المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.

فالبنك هو مؤسسة مالية تصب عملياتها الرئيسية على جميع الموارد أو الأموال الفائضة عن حاجات أصحابها (أفراد، مؤسسات، دولة)، وإعادة إقراضها وفق أسس معينة أو استثمارها في مجالات أخرى.

بالرغم من تعدد التعاريف المرتبطة بالبنوك التجارية فهي تفيد بأن البنك التجاري هو مؤسسة مالية غير متخصصة، تعمل في السوق النقدي وتتطلع أساسيا لتلقي الودائع بمختلف أنواعها، كما تتميز عملياتها بشكل خاص بالتعامل بالائتمان قصير الأجل.

يعتبر البنك التجاري وسيطا ينصب عمله على التعامل بالنقود، يركز نشاطه على أسس وقواعد خاصة، فهو وسيط ملزم باستقبال، منح، إنشاء وتحويل النقود، وهو يخضع لقواعد ومعايير محددة بتنظيمات وقوانين خاصة، ويستعمل في ممارسة نشاطه منتجات تتمثل في تقنيات التعامل بالنقود.¹

يعرف البنك التجاري أيضا بأنه المؤسسة التي تستعمل النقود كمادة أولية، حيث تعمل على تحويل هذه النقود إلى منتجات وتضعها تحت تصرف زبائنها، فهي بذلك مؤسسة مستثمرة بقواعد تجارية والتي تقرض وتحوّل وتبيع، كما أنها تملك كأى مؤسسة أموالا خاصة أين يشكل جزء منها المخزون الأدنى، غير أن ما يميزها عن بقية المؤسسات هو أنها تشتري دائما مادتها الأولية بالاقتراض، وتبيع منتجاتها دائما بالإقراض. وهي إحدى وظائف البنوك التي تعتبر أساسية في نشاط البنوك، وقد اشتقت منها وظائف أخرى.²

المبحث الثاني: وظائف البنوك التجارية:

من الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية ما هو تقليدي ارتبط بظهورها، ومنها ما ظهر نتيجة تطور العمل البنكي واتساع نطاق العمليات التي تراولها البنوك.

¹Siruguet J-L *Le control comptable bancaire*, tomel, p24

²شاكر القرويني، محاضرات في نشأة البنوك، المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1992، ص 4.

المطلب الأول: الوظائف التقليدية للبنوك التجارية:

تتمثل الوظائف التقليدية التي تقدمها البنوك التجارية فيما يلي:

الفرع الأول: قبول الودائع:

إذ تعتبر هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف، حيث تتلقى البنوك التجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة، إذ أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة، وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض وإنشاء النقود. توجد أشكال عديدة من الودائع البنكية المعروفة في البنوك التجارية بوجه عام تتمثل في:

أولاً: الودائع الجارية (تحت الطلب): تمثل الودائع الجارية في ودائع تتطلب التزاماً حالياً من البنك، على أن يكون على استعداد في أي لحظة لمواجهة السحب منها.¹

ثانياً: ودائع لأجل: تتمثل في مبالغ مالية مودعة لدى البنك لفترة زمنية محددة كشهر أو سنة في مقابل دفع فائدة عليها من قبل البنك، ولا يجوز سحبها قبل تاريخ استحقاقها.

ثالثاً: ودائع بإخطار: هذا النوع من الودائع يتم فيه الاتفاق بين المودع و البنك عند فتح الحساب على مدة بقائها لديه، ولا يجوز سحبها فور انتهاء المدة إلا بعد إخطار البنك بقيمة السحب قبل التاريخ المحدد لسحبها بمدة.²

رابعاً: ودائع التوفير: وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خزائنها الخاصة، إذ تمثل فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية بها، حيث يمكن السحب منها في أي وقت دون وجود قيود على السحب منها.

الفرع الثاني: تقديم القروض:

يعمل البنك على توظيف موارده في شكل استثمارات متنوعة بمراعاة مبني على السهولة والربحية تنقسم القروض الممنوحة إلى نوعين:

أولاً: قروض بضمانات مختلفة: أي قروض بضمانات المحاصيل الزراعية، المنقولات الأوراق المالية، عقار وغيرها.

¹ رشاد الحصار، مرجع سبق ذكره، ص 70

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، نجوان المطبوعات الجمعية، الجزائر، 2001، ص 53.

ثانيا: قروض بدون ضمانات: حيث يكون الضمان شخصي ويستند على السمعة الائتمانية للأشخاص.

المطلب الثاني: الوظائف الحديثة للبنوك التجارية:

لقد تغيرت نظرة البنوك إلى العمل المصرفي من مجرد تأديتها للخدمات التقليدية إلى القيام بوظائف حديثة وبتوجهات تتلاءم مع أهدافها المتنوعة، هذه الوظائف تكتسي طابعا من التجديد والاستحداث الدائم بسبب اقتحامها مجالات جديدة ترى فيها بقاءها ونموها إضافة إلى حصولها على أرباح، من هذه الوظائف نذكر:

1. تمويل عمليات التجارة الخارجية:

تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحريات العادية.

2. تحصيل الشيكات:

تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل الداخلي أو التحويل من خلال غرفة المقاصة، حيث يعتبر البنك وسيلة لتحريك تقود الودائع، أي الحساب الجاري لدى البنوك التجارية سواء بالزيادة أو النقصان.¹

3. تحصيل الأوراق التجارية وخصمها:

الأوراق التجارية هي أوراق الائتمان قصيرة الأجل من أهمها الكمبيالة، السند الإذني، أذونات الخزنة، ويقوم البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من الأوراق التجارية من مصادرها المختلفة، كما يدفع ديونهم إلى مستحقيها سواء داخل البلاد أو خارجها، وقد يحدث أن يقع حاملي الأوراق التجارية في أزمة سيولة، مما يضطرهم إلى اللجوء للبنوك التجارية قصد خصمها مقابل عمولة تعتبر بمثابة المقابل الذي تحصل عليه البنوك التجارية نتيجة تحويل الأخطار إليها.

4. إدارة محافظ الاستثمار:

تعمل البنوك التجارية على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها ولحساب عملائها، وكذلك متابعة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار... الخ.

¹ صبحي فارس قريصه، مدحت العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 131.

5. تقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير:

أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد وتواريخها.

6. التعامل بالعملات الأجنبية:

تتم عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلا أم آجلا وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب النظام الساري العمل به في مجال سوق الصرف، وقد تخص عملية تحويل العملة مبالغ بسيطة، و تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود ولأغراض معينة كالدراسة والعلاج... الخ¹

7. إصدار البطاقات الائتمانية:

من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك خاصة في الدول المتقدمة، ويتيح تقديم هذه الخدمة للمستخدمين منها الجمع بين مصادر المدفوعات التقنية بمعنى تحويل المستحقات المالية من شخص إلى آخر ومنح أو الحصول على الائتمان مع العلم أن كل شكل من أشكال بطاقات الائتمان يوفر نوعا من أنواع الائتمان.²

8. القيام بعمليات التوريق:

تتمثل عمليات التوريق في تحويل الديون أو الأصول المالية غير السائلة مثل القروض المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وذلك ببيع الدين إلى مؤسسة مختصة في إصدار الأوراق المالية إلى البنك واعتماد هذه العملية عند حاجته الماسة إلى السيولة النقدية للتوسع في نشاطه التمويلي أو سداد بعض التزاماته المالية، ومن الطبيعي أن يبيع ديونه بسعر أقل من القيمة القائمة الدين كي يخلق حافزا في شرائها أملا في حصوله على ربح معقول وتراعي البنوك التجارية أثناء قيامها بوظائفها سواء كانت تقليدية أو حديثة المبادئ الأساسية لقيام النشاط البنكي.

¹ - إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2000، ص 218.

² عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 39.

المبحث الثالث: أنواع البنوك التجارية ومواردها المالية واستخداماتها:

من الجانب التنظيمي فان البنوك تعتبر مؤسسة إدارية وهي أيضا لها جانب تنظيمي هيكلي خاص بها.

المطلب الأول: أنواع البنوك التجارية.

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو

التالي:

الفرع الأول: من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للحدود الجغرافية.

أولاً: البنوك التجارية المحلية: ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبياً مثل محافظة محددة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة وتتميز هذه البنوك بصغر حجمها كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس كذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمه.

ثانياً: البنوك التجارية العامة: ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى وتباشر نشاطها من خلال فروع على مستوى الدولة أو خارجها وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتمنع الائتمان قصير الأجل ومتوسط الأجل وكذلك تباشر كلفة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

الفرع الثاني: من حيث حجم النشاط:

ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى، لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد ممكن، فهي نشرة جغرافياً وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية ومنفعة التملك والتعامل للأفراد وبذلك فان التجزئة تسعى إلى توسيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

الفرع الثالث: من حيث عدد الفروع:

أولاً: البنوك التجارية ذات فروع: وهي تلك البنوك التي تتخذ في الغالب شكل شركات المساهمة كشكل قانونياً، لها فروع متعددة تغطي اغلب أنحاء الدولة ولاسيما الأماكن الهامة وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها، حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا في ما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وبطبيعة الأمور فان البنك الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهدف بها الفروع، ويتميز هذا النوع من البنوك بانه يعمل على النطاق الوطني ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع البنك في نطاقها

الجغرافي كما تقوم بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتقديم قروض قصيرة الأجل كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي.

ثانياً: بنوك السلاسل: نشأت بنوك السلاسل مع نمو حجم كبير الحجم البنوك التجارية و نمو حجم الأعمال التي تقدمها من اجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع وهذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إدارياً ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة كما ينسق الأعمال والنشاط بين الوحدات بعضها ببعض ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.¹

ثالثاً: بنوك المجموعات: وهي أشبه بالشركات القابضة والتي تتولى إنشاء عدة بنوك وشركات مالية، فتملك معظم رأسمالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها، ولهذا البنوك طابع احتكاري وأصبحت سمة من سمات العصر، وقد انتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا.²

رابعاً: البنوك الفردية: وهي منشأة صغيرة يمتلكها أفراد أو شركات أشخاص ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة، وتتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها تقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المضمومة، وغير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير ودون خسائر، ويرجع السبب في ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها.

خامساً: البنوك المحلية: نشأت هذه البنوك لتباشر عملها في منطقة جغرافية محددة قد تكون مقاطعة أو محافظة أو ولاية أو حتى مدينة محددة، وان كان نظام الحكم المحلي في الدولة تتفاوت فيه قوانين المناطق الجغرافية، فان البنك المحلي يخضع للقوانين المحلية والإشراف سلطات الرقابة على البنوك في منطقة عملها.

المطلب الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك التجارية:

تعتبر موارد البنك التجاري التزاماً اتجاه الغير، أما استخداماته فتشير إلى كيفية الاستفادة من موارده المتاحة. ويمكن التعرف على موارد البنك التجاري واستخداماته لهذه الموارد من دراسة عناصر الخصوم والأصول في ميزانيته والتي من خلالها يمكن التعرف على مركزه المالي في لحظة معينة، كما يمكن تحديد حجم النشاط الذي يقوم به البنك. - ونبين موارد واستخدامات البنك التجاري في :

¹ هتل كهينة، إجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود مالية وبنوك، جامعة بسكرة 2009/2008 ص 12.

² محمد السعيد، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، القاهرة الإسكندرية 2005 ص 17.

الفرع الأول: موارد البنوك التجارية: ¹

وتنقسم موارد البنوك التجارية إلى:

أولاً: **الموارد الذاتية:** " تمثل الموارد الذاتية التزامات المصرف قبل أصحاب رأسماله وتشمل ما يلي:

1. رأس المال: وهو ما يدفعه المساهمون من أموال يتم استخدامها أساساً في إعداد المشروع لمزاولة نشاطه، ولا يشكل رأس المال إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الخصوم، ومع ذلك فهو مؤشر لمثانة المركز المالي للمصرف وأساس الثقة التي يحظى بها في الدوائر المالية.²

2. الاحتياطات: هي مبالغ تكونت على مر الزمان وتكون تحت تصرف البنك في أي وقت ومصدرها الأجزاء المتقطعة من الأرباح، وعلاوات إصدار الأسهم عند زيادة رأس المال. وتنقسم الاحتياطات إلى قسمين:

أ- **الاحتياطي القانوني:** يكون البنك التجاري ملزماً بتكوينه قانوناً، أي يجب على إدارة البنك أن تحتفظ بجزء من الأرباح كاحتياطي وذلك لدعم مركزه المالي وبناء سمعة طيبة له.

ب- **الاحتياطي الخاص:** يكون البنك التجاري حراً في الاحتفاظ به، وغالباً ما يطلق على هذا النوع من الاحتياطي اسم الاحتياطي الخفي.

3. الأرباح غير الموزعة: وهي تلك المبالغ التي يعمد البنك عدم توزيعها من إجمالي أرباحه، وهي مبالغ مؤقتة بطبيعتها حيث أنه يتم حسابها عند تقدير الموارد المتاحة للاستخدام أو التوظيف، فالأرباح الغير موزعة بهذا المعنى هي عبارة عن بلد ذو طبيعة انتقالية يقيد فيه ما يختلف البنك من أرباح تمهيداً لتوجيهها إلى غايتها النهائية، سواء أكانت توزيعات على المساهمين أو دعم الاحتياطي وتغطية الخسارة.

4. المخصصات: ويقصد بها الأرصدة التي يتم تحميلها إجمالي النتيجة المحققة في نهاية الفترة المالية، بغرض مواجهة ظروف غير مرغوب فيها ومن أمثلة ذلك مخصصات الديون المشكوك فيها، ومخصصات هبوط أسعار الأوراق المالية، ومخصصات اهتلاك الأصول الثابتة.

¹ يعمل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المساحة المركزية بن عككون الجزائر، ط3، 2007، ص 79.

² إسماعيل أحمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون مئة نشره، ص 253.

ثانيا: **الموارد غير الذاتية:** وهي الموارد المالية التي يحصل عليها البنك التجاري من غير المساهمين، وهي تمثل النسبة الأكبر من إجمالي موارده وتشمل ما يلي:

1. **الودائع:** تعتبر الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنوك التجارية، وهي عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة البنك، تكون في صورة إيداع حقيقي يمكن للبنك التجاري استخدامها لتقديم القروض، ويمكن التمييز بين عدة أنواع من الودائع:

- **الودائع الجارية:** وتسمى أيضا بالودائع تحت الطلب، وهي عبارة عن مبلغ مالي يودع لدى البنك التجاري ويتعهد هذا الأخير بدفعه في أي وقت يشاء فيه صاحب الوديعة سحب جزء أو كل وديعته بدون سابق إنذار، وعادة لا تدفع البنوك التجارية فائدة على هذا النوع من الودائع إلا في بعض الحالات الاستثنائية، كان يكون مقدار العملة الجارية كبير بالعملة الصعبة.¹

- **الودائع لأجل:** وهي عبارة عن مبلغ مالي يودع لدى البنك التجاري لا يحق لأصحابها السحب منها إلا بعد القضاء مدة زمنية معينة يتفق عليها مسبقا بينه وبين البنك عند الإيداع، لقاء حصوله على فائدة.

- **ودائع بإخطار:** وهي عبارة عن أموال مودعة لدى البنك التجاري لا يحق لأصحابها السحب منها إلا بعد إخطار البنك بفترة تحدد عند الإيداع وبالمقابل يدفع البنك فائدة على هذه الودائع. د ودايع التوفير: وتسمى أيضا الودائع الادخارية، وهي ودايع يتم التعامل معها من حيث السحب والإيداع بموجب دفتر خاص، ويتحصل صاحب هذا النوع على فوائد محددة.

2. **الحسابات المدينة للبنوك الأخرى:** وتشمل جميع التزامات اتجاه البنوك الأخرى، وتمثل هذه الحسابات مصدرا هاما من المصادر التي يحصل منها البنك على الموارد المالية التي يحتاجها لتمويل استخداماته.

3. **الاقتراض من البنك المركزي:** تلجأ البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي إذا ما اعترضها مشكل في السيولة، فإذا لم يكفيها الاحتياطي النقدي لمواجهة طلبات

¹ سلمان بودالي، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان 1996، ص 132.

المودعين لسحب مبالغ نقدية من ودائعهم تلجأ إلى البنك المركزي وتطلب منه قروض مقابل تقديم ضمانا لما تفترضه من مبالغ، كأوراق مالية أو أوراق تجارية أو غير ذلك من الضمانات.

الفرع الثاني: استخدامات الأموال في البنوك التجارية:

الاستخدامات هي كيفية استفادة البنك من موارده أو بمعنى آخر تمثل استثماراته، فهدف تحقيق الربحية بالنسبة للبنك التجاري يفرض عليه عدم ترك موارده النقدية عاطلة لا تدر عائدا بل يتعين عليه أن يوظفها في مختلف الاستخدامات الممكنة، وبناء على ذلك فإن هذه الاستخدامات تعطي لنا فكرة واضحة عن الأوجه المختلفة لنشاط البنك التجاري. ويمكننا تقسيم استخدامات الأموال البنك التجاري حسب درجة سيولتها إلى:

أولا: أرصدة نقدية حاضرة:

وتتمثل في السيولة النقدية الكاملة، وهي عبارة عن أرصدة لا تحقق أي عائد للبنك التجاري، مما يحتم عليه تجنب تجميد الكثير من أمواله في هذه الأصول والا تعرض للخسارة، ومع ذلك يفرض القانون على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من أرصدها المستمدة من الودائع. ولأرصدة النقدية الحاضرة في البنوك التجارية عدة أشكال:

1- نقود حاضرة في خزينة البنك التجاري: وهي عبارة عن أوراق نقد قانوني وتقود مساعدة وعمليات

أجنبية يحتفظ بها البنك في خزينته لمواجهة طلبات المودعين وتسديد قيمة الشيكات المسحوبة على ودائعهم.

2- أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي: يلزم البنك المركزي البنوك التجارية بالاحتفاظ لديه جزء

أو نسبة معينة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم ودائن، ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقا للمقتضيات السياسة النقدية.

3- أصول تحت التحصيل: وهي عبارة عن أصول في مرحلة الجباية والتحصيل، إذ يمكن تحويلها إلى

سيولة نقدية كاملة بسهولة مثل الشيكات المستحقة على البنوك الأخرى.¹

¹ عقيل حاسم ، النقود والمصارف، الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1994، ص256.

ثانيا: مجموعة الأصول التي تغلب عليها سمة السيولة:

ويطلق عليها السيولة من الدرجة الثانية وهي أنواع من التوظيف قصير الأجل يمكن تحويلها إلى نقود حاضرة بإجراءات بسيطة وتكلفة زهيدة، تحقق هدفا مزدوجا السيولة المرتفعة والعائد من الاستغلال. ومن أهم أنواع هذه المجموعة من الأصول يمكننا أن نميز بين:

1. أوراق حكومية قصيرة الأجل: وتكون عادة في شكل سندات الخزينة وهي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة وتقدمها إلى البنك التجاري مقابل حصولها على قرض من هذا الأخير تتميز بتوافر الضمان في استرداد قيمتها مع تخفيفها لعائد مقبول، ويكون البنك المركزي على استعداد دائم لتحويل قيمتها إلى نقود حاضرة.

2. الأوراق التجارية القابلة للخصم: يعتبر خصم الأوراق التجارية من أهم المجالات التي يستثمر فيها البنك التجاري، والفكرة الأساسية في عملية خصم الأوراق التجارية هو لجوء أحد الأشخاص إلى البنك التجاري للحصول على نقود حاضرة مقابل التنازل عن جزء من قيمة الورقة التجارية التي لم يكن تاريخ استحقاقها بعد، إذ يقوم البنك التجاري بتقديم قيمة الورقة إلى الزبون مقابل حصوله على عمولة والمتمثلة في سعر الخصم، ويحتفظ بالورقة التجارية حتى موعد استحقاقها، كما يستطيع إذا ما احتاج إلى سهولة أن يقوم بإعادة خصم بعضها لدى المصرف المركزي مقابل سعر إعادة خصم أقل من سعر الخصم الذي حصل عليه من العملاء.¹

ثالثا: القروض:

يعتبر منح القروض أو إتاحة الائتمان النشاط الرئيسي للبنك التجاري، وتحقق القروض بمختلف أنواعها عائد أكبر من أنواع التوظيف سالف الذكر، غير أنها في نفس الوقت تتضمن مخاطر كبيرة.

1- أوراق مالية واستثمارات: تستثمر البنوك التجارية شطرا من مواردها في شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات نظرا لما تدره من دخل مرتفع، وتعتبر هذه الأوراق القل سيولة من الأوراق التجارية القابلة للخصم والأوراق الحكومية القصيرة الأجل، إذ ليس من السهل بيعها بسرعة خاصة عندما يسود الركود أسواق المال، وقد يتطلب من أصحابها الانتظار حتى تاريخ الاستحقاق إلا أن العائد عليها يكون كبيرا.²

¹ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 137 .

² عملية أحمد صلاح، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، كلية التجارة، جامعة الرقي، 268.

2- الأصول الثابتة: هذه الأصول وان كانت عقيمة في حد ذاتها إلى أنها تعتبر ضرورية لقيام البنك بوظائفه وتمثل هذه الأصول في المباني التي يمارس فيها البنك نشاطه، والأدوات والمعدات التي يستخدمها، بالإضافة إلى بعض الأصول الأخرى التي لها صلة وثيقة بعمليات الإقراض مثل مخازن البنك التي يحتفظ بها ببعض أنواع الضمانات العينية التي تكون بحوزته.¹

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك التجاري وميزانيته:

تستدعي العمليات التي يقوم بها البنك التجاري وضع هيكل تنظيمي يوضح فيه مختلف الإدارات التي تشرف على هذه العمليات وتسييرها، كما يستلزم وضع ميزانية لبيان فيها مختلف موارده واستخداماته.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للبنك التجاري:

ليس هناك شكل تنظيمي موحد للبنوك التجارية، حيث يختلف الهيكل التنظيمي حسب الخدمات التي يقدمها البنك التجاري وحجمه، ولذلك يمكن وضع هيكل تنظيمي يحتوي على إدارات رئيسية وأخرى فرعية.

أولاً: إدارة القروض: تحتوي هذه الإدارة على عدة أقسام، منها قسم التقديم القروض التجارية، وأخر التقديم القروض للتجار وسماسة الأوراق المالية وغيرها من أنواع القروض، كما يتم تحليل طلبات القروض في قسم طلبات الائتمان.

ثانياً: إدارة التمويل: تعمل هذه الأخيرة على توفير الأموال اللازمة لتقديم القروض المحصل على معظمها من قسم الودائع، كما تحتوي هذه الإدارة على أقسام الاستثمار المختص في الادخار، بالإضافة إلى قسم التخطيط والتسويق الذي مهمته تطوير الخدمات المالية وتسويقها. بينما قسم الرقابة المحاسبية والمالية فيعمل على مراقبة العمليات المحاسبية والتأكد من صحتها.

ثالثاً: إدارة العمليات: تقوم هذه الإدارة بتقديم التسهيلات المادية التي يملكها البنك ويستخدمها في عملياته اليومية، مثل قسم حفظ السجلات وإجراءات التسجيل الخاصة بكل الإيداعات أو السحوبات. بالإضافة إلى هذا هناك قسم نظام المعلومات، وكذلك قسم شؤون العاملين والذي مهمته حفظ سجلات العاملين. كما نجد أيضاً في هذه الإدارة قسم الأمن الذي يتكفل بالحفاظ على أموال المودعين

¹ ضياء المجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية مؤسسة شباب الجامعة، ص 278-279.

وممتلكات البنك، كما نجد أيضا قسم النقدية الذي يتولى إدارة الرصيد النقدي ومتطلبات السيولة اليومية للأفراد أو المؤسسات.¹

رابعا: إدارة الأموال المؤمن عليها من الغير: تتولى هذه الإدارة مهمة تقديم العديد من الخدمات الائتمانية سواء للأفراد أو المؤسسات بخلاف المهمة الرئيسية لإدارة قروض الائتمان وفي تقديم القروض بأنواعها المختلفة، ومن أمثلة هذه الخدمات، الأقسام التي تتولى إدارة أموال التقاعد سواء بالنسبة للعاملين بالبنك نفسه أو للأفراد والمؤسسات، وكذلك القسم الذي يتولى إدارة شؤون الأملاك العينية المملوكة للعملاء مثل: الأراضي والمباني، بالإضافة إلى القسم الخاص بتقديم خدمة الاتجار في الأوراق المالية لصالح العملاء أو تقديم النصائح والخدمات التسويقية لهم.

خامسا: التأمين: مع التطور الحاصل في النظام البنكي، ظهر مؤخرا نشاط التأمين في البنوك المتمثل في التأمين الصحي، والتأمين ضد البطالة والحوادث، أي يستطيع العميل الحصول على الخدمات التي يحتاجها: إيداع، اقتراض، تأمين ... الخ، من مكان واحد، حيث يفرض البنك التجاري على العميل شراء قسائم التأمين بدلا من شرائها من شركات التأمين كشرط لحصوله على القرض.

وأخيرا فإن البنك يعمل على التنسيق بين مختلف الإدارات لتحقيق الهدف العام للبنك، مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الفرعية لكل إدارة، وهذا بالاستفادة من مختلف الأدوات والتقنيات المستعملة لمراقبة التسيير والإدارة بشكل عام.

الفرع الثاني: ميزانية البنك التجاري:²

تعتبر الميزانية صورة عن سير عمليات البنك التجاري ومرآة لنشاطه، إذ يمثل الوضع المالي لفترة زمنية معينة. غير أن الميزانية لا تظهر أية تغيرات خلال الزمن حيث أن تحليلها هو تحليل للرصيد وليس تحليل للتدفقات. وتنقسم الميزانية إلى جانبين: جانب الأصول وجانب الخصوم.

¹ محمد صالح وآخرون، أسواق المال والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص: 302.

² ضياء مجيد، المؤسسات النقدية (البنوك التجارية البنوك المركزية)، مؤسسة شباب الجامعة الأردن 2002، ص 275.

خلاصة الفصل الأول:

ترجع نشأة البنوك التجارية في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حين قام التجار والصياغ في أوروبا بوضع أموال المودعين مقابل إصدار صكوك وشهادات إيداع بمبلغ الوديعة وهكذا نشأت البنوك التجارية بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات على أساس الأجل والثقة.

و يعتبر البنك التجاري وسيطا ينصب عمله على التعامل بالنقود، يركز نشاطه على أسس وقواعد خاصة، فهو بسيط ملزم باستقبال، منح، إنشاء وتحويل النقود، وهو يخضع لقواعد ومعايير محددة بتنظيمات وقوانين خاصة، ويستعمل في ممارسة نشاطه منتجات تتمثل في تقنيات التعامل بالنقود.

وللبنوك التجارية وظائف تقليدية تتمثل اساسا في قبول الودائع بأنواعها وتقديم القروض في شكل استثمارات متنوعة، حيث تنقسم القروض الممنوحة إلى نوعين؛ قروض بضمانات مختلفة وقروض بدون ضمانات. أما الوظائف الحديثة للبنوك التجارية فمنها؛ تمويل عمليات التجارة الخارجية وتحصيل الشيكات وكذا تحصيل الأوراق التجارية وخصمها وإصدار البطاقات الائتمانية.

وللبنوك التجارية عدة أنواع تختلف من حيث طبيعة نشاطها ومدى تغطيتها للحدود الجغرافية؛ كما تطرقنا الى موارد واستخدامات الأموال في البنوك التجارية، وتتكون الموارد من موارد ذاتية وغير ذاتية؛ أما استخدامات الأموال في البنك التجاري فتصنف حسب درجة سيولتها إلى أرصدة نقدية حاضرة و مجموعة الأصول التي تغلب عليها سمة السيولة، بالإضافة إلى منح القروض المختلفة. وتستدعي العمليات التي يقوم بها البنك التجاري وضع هيكل تنظيمي يوضح فيه مختلف الإدارات التي تشرف على هذه العمليات وتسييرها.

الفصل الثاني:

سياسات التمويل البنكي

تمهيد:

يحتاج الاقتصاد الوطني إلى عمليات الائتمان المصرفية المتنوعة؛ ولذا اعتبرت وظيفة الائتمان المصرفي من أهم الوظائف في القطاع البنكي.

ولضمان قيام القطاع المصرفي بعمليات التمويل بفعالية فإنه يتبع عدة سياسات وتقنيات مصرفية تضمن توجيه القروض والتسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

وللوقوف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالقروض المصرفية و معايير منحها وسياسات الإقراض والتسهيلات الائتمانية. تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية :

✓ **المبحث الأول:**عموميات حول التمويل.

✓ **المبحث الثاني:** سياسات الإقراض والتسهيلات الائتمانية.

✓ **المبحث الثالث:** آليات التمويل البنكي للمؤسسات الصناعية.

المبحث الأول: عموميات حول التمويل:

إن التمويل هو أحد مجالات المعرفة، تختص به الإدارة المالية، وهو نابعٌ من رغبة الأفراد ومنشآت الأعمال، حيث يسعى إلى تحقيق أقصى ما يمكن من الرفاهية، فالمشكلة الرئيسية هي كيفية الحصول على الأموال لزيادة الاستثمار. ويتم التمويل بطرقٍ عديدة، ومن بين هذه الطرق التمويل عن طريق الجهاز المصرفي.

المطلب الأول: مفهوم التمويل، أهميته و دوره:

قبل الغوص في مصادر التمويل كان علينا التطرق إلى عدة نقاط أساسية منها إعطاء تعريف شامل للتمويل وكذلك تبيان أهميتها والدور الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية.

الفرع الأول : تعريف التمويل:

يعرف التمويل على أنه مجمل وسائل الإقراض التي تسمح للمؤسسة بضمان استمرارية نشاطها هذا من المنظور الضيق، أما عن المنظور الواسع وهو القريب من الواقع فإن التمويل هو مجموع العمليات التي تبقى من خلالها المؤسسة قادرة على تلبية احتياجاتها من رؤوس الأموال¹.

كما يعرف أيضا بأنه: " توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروعٍ خاص أو عام."²

ويعتبر التمويل من المستلزمات الضرورية للتغلب على التحديات المتزايدة التي تواجه المؤسسة، كحدة المنافسة، والرغبة في التوسع لمواجهة الظروف الطارئة... إلخ، وهو عنصرٌ أساسي لاستمرار المؤسسة في نظامها ونموها؛ ولهذا لا يمكن لأية مؤسسةٍ أو مشروع أن يحقق أهدافه أو تطبيق خطته دون هذا العنصر الحيوي، فهو أساسي ومهم.

الفرع الثاني: أهمية التمويل:

تكمن أهمية التمويل في الحاجة إلى الزيادة في الأموال وتنقص بنقص الحاجة، ويرجع التمويل إلى الحاجة الاقتصادية من السلع والخدمات فيزيادتها تزيد أهمية التمويل، وبالتالي فأهمية التمويل تكمن من خلال أهمية توفير رأس المال اللازم والضروري لجميع النشاطات سواء كانت إنتاجية، أو تسويقية، أو توزيعية..... إلخ³.

ويعتبر الادخار عنصراً أساسياً من مصادر التمويل؛ فزيادة الدخل يزداد القسط المقابل للادخار، وبالتالي مصدر التمويل. ونظراً لهذه الأهمية نجد أن التمويل يلعب دوراً فعالاً في تحقيق السياسة التنموية للبلاد.

¹ سعد يحيى ضو، طارق محمد حسن إسماعيل، تكاليف التمويل الاستثماري، دار العربية للنشر والإشهار والتوزيع، القاهرة، 2000، ص 81-82.

² حسن المونددي، المؤسسة الاقتصادية، دار النشر، لبنان، 1980، ص 38.

³ سعد يحيى ضو وطارق محمد حسن إسماعيل، مرجع سابق، ص 82.

كما تظهر أهميته أيضاً في كونه يؤمن ويسهل انتقال الفائض من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى تلك الوحدات التي لها عجز مالي، وهذا الأمر يعطي الحركية والحيوية اللازمة لتحقيق وتيرة نمو اقتصادي وتنمية شاملة.

الفرع الثالث: دور التمويل:

يتمثل دور التمويل فيما يلي¹:

- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة؛
- تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد وذلك بتوفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع؛
- القضاء على البطالة بتوفير مناصب شغل جديدة؛
- تحسين الوضعية المعيشية وتحقيق الرفاهية بتوفير السكن، العمل... إلخ.

ويرتبط التمويل بالإدارة، حيث أن المدير المالي يقوم بإدارة الموارد المالية، وبالتالي فهو يحتاج إلى مبادئ ومفاهيم، لذلك تتعدد شعب القرارات المالية؛ ويرتبط بالمحاسبة، فبدون التقارير المالية والحسابات الختامية لا يكون التمويل فعالاً، حيث تعتبر ملحة لكل من المدير المالي والمستثمر².

المطلب الثاني: مصادر التمويل:

قبل القيام بأي نشاط أو إنشاء أي مشروع يجب البحث عن مصادر تمويلية متعددة ومتنوعة، سواء كانت المصادر داخلية، كالادخار الخاص أو الادخار العام، أو خارجية أجنبية، كرؤوس الأموال الخاصة والقروض العامة. ويشكل مجموع هذين المصدرين المبلغ الفعلي للاستثمارات، وفيما يلي سنستعرض لمصادر التمويل الداخلية والخارجية:

الفرع الأول: مصادر التمويل الداخلية:

يمكن تعريف التمويل الداخلي (الذاتي) على أنه إمكانية المؤسسة لتمويل نفسها بنفسها، سواء عن طريق الأموال المتولدة عن العمليات الجارية للمؤسسة، أو عن طريق الأموال التي تحصل عليها من مصادرها الخاصة، أي التي تضعها تحت تصرفها عند الإنشاء. وتلجأ غالبية المشروعات إلى مثل هذه المصادر؛ كونها تمنح لها الاستقلالية المالية، والحرية المتاحة في استخدام فائض أصولها بصفة عامة³.

1 سعد يحيى ضو وطارق محمد حسن إسماعيل، مرجع سابق، ص 83.

2 ناظم محمد الشمري النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر، 1987، ص 165.

3 ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار الحمديّة العامة، الجزائر، 2000، ص 21.

ويمكن قياس قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة وفق المعادلة الآتية:

$$\text{قدرة التمويل الذاتي} = \text{مخصصات الاهتلاكات} + \text{الربح المحقق (الصافي)}$$

حيث أن قدرة التمويل الذاتي هي صافي الدخل الذي لا يؤدي إلى تدفقات نقدية خارجية ضرورية، ويشمل حصة الاستثمارات (الاهتلاكات) والأرباح الصافية من الضريبة أو قبل التوزيع، والمؤونات ذات طابع الاحتياط . ويمكن إدراج أهم المصادر التمويلية الداخلية للاستثمارات فيما يلي:

أولاً : الأموال المملوكة: وهي مصدر من مصادر التمويل الداخلي، تتمثل في أموال الشركاء أو الأفراد التي وضعوها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة أو مؤقتة، وهي ملك لأشخاص طبيعيين؛ ولهذا تحمل اسم الأموال المملوكة، وهي أول خطوة تمويلية في المؤسسة؛ لهذا تحتل المرتبة الأولى في المخطط الوطني المحاسبي، وتنقسم إلى:

1- أموال جماعية: هي الأموال أو الحصص التي يقدمها كل الشركاء عند إنشاء المؤسسة، غير أن هذه الأموال توضع تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة، ويطلق عليها اسم رأس المال؛

2- أموال فردية: هي الأموال التي يضعها الفرد في المؤسسة التي أنشأها حديثاً، وتوضع تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة، وتكون في حالة المؤسسة الفردية، أي الأموال التي خصصها التاجر الفرد من أمواله الخاصة، سواءً عند الإنشاء أو عند رفع رأس مال المؤسسة، وهذا بهدف التمييز بين أموال الشخص الطبيعي وأموال الشخص المعنوي (المؤسسة)¹.

ثانياً: علاوات المساهمين: تكون عند إصدار المؤسسة أسهماً جديدة للاكتتاب، بحيث تعرضها بسعر أو بقيمة سوقية أعلى من قيمة الأسهم التي اشترتها من قبل².

ثالثاً : الاحتياطات: وتعتبر من الأموال المجمعة من طرف المؤسسة لمواجهة المستقبل المجهول، فهي نتائج السنوات السابقة التي بقيت تحت تصرف المؤسسة بصفة مؤقتة. ويمكن تصنيفها انطلاقاً من عدة معايير. وهي من الناحية القانونية تنقسم إلى:

1- احتياطات إجبارية: وهي نسبة يحددها القانون التجاري، وقد حددها القانون التجاري الجزائري بنسبة 5% من النتيجة الصافية، ولا تتعدى نسبة 10% من رأس المال، ولا توزع على شركاء المؤسسة؛

2- احتياطات غير إلزامية: تتشكل من إيرادات المساهمين أو الشركاء، وتكون احتياطاً لمواجهة الأزمات غير المتوقعة، وهي غير إجبارية.

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 23.

² نفس المرجع السابق، ص 24.

ومن ناحية العرض تنقسم إلى:

- احتياجات خاصة: تتشكل بهدف خاص كتحديث الاستثمارات؛
 - احتياجات عامة: تتشكل بدون هدف خاص، أي لمواجهة كافة التكاليف.
- ومن ناحية الإيراد تنقسم إلى:

- احتياجات رأسمالية: وهي الأرباح الناتجة عن بيع استثمار المؤسسة؛
- احتياجات إيرادية: وهي الأرباح الناتجة عن بيع نشاط عادي للمؤسسة¹.

رابعاً: الإعانات: هي جميع الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من أجل مواجهة التكاليف المختلفة، سواءً المتعلقة بالاستثمار أو الاستغلال. هذه الإعانات يكون مصدرها جهة لها وصية مع المؤسسة، أو جهة غير وصية، وعموماً توجه لتمويل الاستثمارات.

خامساً: الاهتلاكات: هي تناقص القيمة المحاسبية لأصل من الأصول الناتجة عن استعماله، أو عن الزمن، أو عن تطور التكنولوجيا، أو عن آثار أخرى. وعليه يمكننا القول أنه وسيلة من وسائل التمويل الداخلي؛

لكن في حالة عدم كفاية المصادر الداخلية السابقة الذكر في تمويل الاستثمارات، في حالة كانت الفرصة البديلة تلجأ المؤسسة إلى مصادر تمويلية أخرى وهي المصادر الخارجية للتمويل.

الفرع الثاني: المصادر الخارجية للتمويل:

يمكننا تعريف مصادر التمويل الخارجية على أنها تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من خارجها أي باللجوء إلى الغير، وباختلاف الطرق المستعملة في ذلك، سواءً كان باللجوء إلى التمويل الخارجي المباشر أو غير المباشر. وهذا المصدر مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالمصدر الأول (التمويل الذاتي) حيث أنه متعلق بمستوى التمويل الداخلي.

أولاً: التمويل الخارجي المباشر:

يتجسد هذا النوع من التمويل في لجوء المؤسسات إلى الأسواق الخاصة برؤوس الأموال، أو عن طريق الاستفادة من الإعانات التي تقدمها الدول إذا أرادت المؤسسة الحصول على رؤوس أموالٍ لمدة طويلة فإنها تتجه إلى السوق المالية عن طريق إصدار عرض أس سندات.

ثانياً: التمويل الخارجي غير المباشر:

يتمثل هذا النوع من التمويل في الاستثمار المحفظي في ملكية الأوراق المالية على اختلاف أنواعها، السندات، الأسهم وضمانات القروض التي يحصل عليها المقترضون مقابل رأس المال المستثمر (المصدر). ويمكن أن يقرن هذا النوع من الاستثمار في بعض الأحيان لنقل التغيرات أو التكنولوجيا ولكن لا يعطي هذا الاستثمار

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص23.

الحق في المراقبة على نشاط المؤسسة فهو يبقى من حق المالك، إلا أن نتيجة المديونية تنشأ تبعية من جانب المقترض فيترب عنها إمكانية ممارسة الضغط بصورة مخفية أحياناً وصروحة أحياناً أخرى. وكان هذا الشكل من أشكال تصدير رأس المال مميزاً بصورة خاصة للقرن التاسع عشر وأوائل القرن الحادي¹.

المطلب الثالث: هيئات التمويل الخارجي :

الفرع الأول : المصارف:

إن المؤسسة البنكية تقترض لكي تقرض، فهي وسيط بين المقرضين والمقرضين؛ لذلك تعتبر من أهم الأدوات التي تقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية. ومن بين الوظائف التي تؤديها قبول الودائع النقدية، الاقتراض، تحويل العملات، تحويل النقود من منطقة إلى أخرى، وتمويل المشروعات... الخ. تقوم بذلك مقابل عمولة أو فائدة عينة. كما أن البنك يقوم بعمليتين هما الاستثمار والتمويل².

الفرع الثاني : شركات التأمين:

تعتبر هذه الشركات عاملاً مساعداً في خدمة التمويل، كما أنها تقوم بتجميع المدخرات، وبالتالي تتراكم لديها أموال هائلة، هذه الأخيرة لا يجب أن تبقى مجمدة؛ لذا تقوم هذه الشركات باستثمار أموالها في نشاطات اقتصادية مختلفة. كما أنها أصبحت مصدراً هاماً من مصادر تمويل المشاريع، وتقوم بتقديم قروضٍ مقابل قروضٍ معينة، حيث أن معظم هذه القروض تكون طويلة المدى أو على شكل أسهمٍ وسنداتٍ.

الفرع الثالث : البورصة :

تعتبر أداة من أدوات التمويل، ويمكن تعريفها بأنها سوقٌ مستثمرة يجتمع فيها المشترون والبائعون الذين يرغبون في التعامل بشراء سندات الحكومة، كما أن السعر في البورصة يتحدد وفق العرض والطلب، يتصل فيها المشترون والبائعون، فيحدد فيها البائع أوراقه أو بضاعته، كما يجد المشتري سوقاً لشراء ما يريد، لذا فهي تقوم بدورٍ مساعد في خدمة التمويل، خاصة في اقتصاديات الدول الرأسمالية المعاصرة.

1 سعد يحيى ضو وطارق محمد حسن إسماعيل، مرجع سابق، ص85 .

2 سعيد سيف النصر : دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص87.

المبحث الثاني: سياسات القروض و التسهيلات الائتمانية

المطلب الأول: حجم الأموال المتاحة للإقراض:

1. سياسات الإقراض

تنص سياسات الإقراض على ألا تزيد القيمة الكلية للقروض في أي لحظة عن نسبة معينة من الموارد المالية المتاحة التي تتمثل أساسا في الودائع والقروض ورأس المال، وهي بهذا الشكل تعد سياسة مرنة يرتفع وينخفض في ظلها حجم الاستثمار في القروض وفقا للارتفاع والانخفاض في حجم تلك الموارد، وتتوقف النسبة المقررة إلى حد كبير على مدى الاستقرار الذي تتصف به وودائع المصرف، على أن يلاحظ في هذا الصدد أنه على الرغم من تصنيف الودائع الجارية على أنها وودائع تحت الطلب (أي يمكن سحبها في أي وقت) فإن هناك جزءا كبيرا من هذه الودائع يتصف بقدر كبير من الثبات والاستقرار، شأنه في ذلك شأن الودائع الأجل، وودائع التوفير.

ومن المتوقع أن يسترشد القائمون على التنفيذ بالنسبة المقررة للإقراض ففي حالات الرواج ينبغي عليهم تحقيق تلك النسبة دون حدوث تجاوز يكون من شأنه أن يضعف مركز المصرف من حيث السيولة، وفي فترات الكساد، ويتوقع انخفاض النسبة الفعلية للإقراض عن النسبة المقررة، وذلك في حدود ما هو سائد بين المصارف المنافسة المماثلة من حيث الحجم¹.

2. تشكيلة القروض:

يترتب على تنويع الاستثمارات تخفيض في المخاطرة دون أن يترك ذلك أثرا عكسيا على العائد، وفي هذه الصدد توجد العديد من استراتيجيات التنويع. فعلى سبيل المثال هناك التنويع وفق تاريخ الاستحقاق، حيث توجد القروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل، والتنويع على أساس الموقع الجغرافي للنشاط الذي يوجه إليه القرض، والتنويع وفق قطاعات النشاط، حيث توجد القروض التي توجه إلى القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات، وأخيرا هناك التنويع على أساس طبيعة نشاط العميل داخل كل قطاع، ومن المتوقع أن تحدد سياسات الإقراض الذي سيذهب إليها المصرف في تنويع استثماراته، إذ قد تحرم السياسة توجيه أموال المصرف إلى أنشطة أو عملاء معينين، أو قد تكتفي بوضع حدا أقصى لحجم القروض التي يمكن أن يحصلون عليها ومن ناحية أخرى قد تعطى السياسة أولوية للقروض الموجهة لمجالات معينة من النشاط، وفي دول العالم الثالث خاصة تلك

1 - سيد هوارى، إدارة البنوك، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1981، ص 114.

التي تتدخل فيها الدولة تدخلا مباشرا في النشاط الاقتصادي، تتحدد نسبة الموارد المالية الموجهة للقطاعات الاقتصادية المختلفة وفقا لمقتضيات التنمية الاقتصادية.¹

المطلب الثاني: معايير منح القروض:

تمر عملية منح القروض عبر عدة مراحل وفقا لمجموعة من الإجراءات والمعايير فبمجرد أن تقدم المؤسسة أو الزبون طلب القرض فإن البنك يقوم بدراسة دقيقة لملف القرض.

وتعتبر المعايير التي تعتمد عليها البنوك لمنح القروض الركيزة الأساسية في التقنيات البنكية والخطوة الأولى قبل اتخاذ قرارات منح القروض من طرف البنك لذلك توجه لها أهمية كبيرة من طرف المسيرين.²

وتستخدم البنوك التجارية عدة معايير أساسية عند تقرير منح الائتمان وهي كالاتي:

أولاً: شخصية العميل: تعتبر السمعة الحسنة للعميل محصلة عدد من السمات في مقدمتها الأمانة، الكمال، المثابرة والأخلاق، هذه السمات إذا توفرت لدى المقترض تشكل له الشعور بالمسؤولية اتجاه التزاماته وديونه.

ثانياً: قدرة العميل على سداد القرض في تاريخ الاستحقاق: يتوقف على مقدرة العميل في ادارة شؤونه بكفاءة وما يعود عليه بالنفع ويمكن قياس كفاءة العميل الإدارية عن طريق دراسة سياسته الخاصة بتسعير منتجاته المختلفة ومدى قدرته في المحافظة عليها.

ثالثاً: المركز المالي للعميل : تقوم البنوك بدراسة وتحليل القوائم المالية للعميل للتأكد من سلامة مركزه المالي.

المطلب الثالث: آلية التفاوض بين أصحاب المشروعات والمصرف للحصول على التسهيلات المصرفية.

يتقدم العميل بطلب تسهيلات إلى المصرف مرفقا بمستندات تثبت ممارسته لنشاط معين، ومشملا على المعلومات الضرورية كافة، كتلك المتعلقة بالقيمة الإجمالية للتسهيل، والمدة اللازمة التي يستطيع من خلالها سداد التزاماته، والأسلوب المقترح من طرفه، والضمانات التي يستطيع أن يوفرها للمصرف، بعدها يأتي دور المصرف بدراسة الطلب دراسة ائتمانية مستفيضة من حيث السمعة الحسنة لطالب التسهيل، وأن التسهيل المطلوب سيستخدم الأغراض تدخل ضمن نطاق نشاط العميل، والتأكد من سلامة المركز المالي للعميل ونتائج أعماله، وقدرته على الوفاء بالتزاماته، وما يمكن أن يقدمه من ضمانات، وتحديد حجم المخاطر التي ترتبط بعملية

¹ - منير هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، ص 229.

² محمد كمال، عقيل الحمراي، اعتمادات الإكمال المصرفي، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر 2000 ص 159.

الإقراض، ومدى ملاءمتها للسياسات الائتمانية المطبقة بالمصرف، والمقارنة بينها وبين البدائل المتوفرة، عندها ستسفر نتيجة الدراسة عن قرار من أحد القرارات التالية:

- الاعتذار عن التعامل في حالة ما إذا كانت نتيجة الدراسة سلبية.
- التعامل طبقاً لطلب العميل بشرط حفظ حقوق المصرف في استرداد أمواله، حسبما تنص عليه السياسة الائتمانية المطبقة.
- إمكانية التعامل، ولكن مع التعديلات.

في الحالتين الأولى والثانية لا يستلزم الأمر شيئاً، ولكن في الحالة الثالثة يستلزم الأمر إجراء مفاوضات مع العميل.

ويتم التفاوض مع العميل حول البدائل الممكنة، وغالباً ما تكون حول:

- تخفيض الحدود المطلوبة، أو عدم الموافقة على بعضها.
- رفع نسبة التأمينات.
- تقديم ضمانات إضافية.
- إضافة شروط خاصة للاستخدام، كأن يكون الصرف بصكوك للجهات المستفيدة.

- حصول المصرف على رصيد تعويضي من المقترض يمثل نسبة من القرض.¹

والمفاوضات مع العميل تمثل التزاماً، فعلى المسئول في إدارة الائتمان أن يكون حاضر الذهن، مرتب الأفكار، يتسم باللباقة وحسن المعاملة، ولديه القدرة على إقناع الآخرين، وتسويق أفكاره بأسلوب مقنع، وعليه أن يراعي:

- عرض وجهة نظر المصرف بهدوء ووضوح للعميل .
- إبراز موضوعية طلب المصرف .
- تحديد طلبات المصرف كلما أمكن ذلك .
- وضع حد أقصى وحد أدنى في ذهنه، لما يمكن أن يقبله أو يرفضه العميل .
- إعطاء انطباع للعميل بأن الغرض من المقابلة هو إجراء روتيني تستدعيه طبيعة العمل، وليس الغرض هو التفاوض .

- عدم إشعار العميل بأن الغرض من المقابلة المساومة أو الحصول على شروط أفضل .
- عدم التشدد لكي لا يشعر العميل بأن الغرض من المقابلة هو الاعتذار المهذب عن طلبه .

¹ محسن أحمد الحضيري، مخاطر الائتمان المصرفي، عمان، 1999، ص 323.

المبحث الثالث : أساليب التمويل البنكي للمؤسسات الصناعية:

عرفت السياسة الاقتصادية تحولات اقتصادية عميقة انعكست على النظام المصرفي من حيث التنظيم والأداء، ويعتبر قانون 90-110 المؤرخ في 14 / 01 / 1990 والمتعلق بالنقد والقرض¹، من القوانين الأساسية للإصلاحات المصرفية حيث أسترجع البنك المركزي دوره كبنك مستقل عن الخزينة له مسؤولياته النقدية، كما ألغى الشروط التمييزية للحصول على القروض بين المؤسسات العامة والخاصة وأصبح منح القروض لا يخضع للقواعد الإدارية بل يرتكز أساسا على المردودية الاقتصادية للمشاريع. كما تم إلغاء احتكار الدولة في هذا المجال، وهذا بالرجوع إلى نص المادة 91 من قانون النقد والقرض الذي تبنى ولأول مرة اعتماد البنوك الخارجية وحددت شروط الاعتماد لهذه الأخيرة بتنظيم من طرف البنك المركزي الجزائري بتاريخ 1993، واستكملت بتعليمات من نفس البنك بتاريخ 1996.

هذه الأخيرة تحدد مكونات ملف الاعتماد . وكانت لهذه الإصلاحات المصرفية أثارا على العلاقة التي تربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمنظومة المصرفية، إذ اتسمت بتوجه نحو المشاركة العملية في الحياة الاقتصادية بتدعيم التعاون الاستثماري، فضلا عن ذلك تقوم البنوك بتقديم الاستشارة الملائمة وتمويل المؤسسات حتى يتسنى لهذه الأخيرة مواجهة اقتصاد السوق.

تتخذ القروض الموجهة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساليب نستخلصها في القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال .

المطلب الأول: القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال:

يوجه هذا النوع من القروض إلى تمويل الاستغلال الذي تقوم به المؤسسات الصناعية في الفترة قصيرة الأجل والتي لا تتعدى 12 شهرا وتستطيع أن تصل المدة إلى سنتين والغرض الأساسي من هذه القروض هو المساهمة في تمويل الإنفاق الجاري للمؤسسة خلال دورة الاستغلال وشراء مواد أولية ودفع الأجور والتخزين وتوفير السيولة اللازمة لتمكين المؤسسة من ضمان حسن سير نشاطها.² ونظرا لطبيعتها المتكررة والقصيرة زمنيا فإنها تحتاج إلى نوع معين من التمويل الذي يتلاءم مع هذه الميزة، وهو الشيء الذي دفع بالبنوك إلى إيجاد وتطوير طرق عديدة وتقنيات جديدة لتمويل هذا النوع من النشاطات.³

¹الجريدة الرسمية بالجزائر، القانون المتعلق بالنقد والقرض، رقم 90-110 المؤرخ في 14/01/1990

²BOUYACOUB Farouk «L'entreprise et le financement bancaire» editions Casbah Hydra ،2001 ،p113.

³LA LAUPRETRE Catherine d'Hoir «Droit au credit» Ellipses edition Marketing ،Paris ،1999 ،p90

كثيرا ما نجد أن نشاطات الاستغلال تأخذ الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك خاصة التجارية منها ويرجع ذلك إلى وظيفتها الأساسية المتمثلتين في تحصيل الودائع من الأشخاص وتحويلها إلى أصول والقيام بوضعها تحت تصرف زبائنها وتلائم هذه القروض من حيث طبيعتها وماهيتها مع طبيعة العمليات التي يقوم بها طالبوا هذه القروض إما لمواجهة صعوبات مؤقتة ومتكررة وإما للسماح لهم بالاستفادة من فرص حقيقة يتيحها السوق..

تتبع البنوك عدة طرق لتمويل هذه النشاطات وذلك بحسب طبيعة النشاط ذاته تجاري، صناعي زراعي... إلخ) أو حسب الوضعية المالية للمؤسسة أو الغاية من العرض .

يرتبط هذا النوع من القروض القصيرة الأجل بحركات الصندوق الخاصة بالمؤسسة الذي يكون تارة مدينا ومرة أخرى دائنا بحسب حالات المعاملات في المؤسسة ويمكننا بصفة عامة تصنيف قروض تمويل نورة الاستغلال إلى صنفين رئيسيين وهما القروض العامة .

الفرع الأول: القروض العامة:

سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لتمويل أصل معين، وتسمى أيضا قروض الخزينة. وهذا المصطلح الأخير هو أكثر تداولاً في الأوساط المصرفية لكونها موجهة لتمويل خزينة المؤسسة، وتلجأ المؤسسات إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة والمتمثلة عادة في خلل مؤقت في الخزينة) ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:¹

أولاً: تسهيلات الصندوق:

هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة والتي تنشأ عن تأخر الإيرادات عن النفقات، فهي تسعى إذن لتغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل للإيرادات حيث يقتطع مبلغ القروض.

تهدف بذلك إلى تغطية الرصيد المدين إلى أن تتم عملية التحصيل ويكون ذلك لمدة معينة وفي حدود مبلغ معين (المدة تكون أقل من شهر أما المبلغ تكون في حدود 60 إلى 70 % من رقم أعماله الشهري).

يلجأ إلى هذا القرض عادة في الفترات التي تكثر فيه النفقات كنهاية الشهر، حيث تدفع فيه رواتب العمال وتسديد الفواتير... إلخ وفي هذه الفترة فقط يسمح البنك بأن يكون حساب المؤسسات مدينا ويجب على البنك أن

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2004، ص 58 .

يتابع ويراقب عن قرب مثل هذه الحالات بحيث لا يجب أن تتكرر لأن الأصل في مثل هذه القروض عدم الاستعمال المتكرر و عدم تجاوز الفترة المحددة لمثل هذا التسهيل وإلا تحول إلى نوع آخر من قروض الخزينة ويتمثل في المكشوف .

ثانيا :المكشوف:

عبارة عن قروض لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة والناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل¹ ويتجسد ذلك من خلال حساب العميل لدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل لمدة سنة. ويستعمل هذا التسهيل لتمويل النشاطات الجارية للمؤسسة وذلك للاستفادة من الفرص التي تتيحها البيئة الخارجية كإخفاض سعر المواد الأولية، لذلك يمثل المكشوف تمويلا حقيقيا لنشاطات العملاء.²

يمكن تحديد هذا النوع من القروض بصفة تلقائية بمجرد استرداده، فقد يلجأ البنك إلى تطبيق هذه الحالة عندما تكون المؤسسة في وضع مالي متين وتجمعها علاقة متينة مبنية على الثقة وبالتالي تكون هذه المؤسسة³ في وضع أفضل للمساومة معه ويفتح للمؤسسة اعتماد، أي يسمح للمؤسسة بالاقتراض كلما لزم الحال بشرط أن لا تزيد الأموال المقترضة عن مبلغ معين وأن تتم عملية الاقتراض خلال فترة زمنية متفق عليها، ونظرا لمبلغ القرض ومدته، وكذلك النشاطات التي يقدم من أجل تمويلها، فهو يشكل خطرا حقيقيا للبنك، لذلك يجب على هذا الأخير توخي الحذر والحيطه بالقيام بدراسة جيدة عند الأقدام لمنح هذه التسهيلات.

ثالثا : قرض الموسم:

يخصص هذا النوع من القروض للمؤسسات التي تعتبر نشاطاتها غير منتظمة و غير ممتدة على طول دورة الاستغلال، بل هي موسمية فالمؤسسة تقوم بإجراء النفقات خلال فترة معينة يحصل أثناءها الإنتاج وتقوم ببيع هذا الإنتاج في فترة خاصة فمثلا عملية إنتاج اللوازم المدرسية تكون في فترة، أما عملية البيع تتم في فترة أخرى كفترة الدخول المدرسي، أو قرض لدورة الاستغلال الزراعي بامتياز.⁴

تسمى القروض التي يمنحها البنك لتمويل هذه النفقات المرتبطة بعملية الإنتاج بالقروض الموسمية لمواجهة الاحتياجات التمويلية الناجمة عن هذا النشاط الموسمي، وللإستفادة من هذا النوع من القروض يجب على المؤسسة

¹ الطاهر الطرش، تقنيات البنوك، المرجع السابق ص 59.

² BOUYACOUB Farouk. *L'entreprise et le financement bancaire* ,editions Casbah Hydra ,p234.

³ عمران عبد الحكيم، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار المعرفة-القاهرة، 2001، ص74 .

⁴ حسن يعلى خربوش، عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جوده، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران، عمان-الأردن، 1999، ص 133 .

أن تقدم مخططاً للتمويل يبين زمنياً نفقات النشاط وعائداته ويندد هذا القرض وفقاً لمخطط استهلاك الموضوع مسبقاً.¹

رابعاً: قروض الربط:

قروض الربط عبارة عن قروض يمنحها البنك لعملائه لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكد ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية، مثل الحالة التي يمكن أن تقرر فيها المؤسسة توسيع نشاطها، وتمويل هذه العملية عن طريق بيع عقارات مملوكة لها، ولكن انتظار تحصيل هذه الأموال يحتاج إلى وقت نظراً للإجراءات التي تخضع لها لبيع العقارات وتلجأ المؤسسة إلى البنك للحصول على التمويل ريثما تتحقق عملية البيع حيث تقوم المؤسسة بتسديد القرض بعد دخول هذه الأموال التي تعتبر مسألة وقت.

يتجلى الهدف من هذا النوع من القروض في تمكين المؤسسة من الاستغلال الأمثل للفرص المتاحة لها في السوق دون إهدار للوقت، وينبغي على البنك عند الإقدام لتمويل مثل هذه العمليات التي يعتبر تحقيقها شبه مؤكد، أن يتوقع إمكانية تعرضه للمخاطر المحتملة مثل خطر إلغاء العملية أو إعادة النظر فيها لاعتبارات أخرى (مثل انخفاض سعر العقار... إلخ) وعلى البنك أن يستعمل كل خبرته لإنتقاء العمليات والاتجاه نحو التقليل من هذه المخاطر، تحتوي عملية الاقتراض على درجة من المخاطر وإن كانت منخفضة وهذا هو مبدأ الاقتراض وخاصة أن العلاقة بين المؤسسة و البنك عكسية مبنية على مبدأ متناقض يتمثل في الغرض، ففي الوقت الذي يسعى فيه صاحب المؤسسة إلى تدبير أكبر قدر ممكن من الأموال بأقل تكلفة،² ويهدف من وراء استثماره الحصول على عائد وتنمية ثروته وتعظيم أملاكه)، نجد البنك في المقابل يهدف من وراء كل عملية إقراض إلى التقليل من المخاطر لسبب واحد يتمثل في أنه يعرض أموالاً ليست ملكه الخاص، بل هي مودعة لديه

وبالتالي يلتزم بردها لأصحابها دون اعتبار التغيير الطارئ على قيمتها في الفترة بين الإبداع والرد)، هذا ما عبر عنه تقرير يتعلق بتمويل م.ص.م طبع في فرنسا وأنجز من

الفرع الثاني : القروض الخاصة:

توجه هذه القروض الى تمويل أصل معين من بين الأصول المتداولة بصفة عامة تتعرض في هذا المجال إلى دراسة ثلاثة أنواع من القروض الخاصة وهي:

¹ الطاهر لطوش، المرجع السابق، ص 61

² قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية للنشر والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، الإصدار الأول، 2009، ص 49.

أولا : التسيقات على البضائع:

عبارة عن قرض يقدم إلى المؤسسة لتمويل عجزها على مستوى الخزينة أي بعبارة أخرى وجود مخزون معتبر من البضائع لدى المؤسسة لم يسوق بعد والمؤسسة في هذه الحالة تحتاج إلى موارد مالية، فيتدخل البنك لتقديم هذا النوع من القروض وتقدم البضائع المكدسة في المخازن المؤسسة كضمان¹، ويجب على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود هذه البضائع وطبيعتها ومواصفاتها وقيمتها... الخ، كما يتدخل طرف ثالث يتمثل في المخازن العامة التي توضح فيها البضائع كضمان، إذ أن هذه المخازن لا تقوم باستيراد البضائع حتى بعد تحقيقها من سداد القروض)، وقد ثبتت الوقائع أن هذين النوعين من القروض يمنح خاصية التمويل المواد الأساسية ويستعمل في الجزائر أيضا لتمويل السلع المصنعة ونصف المصنعة.²

ثانيا: تسيقات على الصفقات العمومية:

تعرف الصفقة العمومية بأنها عقود للشراء ولتنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية المتمثلة في الإدارة المركزية (الوزارات) أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة والمقاولين من جهة أخرى، وتضبط هذه الاتفاقيات والعقود بما يعرف بقانون الصفقات العمومية.

ونظرا لطبيعة الأعمال التي تقوم بها السلطات العمومية وخاصة من حيث أهمية المشاريع وحجمها وطرق وإجراءات الدفع التي تقدم بالبطاقة يجد المقاول نفسه في حاجة إلى أموال غير متاحة في الحال أمام السلطات العمومية، لذلك يضطر إلى تقديم طلب للبنك لتمويل هذه الأشغال، وتسمى هذه القروض التي تمنحها البنوك للمقاولين من أجل إنجاز الأشغال لفائدة السلطات العمومية بالتسيقات على الصفقات العمومية، ومن هذه التسيقات منح كفالات لصالح المقاولين تمنح هذه الكفالات من طرف البنك للمقاولين في الصفقة وذلك لضمانهم أمام السلطات العمومية صاحبة المشروع وتمنح هذه الكفالات لمواجهة أربعة حالات ممكنة وهي:³

• كفالة الدخول إلى المناقصة:

تمنح هذه الكفالة من طرف البنك لتفادي قيام المقاول الذي فاز بالمناقصة بتقديم نقود سائلة إلى الإدارة المعنية كتعويض إذا انسحب من المشروع وبمجرد أن يعطي البنك هذه الكفالة يسقط عنه (المقاول المكتب دفع الكفالة نقدا.

¹ قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية للنشر و التعليق، المرجع السابق، ص 61 .

²CHERTOK Gregoire et DE MALLERAY Pierre Alain et POULETTY Philippe، Le financement des P.M.E. La documentation française ، Paris ،2009 ،p54

³ الطاهر لطرش، المرجع السابق، ص64.

• كفالة حسن التنفيذ:

تقدم هذه الكفالة من طرف البنك لتفادي المقاول بتقديم النقود كضمان لحسن تنفيذ الصفقة وفق المقاييس المحددة و المتفق عليها.

• كفالة اقتطاع الضمان:

عند انتهاء إنجاز المشروع عادة ما تقطع الإدارة صاحبة المشروع نسبة من مبلغ الصفقة وتحتفظ بها لمدة معينة كضمان، وحتى يتفادى المقاول تجميد هذه النسبة، يمكنه بالتالي الاستفادة منها فوراً.

يقدم له البنك كفالة اقتطاع الضمان، ويقوم بدفعها فعلياً إذا ظهرت نقائص في الإنجاز أثناء فترة الضمان.

• كفالة التسبيق :

تقوم بعض الإدارات العمومية المعنية بالمشروع بتقديم تسبيق للمقاولين الفائزين بالصفقة ولا يمكن أن يمنح هذا التسبيق فعلياً إلا إذا حصلت الإدارة على كفالة التسبيق من طرف أحد البنوك.

ثالثاً : منح قروض فعلية

تقوم البنوك بتمويل الصفقات العمومية من خلال منح ثلاثة أنواع من القروض وهي كالتالي:

1- قرض التمويل المسبق

يمنح هذا النوع من القروض عند انطلاق المشروع والمقاول المكتتب ليس له الأموال الكافية للانطلاق في الإنجاز، ويسمح هذا القرض للمتعاقد بتغطية احتياجاته الحالية المتعلقة بإنجاز هذه الصفقة ولا تمنحه البنوك إلا نادراً لكونه قرضاً على بياض لنقص الضمانات وارتفاع درجة المخاطرة.

2- تسبيقات على الديون الناشئة وغير المسجلة

في حالة إنجاز المقاول المكتتب لمشاريع معينة ومهمة من الأشغال، لكن الإدارة صاحبة المشروع لم تسجل ذلك رسمياً، وتم ملاحظة هذا التقدم، يمكنه اللجوء إلى البنك لمنحه قرضاً بقاء على الوضعية التقديرية للأشغال المنجزة.

3- تسبيقات على الديون الناشئة والمسجلة يمنح البنك للمقاول المكتتب في حالة اعتراف الإدارة صاحبة

المشروع قروضاً تسمى بتسبيقات على الديون الناشئة والمسجلة لأن الإدارة عادة ما تتأخر عن الدفع حتى بعد مصادقتها على الوثائق التي تؤكد ذلك .

رابعاً : القروض بالالتزام

هذا النوع من القروض لا يترتب عليه تحويل الأموال وإنما يمنح فيها البنك ثقته للمؤسسة وضمانها لسيرورتها.¹ جرت العادة وفقاً للأعراف البنكية التعامل بهذا النوع، إذ لا تقوم بتحريك الأموال كما هو الحال في تسهيلات الصندوق ولكن يكون البنك مضطراً لإعطاء نقود إذا عجز المقاول على الوفاء بالتزاماته، لأن البنك بمجرد تقديم ثقته بالتوقيع أو بالالتزام لا يمكن له التراجع كما هو الحال في تسهيلات الصندوق ويميز هذا النوع من القروض الشكلين التاليين:

• الكفالة

عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عائق المؤسسة في حالة عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، ويحدد في هذا الالتزام مدة الكفالة ومبلغها.

• القبول

يلتزم البنك في هذا النوع من القروض بتسديد ديون المؤسسة وهو يشمل القروض التالية:

- القبول الممنوح لضمان ملاءة المؤسسة الأمر الذي يعفيه عن تقديم ضمانات.
- القبول المقدم بهدف تعبئة الورقة التجارية.
- القبول الممنوح للمؤسسة من أجل مساعدتها على الحصول على مساعدة الخزينة.
- القبول المقدم في عمليات التجارة الخارجية.

خامساً: قروض تعبئة ديون العملاء

تشمل ما يلي:¹

• الخصم التجاري

شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك لعملائه وتتمثل في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ استحقاقها أو يحل محل هذا العميل في للوفاء بالدين إلى غاية تاريخ استحقاقها. يستفيد البنك في مقابل هذه العملية من ثمن أو معدل لهذا الخصم ويتكون من 3 عناصر أساسية وهي:²

¹ BOUYACOUB Farouk، 'l'entreprise et le financement des entreprise، Op. cit.، P244 2 - Ibid، p245

² طاهر لطرش، مرجع السابق، ص 66-67

- **معدل الفائدة**: وهو ثمن القرض ويطبق بين التاريخين (أي بين تاريخ تقديم الورقة للخصم وتاريخ استحقاقها كما سبق أن ذكرنا).

- **عمولة التحصيل** وهي عمولة الجهد

المبدول والوقت المضحي به أثناء تحصيل الورقة.

- **عمولة الخصم** و هي أجر البنك من العملية

وتسمى مجموع هذه العمولات المتحصلة عليها إثراء القيام والوفاء بهذه العملية بمقابل الخصم .

تعتبر الأوراق التجارية المخصومة عموماً أوراق قابلة لتعبئة لدى البنك المركزي وبعبارة أخرى يمكن إعادة خصمها من طرف هذا الأخير¹، بشرط أن تحتوي على قروض تجارية يكون تاريخ استحقاقها أكثر من 3 أشهر وتحتوي على الأقل على ثلاثة إمضاءات ولا وجود لشرط يقيّد مسؤولية المضمين على الورقة .

• القروض الخاصة بتعبئة الديون الناشئة عن التصدير

يقترن هذا النوع من التمويل بالخروج الفعلي للبضاعة من المكان الجمركي للبلد المصدر وسميت بالقروض الخاصة بتعبئة الديون لكونها قابلة للخصم لدى البنك وتخص هذه القروض تلك الصادرات التي يمنح فيها المصدرون لربائهم أجلاً للتسديد لا يزيد عن 18 شهراً كحد أقصى، يشترط البنك تقديم بعض المعلومات و التي تخص

- مبلغ الدين.

- طبيعة ونوع البضاعة المصدرة .

- اسم المشتري وبلده الأصلي.

- تاريخ التسليم وكذلك تاريخ المرور بالجمارك .

- تاريخ التسوية المالية للعملية التجارية .

• عملية تحويل الفاتورة:

تحويل الفاتورة عبارة عن آلية تقوم بواسطتها مؤسسة متخصصة تكون في غالب الأحيان مؤسسة قرض بشراء الديون التي يملكها المصدر على الطرف الأجنبي، حيث تقوم هذه المؤسسة بتحصيل الدين وضمان حسن القيام بذلك بحيث تحل محل المصدر في الدائنية وتحمل كل الأخطار الناجمة عن احتمالات عدم التسديد مقابل حصولها

¹ BOUYACOUB Farouk L'entreprise et le financement bancaire ،op.cit ،p241.

على عمولة مرتفعة نسبياً، وتحسب هذه العمولة بنسبة من رقم أعمال عملية التصدير وتسمح هذه العملية للمؤسسات المصدرة الاستفادة من بعض المزايا الهامة نذكر منها على وجه الخصوص .

- يسمح تحويل الفاتورة للمؤسسات من تحسين خزيتها ووضعيتها المالية وذلك بالتحصيل الآتي لدين لم يكن أجل تسديده.

- تستطيع المؤسسات المصدرة بهذا التحصيل من تحسين هيكلتها المالية وذلك بتحويل ديون أجله إلى سيولة جاهزة .

- تخفيف العبء الملقى على المؤسسة فيما يخص التسيير المالي والمحاسبي والإداري لبعض الملفات المرتبطة بالزبائن وذلك بأن تعهد بهذا التصدير إلى جهة أخرى هي المؤسسات المتخصصة في هذا النوع من العمليات.¹

• التسيقات بالعملة الصعبة

يمكن المؤسسات التي تقوم بعمليات التصدير أن تطالب البنك القيام بتسيق بالعملة الصعبة الذي يمكنها من تغذية خزيتها بعد التنازل عن مبلغ التسيق في سوق الصرف مقابل العملة الوطنية، وتقوم المؤسسة بتسديد هذا المبلغ بالعملة الصعبة بعد تحصيلها لديونها من زبائنها الأجانب في تاريخ الاستحقاق.

للإشارة فإن مدة التسيقات بالعملة الصعبة لا يمكن أن تتعدى مدة العقد المبرم بين المؤسسة المصدرة والمؤسسة المستوردة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تستفيد المؤسسة المصدرة من هذه التسيقات ما لم تقم بالإرسال الفعلي لصادراتها إلى الزبون الأجنبي ويمكن إثبات ذلك بكل الوثائق خاصة الجمركية.

المطلب الثاني: القروض المقدمة لتمويل نشاطات الاستثمار

تختلف عمليات الاستثمار جوهرياً عن عمليات الاستغلال من حيث موضوعها وطبيعتها ومدتها لذلك فإن هذه العمليات تتطلب أشكالاً وطرقاً أخرى للتمويل تتلائم وهذه المميزات العامة، إذ تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حاجة إلى قروض في دورة الاستشارات سواء في بداية نشاطها أو في مراحل توسعها وتطورها.

تتمثل نشاطات الاستثمار في مختلف العمليات التي تقبل عليها المؤسسات كسواء واقتناء وسائل الانتاج ومعداته أو الحصول على عقارات لأن الاستثمار بمفهومه الشامل يعني التعامل بالأموال للحصول على الأرباح.²

¹ طاهر لطرش، مرجع سابق، ص 116 .

² السيد سام عرفة، إدارة المخاطر المعمارية، دار الرقية النشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 15

وعليه، فصاحب المؤسسة يعرف جيدا أين يوظف أمواله وما سيجنيه من وراء ذلك، وله مؤشرات تدله على ما إذا كان على الطريق الصحيح أو الخاطئ¹، إذ يوظف أموال دفعة واحدة الشيء الذي يثقل كاهله لأن عائد استثماره على سنوات طوال وهذا ما يدفع المستثمر صاحب المؤسسة بوضع إطار عام ومرجعي لمشروعه، باللجوء إلى خبراء لإعداد هذا المشروع للتقليل من الاحتمالات السيئة الممكنة الحدوث وخاصة عندما تكون المؤسسة قد التجأت للتمويل من طرف مصادر خارجية.

بما أن المؤسسة في تطور مستمر ومتواصل ونشاطاتها في تغير مذهل خاصة من الجانب التكنولوجي، الأمر الذي يستوجب على البنوك مواكبة وتيرة الإسراع الذي يشاهده قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك استحدثت المؤسسات الحالية طرق حديثة لهذا الغرض .

الفرع الأول : القروض الكلاسيكية لتمويل استثمارات المؤسسات الصناعية

يتم التمييز في هذا الصدد بين نوعين من طرق التمويل الكلاسيكي الخارجي الاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها ما يتعلق بطبيعة الاستثمار ذاته وتمثل في القروض المتوسطة الأجل و القروض الطويلة الأجل.

أولا : القروض متوسطة الأجل.²

توجه القروض المتوسطة الأجل لتمويل استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا يتجاوز عمر استعمالها 7 (سبع سنوات)، مثل اقتناء معدات والآت الإنتاج كوسائل النقل... الخ ونظرا لطول مدتها فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد أمواله لهذه الفترة ومخاطر أخرى مثل احتمالات عدم السداد، وهناك نوعين من القروض متوسطة الأجل .

• قروض متوسطة الأجل قابلة للتعبئة

و هي تلك القروض التي يمكن للبنك المقرض أن يقوم بإعادة خصمها لدى مؤسسة مالية أخرى ولدى البنك المركزي، ويسمح هذا النوع من القروض البنك التقليل من خطر تجميد أمواله، كما يجنبه خطر عدم التسديد.

• قروض متوسطة الأجل غير قابلة للتعبئة

البنك لا يملك في هذا النوع من القروض إمكانية إعادة خصمها لدى المؤسسات المالية الأخرى أو لدى البنك المركزي ويكون بالتالي مجبرا على انتظار مدة سداد القرض، وهنا تظهر كل المخاطر (تجميد الأموال، أزمة

¹ قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص 61

² علي الخطاب، إستراتيجية التخطيط للمشاريع الصغيرة، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2010، ص52.

السيولة...)، وعلى البنك أن يدرس الملف دراسة مدققة ويحسن برمجتها زمنيا لتقادي أزمة في السيولة أو خلل في صحة خزينة البنك

ثانيا : القروض الطويلة الأجل

تهدف المؤسسة من خلال لجوئها إلى هذا النوع من القروض إلى تمويل الاستثمارات التي تمتد على فترة زمنية طويلة، وتتميز هذه الاستثمارات بارتفاع تكلفتها و عملية تحصيل ايراداتها و عائداتها متقطعة وتدفق خلال مدة الاستثمارات التي يفوق في الغالب سبع (7) سنوات لتصل حتى 20 سنة. وهذه القروض موجهة أساسيا لتمويل الاستثمارات الضخمة للحصول على عقارات مثل الأراضي والمباني الصناعية والتجارية والإدارية)، فهذا النوع من القروض يثقل ميزانية المؤسسة ويشكل عبئا ماليا لها بسبب سداد الأقساط المستحقة الدفع إلى حين انتهاء مهلة الدين).

ونظرا لطبيعة هذه القروض والمدة الطويلة تقوم بها مؤسسات متخصصة لاعتمادها على مصادر ادخارية طويلة لا تقوم البنوك التجارية عادة على جمعها، وللحد والتخفيف من درجة مخاطر مثل هذه القروض تشترك عدة مؤسسات في تمويل واحد، أو تقوم بطلب ضمانات حقيقية ذات قيم قانونية عالية (مثل الرهن الرسمي) قبل الشروع في عملية التمويل.

ورغم كل هذه المصاعب تبقى صيغ التمويل الكلاسيكي من بين الطرق المستعملة بشكل شائع في تمويل استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكن ذلك لم يمنع النظام البنكي من تطوير وسائل التمويل بشكل يسمح له بتجاوز عوائق ومصاعب هذه الأنواع من القروض.

ثالثا : القرض الإيجاري

تمثل طرقا لتمويل الكلاسيكية لاستثمارات المؤسسات بوجه عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجه خاص عبئا على البنوك، التي تسعى إلى تحريك الأموال من أولئك الأفراد الذي يدخرون إلى الأفراد أو المؤسسات التي تقترض من أجل شراء سلع أو خدمات للقيام بالاستثمارات.¹

¹ محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، دار اثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص185

المطلب الثالث : معوقات تمويل البنوك للمشاريع الصناعية

على أساس اعتبار البنوك المصدر الأساسي في تمويل المؤسسات الصناعية في مختلف دول العالم، فإن هذه الأخيرة عادة ما تحجم عن منح الائتمان لهذا النوع من المؤسسات، وهو ما يستوجب بنا الوقوف عنده وتسلط الضوء من العوائق التي تحول دون تحسين العلاقة بين البنك و المؤسسات ومن بين هذه العوائق تذكر :

الفرع الأول : شفافية المعلومات

تعتبر عدم شفافية المعلومات القادمة من طرف المؤسسات الصناعية كخاصية تتميز بها دون غيرها من المؤسسات الأخرى، نظرا لطبيعتها تجاه نظام المعلومات وهيكل الملكية وترتبط المؤسسات الصناعية بالبنوك علاقة قوية تأخذ جوهرها من اتفاقية القرض، إلا أن تلك العلاقة تتأثر بدرجة شفافية المعلومات المقدمة من طرف تلك المؤسسات للبنوك، وذلك راجع إلى ضعف الإدارة والتسيير وفي تبليغ معلومات واضحة وشفافة، كما يعاني نظام المعلومات لدى المؤسسات الصناعية من عدة نقائص نظرا لتخوف الإدارة من تبليغ المعلومات المحاسبية والمالية، مما يصعب على البنوك أخذ صورة شاملة عن نشاطها

أولا : شخصية وسلوك المسير.

يرتبط هذا العامل ارتباطا وثيقا بعدم تماثل المعلومات بين المقرض و المقترض، ويتمثل في الخطر المعنوي المتعلق بمسيري المؤسسات الصناعية، حيث يتحمل أن يقوم المسير بتحويل جزء من النتائج المحققة بهدف التقليل من المعارض المالية ومنه ينشأ الخطر المتعلق بانتهازية المسير نتيجة لعدم تماثل المعلومات بينه وبين المقرض، فهذا الأخير لا يمكن له ملاحظة ومراقبة أداء المؤسسة وعلى هذا الأساس تظهر إشكالية تمويل المؤسسات الصناعية غير مرتبطة فقط بنقص الملاءة المالية، بل بنتائج تخوف البنوك من عدم رغبة الإدارة في تبليغ على كافة المعلومات والتفاصيل المتعلقة بالوضع المالية و المحاسبية لنشاط المؤسسة.¹

ثانيا : الضمانات

تلعب الضمانات المعروضة من طرف البنوك على المؤسسات ص و م دور فعالا في تقويم السلوك للمسير، حيث تجعل من العجز جد مكلف بالنسبة له ما يعرضه على تخفيف الخطر الذي يعترضه المشروع إلى أدنى مستوياته، وفي نفس الوقت بذل مجهودات أكبر و التصريح بكل شفافية بالنتائج المحققة، وتستند في اتخاذ قرارات التمويل على مدى توفر الضمانات للمقترضين دون الأخذ بعين الاعتبار حجم المؤسسة ونوعية أعمالها حيث تطلب البنوك من

¹ عبدالوهاب يوسف أحمد "التمويل وإدارة المؤسسات المالية"، دار حامة للنشر والتوزيع، ص 6-85.

هذه المؤسسات الضمانات شخصية وعينية عالية مقابل تمويل البنك لها وبالقياس إلى أن غالبية هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تملك ضمانات رسمية أو مستندات قانونية تكفي لتلبية قيمة التمويل الممنوح لها من طرف البنوك .

ثالثا : محدودية حجم ونوع التمويل

غالبا ما تكون حجم القروض المتاحة من النول التجارية محدودة وتغير كافية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع نقص شدادين في التمويل الأجل و فرض نمط واحد في المعاملة من حيث فترات السماح ومدة السداد، بغض النظر عما إذا كان هذا النمط يتناسب أولا مع طبيعة هذه المؤسسات، فالفئات التي ليس لها القدرة على الحركية الاستثمارية و لا تملك الخبرة والمؤهلات لا يمنح لها التمويل حتى تكون هنالك ضمانات، على العكس الفئات الغنية التي تحصل على القروض بالحجم المطلوب وبالتالي ليست مهمة البنوك في هذه البلدان محصورة على مساعدة الأغنياء والمؤسسات القائمة على النمو والتوسع لا غير ¹.

¹ فوزية حفيف، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2009، ص 7.

خلاصة الفصل الثاني:

يعرف التمويل على أنه مجمل وسائل الإقراض التي تسمح للمؤسسة بضمان استمرارية نشاطها هذا من المنظور الضيق، أما عن المنظور الواسع وهو القريب من الواقع فإن التمويل هو مجموع العمليات التي تبقى من خلالها المؤسسة قادرة على تلبية احتياجاتها من توفير رأس المال اللازم والضروري لجميع النشاطات سواءً كانت إنتاجية، أو تسويقية، أو توزيعية.

تظهر أهمية التمويل البنكي في كونه يؤمن ويسهل انتقال الفائض من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى تلك الوحدات التي لها عجز مالي، وهذا الأمر يعطي الحركية والحيوية اللازمة لتحقيق وتيرة نمو اقتصادي وتنمية شاملة.

لتمويل مصادر تمويلية متعددة ومتنوعة، سواءً كانت المصادر داخلية، كالادخار الخاص أو الادخار العام، أو خارجية أجنبية، كرؤوس الأموال الخاصة والقروض العامة. ويشكل مجموع هذين المصدرين المبلغ الفعلي للاستثمارات.

تنص سياسات الإقراض على ألا تزيد القيمة الكلية للقروض في أي لحظة عن نسبة معينة من الموارد المالية المتاحة التي تتمثل أساساً في الودائع والقروض ورأس المال، وهي بهذا الشكل تعد سياسة مرنة يرتفع وينخفض في ظلها حجم الاستثمار في القروض وفقاً للارتفاع والانخفاض في حجم تلك الموارد، وتتوقف النسبة المقررة إلى حد كبير على مدى الاستقرار الذي تتصف به ودائع المصرف.

تمر عملية منح القروض عبر عدة مراحل وفقاً لمجموعة من الإجراءات والمعايير فبمجرد أن تقدم المؤسسة أو الزبون طلب القرض فإن البنك يقوم بدراسة دقيقة لملف القرض.

وتعتبر المعايير التي تعتمد عليها البنوك لمنح القروض الركيزة الأساسية في التقنيات البنكية والخطوة الأولى قبل اتخاذ قرارات منح القروض من طرف البنك لذلك توجه لها أهمية كبيرة من طرف المسيرين.

تتخذ القروض الموجهة إلى المؤسسات عدة أشكال منها ما هو موجه لتمويل نشاطات الاستغلال، ومنها ما هو موجه لنشاطات الاستثمار

تواجه عملية تمويل المشاريع الصناعية عدة معوقات منها ما هو متعلق بشفافية المعلومات وكذا شخصية وسلوك المدير ناهيك عن الضمانات المقدمة وكذا محدودية حجم ونوع التمويل.

الفصل الثالث: (دراسة حالة)

تحليل مساهمة بنك الخليج الجزائر

في تمويل المشاريع الصناعية

تمهيد:

يتكون النظام المصرفي في الجزائر من مجموعة من البنوك الحكومية والخاصة، تنشط تحت رقابة بنك الجزائر "البنك المركزي"، وفي مذكرتنا هذه سيكون بنك الخليج الجزائر محل الدراسة التطبيقية، باعتباره بنك ذو توجه تمويلي صناعي استثماري بدرجة أولى.

ولقد حاولنا من خلال الاعتماد على البيانات المالية الواردة في التقارير السنوية للبنك في الفترة الممتدة بين 2015-2018، وكذلك بالارتكاز على معطيات تقارير بنك الجزائر، تحديد حجم القروض الصناعية لبنك الخليج الجزائر ومقارنتها بحجم الإقراض على المستوى الوطني، ومن ثم تحديد نسبة مساهمته في إجمالي تمويلات القروض الصناعية بالجزائر لنوضح الدور الذي التمويلي الذي يقوم به بنك الخليج الجزائر.

وتحقيقا لذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- ✓ **المبحث الأول:** تقديم عام لبنك الخليج الجزائر.
- ✓ **المبحث الثاني:** اجراءات منح ومتابعة القرض في بنك الخليج الجزائر.
- ✓ **المبحث الثالث:** تحليل مساهمة بنك الخليج الجزائر في تمويل القطاع الصناعي.

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الخليج الجزائر

سنحاول في هذا المبحث التعرف على البنك محل الدراسة من نشأته، هيكله التنظيمي وعدد وكالاته، والتطرق الى خدماته وأهدافه وخصائصه.

المطلب الأول: تعريف بنك الخليج الجزائر

يعتبر بنك الخليج الجزائر من البنوك البارزة في الساحة البنكية بالجزائر وهذا لقيام البنك بالعديد من النشاطات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية، حيث ترتبط قوة ونجاح البنك في الاستثمار على حد سواء في تدريب موظفيه في أكثر التكنولوجيات تقدما.

الفرع الأول: نشأة و تأسيس بنك الخليج الجزائر " AGB ":

بنك الخليج الجزائر " AGB " وهو بنك ينتمي إلى المجمع المصرفي - كيبكو - الذي يشرف عليه ابن أمير دولة الكويت وله فروع عديدة على مستوى دول العالم وله اشتراكات أيضا مع بنك سوريا والخليج وبنك الخليج المتحد والبنك الأردني الكويتي الذي يملك 75 فرعا في عمان وعمره أكثر من 35 سنة في القطاع المصرفي، هذا إلى جانب مصرف بغداد وشركة الخليج المتحد للخدمات المالية وشركة بنك الخليج المتحد للأوراق المالية وبنك تونس العالمي وبنك برقان* وغيرها¹.

وافتح بنك الخليج بالجزائر في 15 ديسمبر 2003 م، من طرف ثلاثة بنوك كبرى وهي بنك برقان، البنك الأردني الكويتي والبنك الدولي التونسي، تحت إشراف الشركة الكويتية القابضة كيبكو (KIPCO)².

ولقد أسس بنك الخليج الجزائر في شكل شركة مساهمة، وقد وافق عليه بنك الجزائر كبنك تجاري طبقا للقرار رقم 03/03³، وبعدها تأسس البنك في 2003 افتتح 08 فروع، ولديه الآن 44 وكالة في كامل التراب الوطني، وبنك الخليج الجزائر هو بنك أجنبي مستثمر بالجزائر برأسمال يقدر بـ: 6.500.000.000 دينار جزائري موزع على ثلاث بنوك ذات سمعة عالية في المجال البنكي وهي:⁴

✓ 60 % من طرف بنك البرقان Burgan Bank .

¹ - فوزي محيريق، تنوع التمويل الاستثماري بألية النوافذ والفروع التشاركية "الإسلامية" في المصارف الجزائرية مع الإشارة لبنك AGB (غير منشور)، ورقة بحثية مقدمة للملتقى العلمي السادس حول: بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، 02-03 نوفمبر 2016م، ص: 15 .

* بنك برقان : هو بنك كويتي تابع لشركة مشاريع الكويت القابضة (KIPCO)، ويعد من أحدث وأنشط البنوك التجارية في دولة الكويت حيث أنشئ في عام 1977 ومنذ ذلك الوقت استطاع أن يحتل موقعا رياديا في مجال الخدمات المصرفية الشخصية وخدمات الشركات والخدمات الاستثمارية وذلك من خلال تقديم منتجات مبتكرة وتوظيف قنوات متطورة ذات تقنية عالية.

² - Gulf Bank Algeria, **Rapport Annuel 2013**, P: 07, (En linge), 17/02/2016, <https://www.ag-bank.com/PDFA-AGB-Rapport-Annuel2013.html>.

³ - Gulf Bank Algeria, **Rapport Annuel 2013**, op.cit, p: 52 .

⁴ - صحراوي انتصار، مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري "دراسة حالة بنك الخليج الجزائر وبنك البركة الجزائري"، مذكرّة ماستر أكاديمي، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشعبة: علوم اقتصادية، التخصص: بنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2015/2014، ص: 71.

✓ 30 % البنك التونسي الدولي Tunis International Bank .

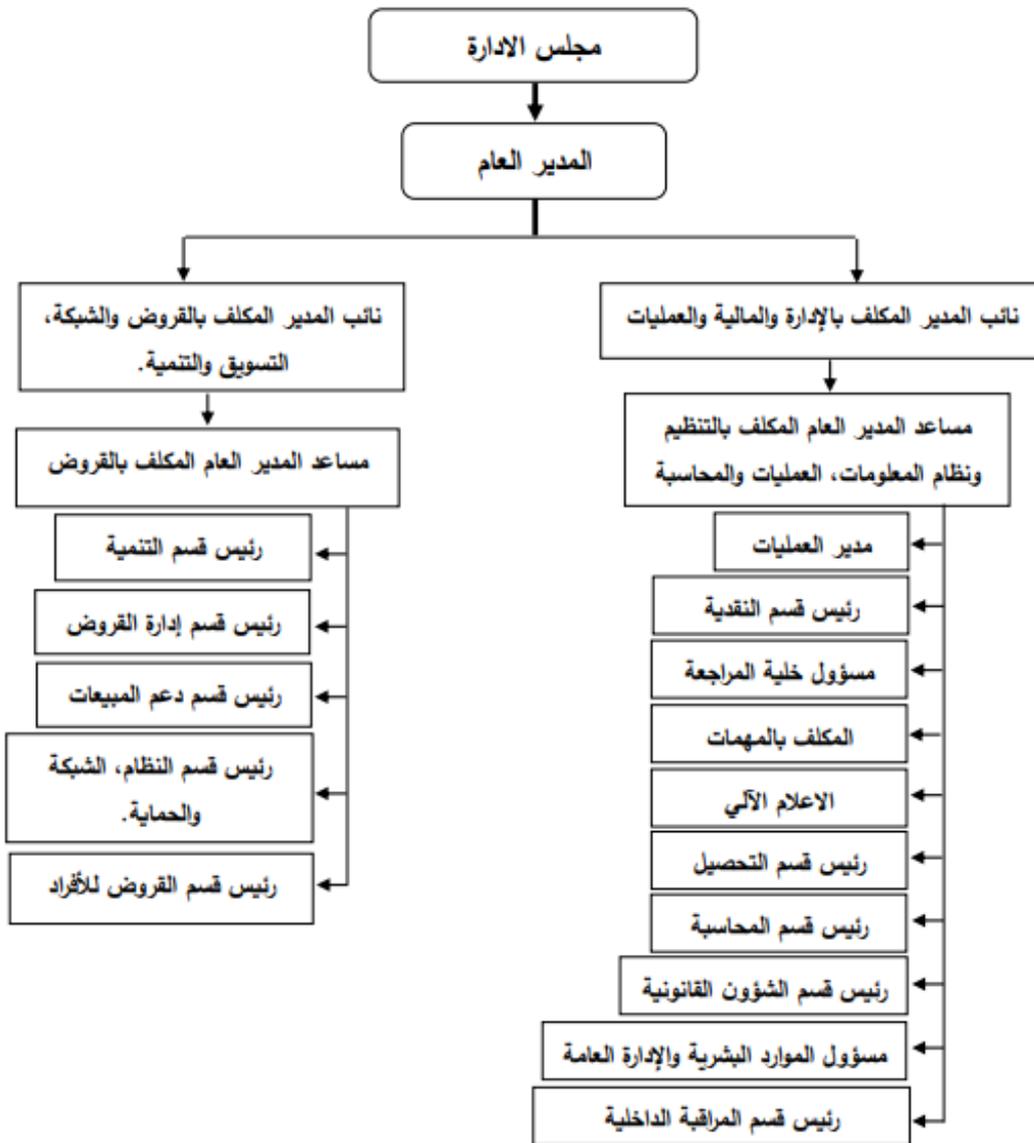
✓ 10 % البنك الأردني الكويتي Jordan Kuwait Bank .

وبنك الخليج الجزائر هو بنك تجاري يمارس اليوم نشاطا اقتصاديا ومصرفيا ويسعى لأن يكون كفاءة عالية وجودة كبيرة، ومنذ تأسيسه وهو يلتزم بتقديم خدماته المختلفة في مجالات التمويل البنكي والضمانات وغيرها، لمختلف الشركات والأفراد من خلال تقديم البنك لعملائه منتجات مصرفية تقليدية ، وهي تلك المنتجات المتعارف عليها في البنوك الأخرى ولكن بطرق أكثر حداثة وعصرية ، هذا من جهة ومن جهة أخرى يقدم البنك منتجات تتوافق مع مقتضيات الشريعة الإسلامية وهي ميزة للبنك جعلت منه يدخل السوق البنكية الجزائرية من بابها الواسع باعتبار عامل الدين في الدولة.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر:

للبنك هيكل تنظيمي منظم وواضح المعالم يبرز أهم أقسامه المتمثلة في ثلاثة أقسام رئيسية تشمل مجلس الإدارة الذي يضم الرئيس ونائبه وثلاثة أعضاء، ثم تأتي بعد تلك اللجنة التنفيذية التي تضم المدير العام، نائب المدير العام المكلف بالإدارة المالية والعمليات، ونائب المدير العام المكلف بالقروض والشبكة التسويق والتنمية، وأخيرا الإدارة حيث يضم كل قسم مجموعة من الرؤساء أو المسؤولين كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل (1): الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر.



المصدر: وثائق من بنك الخليج الجزائر وكالة الوادي.

الفرع الثالث: شبكة وكالات بنك الخليج الجزائر:

يتكون بنك الخليج الجزائر من شبكة تعتبر لا بأس بها مقارنة مع تاريخ تأسيس البنك. وهو حاليا يضم 67 فرع على مختلف ربوع الجزائر¹، حيث أن شبكة بنك الخليج الجزائر متمركزة في النصف العلوي من الجزائر بشكل جد واسع، وهو أول شبكة بنكية في طور التوسع المستمر وذلك لاحتوائه المناطق الرئيسية بالبلاد سواء الشرقية منها أو الغربية إضافة لمدن المركز أو الوسط الجزائري وهو توزيع جيد مقارنة مع تاريخ تأسيسه.

¹ مقابلة شخصية مع مدير بنك الخليج الجزائر وكالة الوادي، 2019/06/02.

كما أن البنك من أجل نشر منتجاته إلى كافة التراب الوطني أخذ يتسع حتى وصل إلى منطقة الجنوب في فتح وكالة في مدينة الأغواط في 2013، ومن ثم فتح أربع وكالات أخرى سنة 2014 في كل من أدرار، المسيلة، وبنشار، والوادي وهاته الاخيرة هي محل دراستنا.

المطلب الثاني: تقديم بنك الخليج الجزائر - وكالة الوادي:

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق الى التعريف بوكالة الوادي وهيكلها التنظيمي والتعرف على خدماتها.

الفرع الاول: التعريف بالوكالة:

أنشئت وكالة بنك الخليج الجزائر الوادي في اوت سنة 2014 وتقع في حي المنظر الجميل بولاية الوادي، مجهز بكل الوسائل الحديثة وبطاقم اداري متمرس في المجال البنكي ذو خبرة وكفاءة مكتسبة من فروع بنك الخليج الجزائر بالولايات الأخرى التي بها فروع قديمة.

وافتتحت وكالة بنك الخليج الجزائر بالوادي من طرف المدير العام لنك الخليج الجزائر آنذاك السيد: بيروتي اندري ومدير الوكالة السيد: محمد السعيد الشاوش، رفقة إدارات الدولة على مستوى الولاية إضافة الى رجال الاعمال الناشطين بالمنطقة.

ويرتكز نشاط وكالة بنك الخليج الجزائر على منح القروض للمؤسسات خاصة الصناعية منها، وتعتبر الفئة الأكثر استهدافا من طرف أعوان بنك الخليج الجزائر بالوادي، وهي حاليا تضم أكثر من 300 حساب مؤسسات تجاري، لبعض منها قروض وايداعات معتبرة لدى الوكالة.¹

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الخليج الجزائر بالوادي:

الهيكل التنظيمي لوكالة الوادي فهو كالتالي:

① مدير الوكالة:

يعتبر المسؤول الرئيسي للبنك على مستوى الوكالة وهو المسؤول عن التنظيم الاداري والتشغيلي للوكالة، مع الاهتمام المستمر بأداء الوكالة، كذلك تحقيق الأهداف الاستراتيجية والمالية التي حددتها ادارة البنك، وضمان الشفافية الاقتصادية للبنك وادارة ميزانية الوكالة، كذلك من مهامه السهر على مراقبة تنظيم الحسابات داخل الوكالة والتأكد من سير العمليات الادارية والتشغيلية في إطار القانون.

¹ مقابلة شخصية مع مدير بنك الخليج الجزائر وكالة الوادي، 2019/06/02.

② المسؤول التجاري:

من المهام الرئيسية للمسؤول التجاري الاشراف على فريق المبيعات وتنشيطهم من أجل مساعدتهم في تحقيق أهداف العمل النوعية و الكمية التي تتعلق بالوكالة، كما أنه يشرف على تسيير محافظ العملاء و ضمان ادارتها، مع تزويد العملاء بجميع المنتجات التي يقدمها البنك، و احترام تطبيق القرارات الائتمانية ، ومراقبة فتح الحسابات، و الاشراف على العمليات ذات الطبيعة الادارية والتنسيق مع المشرف الإداري لضمان سلامة العمل و تطبيقه بشكل يتوافق مع قوانين العمل و اللوائح و التنظيمات ، بالإضافة إلى وضع ضمانات لجميع المنتجات المسوقة من طرف الوكالة لعملائها، والكثير من المهام الأخرى التي يقوم بها في اطار تحقيق الجودة و إدارة المخاطر.

③ المراقب:

تتمثل مهمة المراقب الأساسية في ضمان حسن الرقابة على جميع المعاملات التي تقوم بها الوكالة ايضا التحقق من العمل اليومي، وكذلك مراقبة العمليات ذات الطابع الاداري والتدقيق في الحسابات الإدارية والقانونية، كما يقوم بالمراجعة الداخلية ومراقبة الحسابات وصحة المعلومات وانسجامها مع القانون.

④ مستشار مبيعات العملاء والمؤسسات:

من مهامه التعريف بالمنتجات التي يقدمها البنك وكذلك ادارة حسابات العملاء وفقا للقرارات التنظيمية، وتنفيذ كل العمليات الجارية اليومية لزيائن المؤسسات برعاية خاصة، وتسيير الكفالات والضمان الاحتياطي، وادارة قروض الاستثمار، بالإضافة الى عمليات التجارة الخارجية ومعالجة العمليات مع الدول الأجنبية

⑤ مستشار مبيعات العملاء الأفراد:

يقوم بنفس عمليات مستشار العملاء للمؤسسات، لكن لصالح الأفراد وليس المؤسسات، كتسيير حسابات العملاء من الأفراد وتسيير القروض الموجهة للأفراد، وتجميع وتحليل سجلات القروض.

⑥ مندوب اداري:

لدى المندوب الاداري مجموعة من المهام الرئيسية كتوفير ضمان اجراء عمليات خلف المكتب (Back Office) مع احترام القوانين المعمول بها في البنك في إطار الجودة والدقة، كذلك يقوم بإدارة الحسابات والحفاظ على ملفات العملاء، وتسيير دفاتر الصكوك والتصريح بالشيكات غير المدفوعة، كذلك تجهيز المعاملات على الفواتير والشيكات والتحويلات، وفقا للإجراءات وادارة السندات الاذنية وجميع الاوراق التجارية.

⑦ امين الصندوق:

هو المسؤول عن الصندوق وعن ضمانه بشكل مستمر وعمليات الصندوق مع العملاء، وحسن سيره للممارسات والإجراءات السارية المفعول بها في البنك، كما انه يسهر على ضمان تسوية الحسابات.

8 عامل الشباك:

يعمل عامل الشباك "الصراف" على السير الحسن بشكل مستمر لمختلف العمليات البنكية مع احترام الاجراءات المعمول بها في البنك، كما يعمل على ضمان تسوية الحسابات والمحافظة على سجل الصندوق، وضمان السرية التامة للمعاملات، كما يجري نيابة عن العملاء جميع ومختلف العمليات الادارية (السحب، تحويل الحسابات، صرف الشيكات، اصدار الشيكات، خصم الشيكات... الخ) بالإضافة الى تنفيذ عدة مهام اخرى ضرورية لحسن سير العمل.

المطلب الثالث: خصائص وأهداف بنك الخليج الجزائر:

سنحاول التطرق إلى أهم الخصائص التي يتسم بها بنك الخليج الجزائر وذكر أهم أهدافه التي تجعله يعمل على تحقيق أعلى مستوى خدماتي باستخدام تكنولوجيا حديثة وموارد بشرية ذات كفاءة وخبرة.

الفرع الاول: خصائص بنك الخليج الجزائر:

يتمتع بنك خليج الجزائر بجملة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

- **أولاً: بنك خليج الجزائر بنك تجاري للمؤسسات:** وضع البنك التجاري يعطي كامل الحق لبنك الخليج الجزائر في إجراء جميع العمليات البنكية على الصعيدين الوطني والدولي، وهذه العمليات تتمثل في تقديم منح ومساعدات لشركات الاقراض المتنوعة المباشرة وغير المباشرة.
- **ثانياً: بنك الخليج الجزائر بنك للأفراد:** بنك الخليج الجزائر يفتح أبوابه للأفراد بتقديم المنتجات والخدمات بطرق ومناهج مختلفة حسب التطلعات المرادة
- **ثالثاً: بنك الخليج الجزائر بنك الخدمات:** يوفر البنك لزيائته من الشركات والأفراد الحلول الأكثر حداثة من حيث السرعة والأمان منذ تأسيسه في السوق الجزائرية، والبنك رائد في مجالات علوم الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تمكنه من إتمام جميع عملياته وجعلها أكثر كفاءة لسلاسته مثل: سويفت Swift والمعاملات البنكية الإلكترونية بين الوكالات... الخ.

- رابعاً: بنك الخليج الجزائر بنك ذو شبكة بنكية في طور التوسع المستمر: التوسع المستمر لبنك الخليج الجزائر جعله يتربع على أغلب ولايات التراب الجزائري رغم عدم قدمه في الساحة المالية للجزائر.

الفرع الثاني: أهداف بنك الخليج الجزائر:

من أهم الأهداف المسطرة لبنك الخليج الجزائر نذكر ما يلي:

أولاً: يلتزم بنك الخليج الجزائر التزاماً راسخاً لضمان أعلى مستوى جودة في كل أعماله البنكية: حيث ومنذ منح الاعتماد للبنك وهو يسعى إلى استغلال كل الوسائل المستعملة في المجال البنكي لتقديم أعلى مستوى من الخدمات وبجودة عالية، ومن أهم هذه الاستخدامات الإلكترونية الحديثة المستعملة في البنك هي:

- البطاقات ما بين البنوك CARD CIB ؛
- بطاقات الفيزا كارد و ماستر كارد MASTER CARD & CARD VISA ؛
- البطاقات الذهبية CARD GOLDEN ؛
- البطاقات الكلاسيكية CARD CLASSIC ؛
- بطاقات الفيزا والماستر للدفع المسبق PAEPAID CARD MASTER & VISA ؛
- بطاقة ماستر وفيزا بلاتينيوم PLATINOUM CARD VISA & MASTER ؛

للإشارة فإن هدف البنك بوضع هذه الأدوات في متناول العملاء هو تسهيل أداء الخدمة والتقليل من المصاريف وريح الوقت.

ثانياً: السعي إلى تعظيم قيمة موجوداته: وهذا الهدف يعتبر من الأهداف المسطرة لكل بنك سواء أجنبي أو وطني، حيث تعتبر زيادة الموجودات أو بعبارة أخرى تعظيم الأرباح من أولويات بنك الخليج الجزائر والتي يعمل على تحقيقها منذ دخولها للسوق النقدية الجزائرية؛

ثالثاً: تلبية جميع احتياجات العملاء: أي العمل على الوفاء بكل الالتزامات التي هي على عاتق البنك وعلى رأسها توفير كل الاحتياجات التي يطلبها الزبون وبأحسن صورة، ويتجسد هذا الهدف من خلال توفير جميع الخدمات وتلبية طلبات الزبائن من منح القروض وتسليم الودائع ودفاتر الشيكات... إلخ، وهو ما يسعى البنك لتحقيقه؛

رابعاً: السرعة في الأداء: القيام بالعمليات البنكية والمعاملات المختلفة في أوقات قياسية؛

خامساً: العمل على تطوير منتجات جديدة: وذلك من خلال خلق منتجات أخرى تكون ذات ميزة

خاصة عن باقي المنتجات المقدمة من قبل البنوك الأخرى؛

الفرع الثالث: منتجات وخدمات بنك الخليج الجزائر:

يعرض بنك الخليج الجزائر جملة وافرة من المنتجات والخدمات البنكية تلعب دوراً هاماً في الاستحواذ على

حصصة سوقية لا بأس بها في السوق البنكية الجزائرية خاصة عند مقارنته بالبنوك العمومية تتمثل فيما يلي:

أولاً: الأعمال التجارية:

يملك بنك الخليج الجزائر الصلاحيات في إجراء كافة العمليات البنكية على الصعيد الوطني والدولي، وهذه العمليات

تتمثل في تقديم قروض ومساعدات لشركات الإقراض من الأشكال المتنوعة المباشرة وغير المباشرة التي تلي في الوقت نفسه تطلعات ومعتقدات كل من البنك والزبون.

1. عمليات التجارة الخارجية: يساعد بنك الخليج الجزائر زبائنه على النمو في السوق العالمية على نحو متزايد

وذلك من خلال:

● توطين الصادرات و الواردات Domiciliation des importation et des exportations.

● خطابات الاعتماد للاستيراد Lettres de Crédit à l'import.

● خطابات الاعتماد للتصدير Lettres de Crédit à l'Export.

● خصومات وثائقية Remises documentaires.

2. تمويل الاستغلال: يضع بنك الخليج الجزائر متخصصين تحت تصرف العملاء لتوجيههم ومساعدتهم على

اختيار البدائل المناسبة لهم في عملية الاقتراض وتتمثل أشكال تمويل الاستغلال المقدمة من طرف البنك

في:

أ. القروض بالصندوق: تشمل القروض بالصندوق كل من القروض الموسمية، السحب على

المكشوف، الخصم ويكون الخصم للأوراق التجارية والشيكات، التسيقات وتتمثل في التسيقات على

البضائع، التسيقات على الحسابات، التسيقات على الأوراق المالية (شهادات الإيداع والودائع لأجل

والاوراق المالية الأخرى)، الديون الناشئة للاستغلال، ديون ناشئة موجهة للسوق.

ب. القروض بالالتزام: وتمثل القروض بالالتزام في:

- الكفالة: يقدم البنك هذا النوع من القروض في عدة مجالات: في سياق المشتريات العامة، لدى الجمارك؛
- الالتزامات المكفولة في الجمارك؛
- الاحتياطي بالدينار أو العمليات الصعبة .
- دفع الضمان؛
- الاعتمادات المستندية؛

3. تمويل الاستثمار: تتمثل تمويلات البنك للاستثمار في منح قروض متوسطة وطويلة الأجل بمختلف أنواعها .

ثانيا: المنتجات والخدمات للأفراد:

يقدم البنك أيضا منتجات وخدمات خاصة بالأفراد تتمثل في :

1. القروض: تتمثل القروض المقدمة من طرف البنك قرض السيارات، القرض العقاري، الائتمان الاستهلاكي، الائتمان التجاري.
2. الادخار: يقدم بنك الخليج الجزائر لمعامله الراغبين في الادخار كال من دفاتر التوفير، وشهادات التوفير .
3. حسابات الودائع: يقوم البنك بفتح جميع أنواع الحسابات للأشخاص الطبيعيين بالدينار والعملات الأجنبية.
4. البطاقات البنكية: يقدم بنك الخليج الجزائر لزبائنه عدة أنواع من بطاقات الائتمان –السابقة الذكر- على الصعيدين المحلي والدولي.
5. تأجير الخزائن: وهي المقصورات من الخزائن لوضع الأشياء الثمينة الخاصة بالزبون لتكون آمنة وبتكلفة أقل وهي خدمة متوفرة في بعض الوكالات عبر التراب الجزائري، وكالة الوادي لا توجد بها هاته الخدمة.

ثالثا: الخدمات المالية الإسلامية عبر نافذة بنك الخليج الجزائر الـ"AGB": يخصص بنك الخليج الجزائر نافذة للخدمات المصرفية الإسلامية وتتمثل في خدمتين تمويليتين تسميان "مهنة Proline" وهما: السلم والمرابحة

ويتوافقان مع تعاليم الشريعة الإسلامية¹، كما استحدثت خدمة أخرى سنة 2014 سميت بـ "leasing" وهي عبارة على خدمة التمويل التأجيري .

وتفصيل ذلك كالآتي:

1. مهنة الـ **Proline** : وتشمل :

أ. صيغة التمويل «السلم» :

والسَّلْم اصطلاحاً هو البيع الفوري الذي يتم فيه تسليم الثمن في مجلس العقد وتأجيل تسليم السلعة الموصوفة بدقة إلى وقت محدد في المستقبل.² إذا فالسلم وهو تقديم الثمن وتأخير استلام البضاعة المشتراة، وتكون الصورة هنا مُعاكسة تماماً للبيع الآجل، أي أن المصرف يدفع مُقدماً ثمن بضاعة يتعاقد على شرائها من المتعامل الذي يتعهد بتسليم البضاعة للمصرف بعد إنتاجها، وعادةً ما تستخدم هذه الصيغة في تمويل المشاريع الإنتاجية وكذا تمويل القطاع الفلاحي لمساعدة الفلاحين في الفترة ما قبل تمام الإنتاج. وتوجه هذه الصيغة في بنك الخليج الجزائر لتمويل رأس المال العامل، وفقاً للأشكال الآتية :

① تمويل سنوي متجدد تصل قيمته إلى 5 مليون دينار جزائري.

② تمويل سنوي حتى 70 % من بيان المخزون المقدم للمصرف.

③ إعادة تسديد لفترة 90 يوم بعد صرف المبلغ.

ب. صيغة التمويل " المرابحة " :

المرابحة المصرفية للآمر بالشراء هي أن المشتري يأمر المصرف بشراء سلعة موصوفة له، والمصرف يقوم بشرائها على حسابه، ولأنه دفع قيمتها فقد امتلكها، علماً أن المصرف ليس في نيته امتلاكها، ولكنه لبيع السلعة المشتراة إلى الشخص الأمر بالشراء لحيازتها والاستفادة منها، واحتفاظ المصرف بالملكية كضمان مقابل التمويل بالأجل؛ أي أن الثمن يقسط.³

إذن فالمرابحة للآمر بالشراء هي بيع الشيء بمثل ثمن شرائه من البائع الأول مع هامش ربح معلوم ومتفق عليه، أي البيع برأس مال معلوم مضاف إليه ربح معلوم يسمى بـ ثمن المرابحة.

وتوجه تمويل احتياجات الزبائن والمستثمرين لاقتناء المعدات والتجهيزات وتتم صيغة المرابحة وفقاً

للشروط الآتية:

1- GULF BANK ALGERIA, **Proline conforme aux Préceptes de la Chari'a**, en ligne, 20/09/2016, <https://www.agb.dz/article-view-112-111111-113-179-111.html> .

2 - محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص 198.

3 - حسام الدين عفانة، بيع المرابحة المركبة كما تجرّه المصارف الإسلامية في فلسطين، مداخلة ضمن مؤتمر "الاقتصاد الإسلامي وأعمال البنوك"، جامعة الخليل، فلسطين، 2009/7/27، ص 6.

- ① مبلغ أقصى للتمويل 20 مليون دج .
- ② تمويل حتى 80 % من ثمن المعدات المراد تمويلها .
- ③ مدة التمويل القصوى 5 سنوات .
- ④ تسديد الأقساط يكون شهريا .

2. خدمة الـ **leasing** :

وهي نظام تمويلي يقوم فيه المؤجر (البنك) بتمويل شراء أصل رأسمالي بطلب من المستأجر (المستثمر) بهدف استثماره مقابل دفعات دورية (مقابل التأجير)، مع احتفاظ المؤجر للملكية الأصل حتى نهاية العقد، ويمتلك المستأجر خيار شراء الأصل عند نهاية مدة التأجير (على أن تكون دفعات مقابل التأجير قد غطت تكلفة الأصل وهامش الربح المحدد) أو إعادة الأصل للمؤجر في نهاية مدة التأجير أو تجديد عقد التأجير مرة أخرى.

رابعاً: خدمات أخرى:

للبنك خدمات أخرى نلخصها فيما يلي:

- ✓ بنك الخليج الجزائر على الخط (AGB Online): يستطيع من خلالها جميع الزبائن الولوج إلى حساباتهم من أي مكان عن طريق الأنترنت.
- ✓ الرسائل القصيرة (SMS): توفر هذه الخدمة إمكانية الاطلاع على الرصيد في الحساب، ومختلف المعلومات الهامة التي تطرأ يومياً.
- ✓ السحب عن طريق فيزا كارد من مختلف الموزعات الذكية عبر كامل التراب الوطني 24/24 ساعة.
- ✓ التحويلات المالية على الخط من وإلى أي حساب في البنك أو إلى أي حساب في بنك آخر.
- ✓ الموزع الآلي (ATM): حيث يوضع هذا الموزع في أماكن مختلفة يمكن للزبون من خلاله سحب أمواله.
- ✓ الحوالة عبر الموزع الآلي: وهي خدمة جديدة يمكن من خلالها تحويل الأموال من زبون إلى آخر في 48 ولاية، (هاته التقنية غير مفعلة حالياً).

المبحث الثاني: اجراءات منح القروض في بنك الخليج الجزائر

معظم البنوك مهما كان نوعها تتبع نفس الشروط التي يجب أن تتوفر في طالب القرض سواء كان شخص طبيعياً أو معنوياً، ومع ذلك فإننا سنعتمد على الوثيقة الداخلية لبنك الخليج الجزائر " دليل إدارة القروض الموجهة للمؤسسات"¹

المطلب الأول: إجراءات وشروط منح القرض

ان بنك الخليج الجزائر عندما يتلقى طلباً لقرض مهما كان نوعه سواء قرض الاستغلال أو الاستثمار أو قرض الاستهلاك يقوم بدراسة معمقة لهذا الطلب بعد توفر الشروط اللازمة في الجهة الطالبة للقرض، والدراسة تكمن في عملية التحليل المالي للمؤسسة لمعرفة تحركات رؤوس أموالها وقدراتها المالية لتسديد ما عليها من ديون في المواعيد المتفق عليها. إذ تقوم المؤسسة الطالبة للقرض بتقديم ما يلي:

أولاً: الطابع القانوني: على أساس الخسارات القانونية المختلفة، فان نشاط المؤسسة يختلف وبالتالي الضمانات المقدمة من طرف المؤسسات تختلف قيمتها لدى المصرف لذلك يجب التمييز بين مؤسسات الأشخاص ومؤسسات الأموال، ففي حالة ما إذا كانت شركة الأشخاص فان أصحاب الشركة ملزمين بدفع الديون حتى ولو كان من أموالهم الخاصة، أما بالنسبة لشركة الاسهم فان المساهمين غير مطالبين بدفع الاموال، ويلجأ البنك في هذه الحالة إلى طلب تعهد كتابي من الشركاء لدفع الدين.

ثانياً: أقدمية المؤسسة: أهمية هذا العنصر تكفي في إمكانية دراسة تطور المؤسسة عبر الزمن.

ثالثاً: إمكانية استمرارية المؤسسة: وهذا يرتبط بنوع الشركة ففي شركة الأشخاص وفي حالة وفاة أحد الشركاء قد تدخل الشركة أو قد تؤول حصة هذا الشريك إلى أحد أبناءه لذلك يجب اخذ بعين الاعتبار عمر الشركاء.

رابعاً: نشاط المؤسسة: نشاط المؤسسات متنوع ومختلف من مؤسسة إلى أخرى، لذلك يجب تحديد نشاط المؤسسة الطالبة للقرض، وتقديم معلومات حول مقرها الرئيسي؛ قنوات توزيعها، الأدوات والعتاد المستعمل في الإنتاج والعمال.

¹ AGB documentation : Manuel De Gestion Des Credits Octroyes Aux Entreprises, Annexe à la décision règlementaire n° 21-2015.

المطلب الثاني: شروط البنك لمنح القروض:

إن منح القروض يرتكز في إطار التعامل على عنصر الثقة، رغم هذا فلا تمنح القروض إلا بشروط:

أولاً: الشروط الاقتصادية: هي شروط خاصة بالظروف المحيطة بالمؤسسة والبنك وتحدد العلاقة بينهما، وتمثل هذه الشروط في:

- دراسة ومتابعة الأحداث المالية من حيث وضعيتها وتطور أعمالها.
- دراسة العلاقة الموجودة بين البنك ومسيرى المؤسسة الطالبة للقرض من جانب وضعيتها المالية من اجل تحديد سياسة القرض الواجب تطبيقها بصفة صارمة.

ثانياً: الشروط الذاتية:

هذه الشروط لها علاقة بالمستفيد من القرض أي المؤسسة نذكر منها:

- يجب أن تكون في تعاملها مصداقية من حيث التعهدات، اي أن تبني علاقتها على أساس الثقة.
- التأكد من القدرة القانونية لها عن طريق الوثائق المقدمة، ومن القدرة التقنية عن طريق إقامة زيارات لها، وكذا مناقشات معها.

ايضا من الشروط التي يضعها البنك:

- استنارة مقدمة من البنك تملأ من طرف المعني بالقرض بدقة ووثائق مرفقة.
- تقديم المؤسسة لوثائق محاسبة كالميزانيات لثلاثة دورات متتالية.
- من أهم الشروط هو أن يكون لطالب القرض حساب جاري للبنك.
- وثائق إدارية أخرى كالموازنة التقديرية وخطة التمويل.

هذه الوثائق تساعد على التأكد من سلامة وإمكانية المؤسسة على الإنتاج، عن طريق دراسة هيكل ميزانية الخزينة، النشاط، المردودية وعليه ينفذ القرار بعد معرفة ملائمة وصلابة رصيدها.

تجدر الاشارة الى ان حجم المؤسسة كلما كان رقم اعمالها كبيرا كلما كانت الشروط أكثر مرونة.

المطلب الثالث: دراسة ملف القرض في بنك الخليج الجزائر:

لا ينتظر البنك حتى يدق المقترضين على أبوابه، بل ينبغي الاتصال بالعملاء الحاليين و المحتملين إما شخصيا أو من خلال إعلانات على عناوينهم لإحاطتهم بأنواع القروض المتاحة التي يمكنهم الحصول عليها، و بعد تقديم العملاء طلباتهم إلى البنك يقوم هذا الأخير بالتحقق من اكتمال الملف كليا و قانونيا فيقوم العون المختص بدراسة جدول المشروع و ذلك باستعمال كل القواعد المالية و الاقتصادية والمحاسبة المتعارف عليها اذ لا تكون استجابة البنك فورية لهذه الطلبات و ينبغي الحصول على بيانات و معلومات كافية عن القرض وعن العميل ذاته، و على أن يتم تحليل هذه البيانات وتلك المعلومات لاحقا.

وعليه فإن بنك الخليج الجزائر يعتمد على المراحل التالية في عملية التمويل:

الفرع الأول: مرحلة تقديم الطلب:

تتقدم المؤسسة إلى البنك للحصول على القرض وغالبا ما يتم هذا عن طريق مقابلة شخصية بين ممثل المؤسسة ومصلحة القروض، ويكون مرفوق بالوثائق التالية:

الملف الإداري:¹

- نسخة مصادق عليها من القانون الأساسي للمؤسسة.
 - نسخة مصادق عليها من السجل التجاري للمؤسسة.
 - نسخة مصادق عليها من الرقم التعريفي الاحصائي.
 - نسخة مصادق عليها من البطاقة الضريبية.
 - نسخة مصادق عليها من المستخرج الضريبي تكون حديثة (اقل من ثلاث أشهر).
 - نسخ مصادق عليها من شهادات التحديثات تجاه هيئات الضمان الاجتماعي، تكون سارية المفعول.
 - عقد شراء التجهيزات في حالة الاستيراد.
 - نسخة مصادق عليها من عقد الايجار للمقر الرئيس للمؤسسة.
- ام بالنسبة للملف المالي فهو يتكون من:
- الميزانية المالية للمؤسسة خلال الثلاث سنوات الأخيرة.
 - تقرير محافظ الحسابات.
 - دراسة اقتصادية تقنية لقرض الاستثمار تتضمن الميزانية المتوقعة للخمس سنوات المستقبلية.
 - ميزانية مالية استشرافية للسنة المالية الجارية.

¹ AGB documentation : Manuel De Gestion Des Credits Octroyes Aux Entreprises, Annexe à la décision règlementaire n° 21-2015, p192.

- الشكل الادخار او الارجاع شهري للفترة المقبلة.
- الشكل استشرافي للاستيرادات المقبلة.

الفرع الثاني: مرحلة دراسة ملف طلب القرض:

إن دراسة ملف القرض ترتبط بالمحاور التالية:

- دراسة العناصر العامة.

- تحليل البيانات المتاحة.

أولاً: العناصر العامة:

الهيكل القضائي للمؤسسة: يقوم البنك بدراسة موضوع وشكل المؤسسة.

1. العامل البشري: يعتبر من أهم العوامل التي يتعين دراستها قبل اتخاذ أي قرار فهو يتعلق بنزاهة ودرجة

حرص المؤسسة بالتزاماتها أثر تعاملها مع الغير.

2. العوامل المالية: البنك يدرس ويحلل العوامل التي في حوزة المؤسسة و التي تعكس:

- درجة الاستثمار: أي أن البنكي قبل أن يمنح القرض يجب أن يتأكد من أن الاستثمارات تكون ذات مردودية.

- دراسة المنتج: البنك يدرس المنتج من مختلف المظاهر، إذ انه يجب أن يعرف إذا كان من الضروريات أو الكماليات وكذلك جودته وأهميته.

- دراسة السوق: دراسة ضرورية وتتمثل في دراسة الطلب، الأسعار وتغيراتها، والمنافسة... الخ.

3. المحيط الاقتصادي: وهو الوضعية الاقتصادية للبلد إذ أن البنك يجب أن يأخذ في الحسبان تأثير

الاتجاهات الاقتصادية التي تعيشها البلاد (إن كان الاقتصاد في توسع أو ركود) وهذا يؤثر سلباً أو إيجاباً على المؤسسة.

ثانيا: تحليل البيانات المتاحة:

ينبغي تحليل البيانات المتاحة عن القرض وعن العميل حتى يتسنى اتخاذ القرار السليم بشأن الاقتراض وعادة ما يستهدف التحليل للحصول على الإجابات للأسئلة التالية:

- هل يتعارض طلب الاقتراض مع تشريعات أو مع لوائح البنك المركزي أو سياسة البنك الخاصة بالإقراض؟
- ما هو حجم المخاطر المترتبة على اقتراض العميل؟
- هل يمكن تجنب هذه المخاطر أو التقليل منها؟
- ما هو حجم العائد المطلوب على القرض؟

الفرع الرابع: قرار منح القرض ومتابعته: بعد تحليل طلب الاقتراض الذي يعطي ما إذا كان من الأجدر الاستمرار في إجراءات التقييم أو أن تتوقف تلك الإجراءات وإذا تم الاتفاق بالإيجاب أو الرفض حيث انه إذا كانت الشروط غير مستوفية فان البنك يرفض الطلب ويطوي نهائيا الملف.

أما إذا كانت نتائج دراسة الملف ايجابية فان البنك والعميل ينتقلان إلى مرحلة التفاوض قبل اتخاذ قرار منح القرض، هذه المرحلة يتم فيها الاتفاق على مبلغ القرض وكيفية سداده وزمن الاستحقاق وسعر الفائدة وتقديم رهن كضمان لسداد القروض والفوائد.

من الضروري متابعة القروض بعد التعاقد عليها وذلك لضمان سداد أصل القرض وفوائده وفي مواعيد استحقاقها وحتى يتسنى اكتشاف المخاطر المحتملة والعمل على تجنب وقوعها بالفعل إذ تقوم هيئة المتابعة والدراسات بمراقبة استعمال الأموال فيما إذا كان الاستعمال مثاليا أو فوضويا مخالفا للعقد مما يسئ إلى سمعة العميل المقترض كما تسهر هذه المصلحة على مراقبة الوضعية المالية والاقتصادية للمؤسسة لأنه يمكن أن تتدهور قبل سداد القرض مما يشكل خطر على سلامة البنك.

ومن بين الوسائل المستخدمة لمتابعة السداد على مستوى بنك الخليج، إنشاء ملفات للقروض في وحدة الحفظ للحاسوب الالكتروني يتم بمقتضاه مطابقة بيانات الملفين والكشف عن حالات التأخير في السداد

هذا و توجد أسباب كثيرة للتأخر في السداد من أهمها السهو وعدم القدرة أو الرغبة في السداد ولتجنب التأخر بسبب السهو قد يتم إبرام اتفاق مع العميل يعطي بمقتضاه البنك الحق في سحب قيمة الفوائد و أقساط القرض من الحساب الجاري للعميل عندما يجل تاريخ الاستحقاق و في حالات أخرى قد يقتضي الأمر إرساء خطاب للعميل قبيلة تاريخ الاستحقاق لتذكيره بسداد مستحقات البنك، أما إذا تأخر بسبب عدم الرغبة أو

القدرة في السداد فان القرض يدخل في عداد القروض المتعثرة و في حالة وجود رهن لضمان القرض فان الأمر يقتضي من البنك مراجعة مستمرة لقيمة الأصل المرهون و ذلك للتأكد من عدم قيام العميل بالتصرف فيه.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة بنك الخليج الجزائر في الصناعة.

ترتكز دراستنا على تحليل وتقييم مدى مساهمة بنك الخليج الجزائر في تمويل المشاريع الصناعية من خلال مقارنة نسبة قروضه الممنوحة بتلك التي يتم منحها من البنوك الأخرى على مستوى الاقتصاد الوطني، وأيضا على مستوى المشاريع الصناعية الممولة من طرف الوكالات البنكية بولاية الوادي.

المطلب الأول: بيانات ومعطيات دراسة الحالة

سننطلق في هذا المطلب الى ذكر الطرق الوسائل المتبعة في استسقاء المعلومات والبيانات الخاصة بالموضوع محل الدراسة، والتعريف على تحليل وذكر أبرز الماهيات التي تتعلق بوضعية القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري لأخذ صورة شاملة تتيح لنا التطرق الى وضعية القروض تجاه هذا القطاع محل الدراسة.

الفرع الأول: طريقة جمع معطيات الدراسة ووصفها:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج التجريبي الذي يستند على دراسة الحالة، والذي اتبعنا فيه أسلوب المقابلة مع مدير وكالة بنك الخليج الجزائر بالوادي، وأيضا تم الارتكاز على التقارير المالية السنوية والقوائم المالية لبنك الخليج الجزائر للفترة الممتدة بين 2015-2018، وتضم التقارير البيانات المالية التي تتضمن بيان المركز المالي نهاية كل سنة، وكذا الاعتماد على معطيات تقارير ومؤشرات بنك الجزائر "البنك المركزي".

وأهم التقارير الصادرة عن بنك الخليج الجزائر والتي تصدر باللغتين الإنجليزية والفرنسية نجد:

① التقرير المالي السنوي.

② الوضعية المالية "القوائم المالية".

③ تقرير حول وضعية ملفات الاستثمار لمديرية الصناعة والمناجم لولاية الوادي.

ولقد حاولنا أن نقترح مجموعة من المتغيرات التي يمكن أن توضح مدى مساهمة بنك الخليج الجزائر في تمويل

المشاريع الصناعية كالآتي:

① اجمالي حجم القروض لبنك الخليج الجزائر الى حجم القروض على المستوى الوطني.

② مدى ملامسة بنك الخليج الجزائر لتمويل المشاريع الصناعية الى نسبة القروض البنكية الممنوحة.

③ تقدير حجم تمويلات المشاريع الصناعية بحجم نشاط المصرف ككل.

وإجمالاً يمكن حصر متغيرات الدراسة ومبرراتها الدلالية في الجدول الآتي:

الجدول (1): مؤشرات قياس دور التمويل المصرفي لبنك الخليج الجزائر في القطاع الصناعي:

الرقم	مؤشرات الدراسة	الدلالة
01	اجمالي حجم القروض لبنك الخليج الجزائر الى حجم القروض على المستوى الوطني	وذلك بمقارنة حجم القروض الممنوحة من طرف بنك الخليج الجزائر مع حجم القروض الممنوحة كلياً على المستوى الوطني والمشار إليها في تقارير بنك الجزائر "البنك المركزي"
02	مدى ملائمة بنك الخليج الجزائر لتمويل المشاريع الصناعية الى نسبة القروض البنكية الممنوحة	من خلال ابراز وتحليل نسبة التمويلات البنكية لبنك الخليج الجزائر الى نسبة القروض الفعلية المتداول في الاقتصاد الوطني، وتبيان مدى مساهمة البنك الحقيقية في النشاط الصناعي.
03	تقدير حجم تمويلات المشاريع الصناعية بحجم نشاط المصرف ككل.	من خلال مقارنة داخلية لنشاط البنك على مستوى أدائه المالي فيما يتعلق بنسبة قروضه الممنوحة لتمويل النشاطات الصناعية مقارنة بتمويله لباقي نشاطاته الأخرى.

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الإشكالية الرئيسية وفرضيات الدراسة والبيانات ذات الصلة.

الفرع الثاني: واقع قطاع الصناعة في الجزائر:

تعتبر الصناعة من أهم القطاعات التي تعول عليها الدولة الجزائرية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني ورفع حصتها من الناتج الداخلي الخام بغرض تحقيق استقلالية اقتصادية خاصة وأن منحى التوجه العالمي حالياً يتركز على الصناعات بمختلف أنواعها.

ووضعت الجزائر مؤخرًا استراتيجية جديدة للإنعاش الصناعي والتي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية، حيث في هذا المنظور، تسعى الحكومة لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي وخلق فرص الأعمال وتشجيع إنشاء استثمارات جديدة.

كما تهدف هذه المبادرة أيضاً إلى ترقية الاقتصاد الرقمي وتنمية ووضع أليات جديدة مرنة ومبتكرة لتمويل المشاريع وتشجيع الصناعيين من أجل تحديث معداتهم الإنتاجية. ومركزة على أكبر المحاور الاستراتيجية للصناعة متمثلة في:

تأمين الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي وترقية الصناعات الجديدة، بغرض نشر وتوسيع الصناعة من خلال استغلال تركيز النشاطات الاقتصادية حسب توقعها، وضع شبكة ربط معلوماتية للشركات والمؤسسات العمومية وكذا هيئات البحث والتكوين والخبرة واستحداث مناخ أعمال ملائم وتكثيف الاستثمارات.¹

¹ موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الخط، 2019/06/03 <http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-industrie>

الجدول (2): مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام

(القيم بـ: مليار دينار)

نسبة الصناعة في PIB %	ق اخرى	رسوم ع و	خدمات !	خدمات خ !	اشغال ع	الفلاحة	المحروقات	الصناعة	
3.13	12214.1	1353.7	2910.7	4546.6	1917.2	1935.1	3134.2	904.6	2015
3.20	13042.1	1339.1	3018.9	4837.8	2069.3	2140.3	3025.6	975.7	2016
3.31	13478.2	1455.9	3064.5	4867.1	2202.8	2281.9	3660	1062	2017
3.71	10632.5	1070.4	2563.5	4324.3	1808.5	1947.1	3346.9	989.5	2018

المصدر: تقرير النشرة الإحصائية الثلاثية 2018، بنك الجزائر، ص 26، على الخط، 2019/06/03 (بتصرف)

https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

التحليل:

على الرغم من توجه الدولة الجزائرية بقوة نحو القطاع الصناعي إلا أن واقع الحال يثبت وضعيتها مختلفة تماما لذلك، فمن خلال تقرير النشرة الإحصائية¹ لبنك الجزائر "البنك المركزي" لسنة 2018. والتي قمنا فيها بتحليل الجزء محل الدراسة في جداول، فانه من خلال الجدول أعلاه يتضح ان مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام هو 989.5 مليار دينار أي بنسبة 3.7% وهي تعتبر نسبة قليلة جدا في ظل التأمّلات المسطرة من طرف الدولة لهذا القطاع، اذ انها تعبر عن اقل نسبة مساهمة في الناتج الداخلي الخام مقارنة بالقطاعات الأخرى المختلفة من فلاحة، محروقات، خدمات إدارية وغير إدارية، رسوم وضرائب.. الخ.

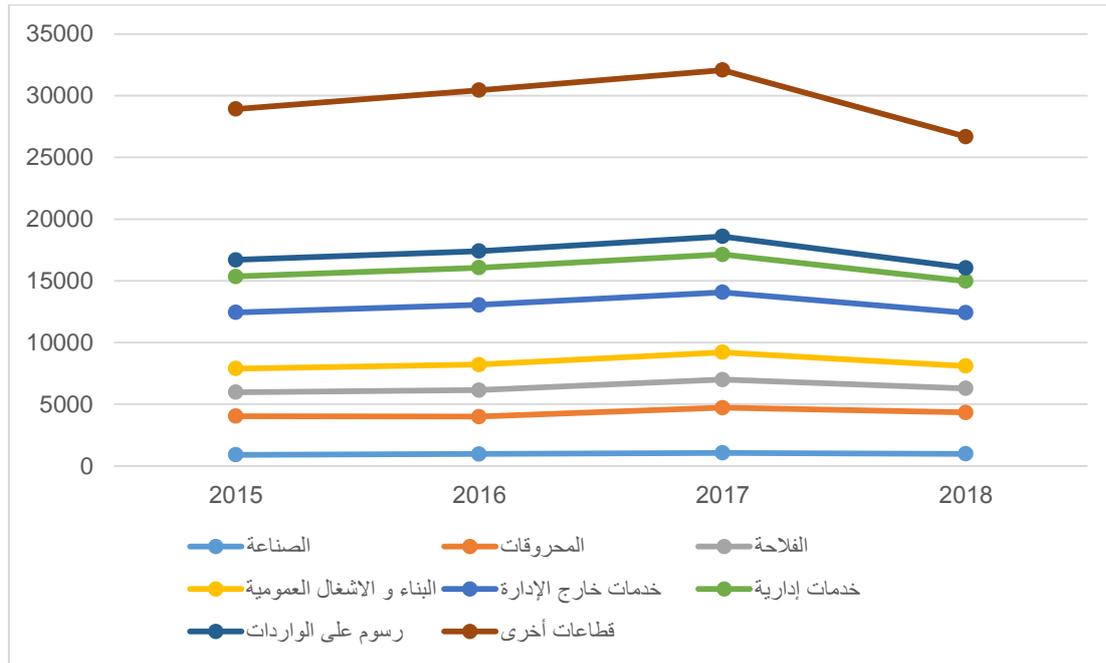
وفي ظل عدم تحصيلنا لبيانات ومعطيات متعلقة بحجم استثمارات الدولة في القطاع الصناعي خاصة، فإنه وبتحليل اقتصادي منطقي يمكننا القول أن نسبة مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج الداخلي الخام تعكس بصورة ما مدى اهتمام وتمويل الدولة لهذه القطاعات، حيث انه من هذا المنطلق فان النسب الإحصائية المتعلقة بقطاع الصناعة ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام تعكس بصورة مقارنة نسبة الانفاق على هذا القطاع.

وبناء على هاته الاحصائيات يمكن القول أن التمويلات الموجهة للقطاع الصناعي لا تزال محدودة، حيث نلاحظ ان قطاع الصناعة قد ساهم فقط بـ 904.6 مليار دينار في سنة 2015 بنسبة 3.1% في الناتج الداخلي الخام.

ويمكن توضيح حجم مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام من خلال المنحنى البياني الآتي:

¹ تقرير النشرة الإحصائية الثلاثية 2018، بنك الجزائر، ص 26، على الخط، 2019/06/03، https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

الشكل رقم (1): رسم بياني يوضح مساهمة مختلف القطاعات في الناتج الداخلي الخام
(القيم بـ: مليار دينار)



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على الجدول (2)

ويتبين من المنحنى أعلاه ان نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام ضعيفة جدا على مدى الخط الزمني من 2015 الى 2018 بصورة كاملة، وتعتبر الأقل بين باقي القطاعات الأخرى حيث انها كانت تقدر بـ 3.1 % في سنة 2015 وبـ 3.2 % في سنة 2016، وبـ 3.3 % في سنة 2017، وبـ 3.7 % سنة 2018. أي بمتوسط 3.3 % في مدة خمس سنوات، وهي نسبة جد متواضعة في ضل الرهانات المرتبطة بتوجهات الدولة لهذا القطاع.

مما سبق يمكننا القول ان قطاع الصناعة يلعب دورا مهما من ناحية شكلية فقط، اذ ان الاحصائيات المتاحة لا تثبت قوة هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى في الجزائر وذلك لعدة عوامل مختلفة.

المطلب الثاني: حجم القروض الخاصة والأداء التمويلي لبنك الخليج الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب إلى إبراز حجم القروض الكلية الموجه للقطاع الخاص الذي يعبر على حجم القروض الموجهة للاستثمار والصناعة مقارنة بالقروض الموجهة للقطاع العام، والتطرق الى تحليل نسب المساهمة وحجم التعاملات المالية لبنك الخليج الجزائر مقارنة الى نشاط البنوك التجارية الأخرى الى حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص.

الفرع الاول: الوضعية النقدية للبنوك التجارية والبنك المركزي و توزيع القروض

أولاً: الوضعية النقدية للبنوك التجارية والبنك المركزي من خلال القروض الموجه للاقتصاد

سنستعرض في الجدول التالي الحجم الكلي للقروض الموجهة للاقتصاد من طرف البنوك التجارية والبنك المركزي وهذا خلال سنوات 2015-2018 كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (3): الوضعية النقدية للبنوك التجارية والبنك المركزي من خلال القروض الموجه للاقتصاد

(القيم بـ: مليار دينار)

2018	2017	2016	2015	
2.3	2.2	2.1	1.7	البنك المركزي
9790.3	8877.9	7907.8	7275.6	البنوك التجارية

المصدر: تقرير النشرة الإحصائية الثلاثية 2018، بنك الجزائر "البنك المركزي" ص 12، https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) ان البنوك التجارية قدمت ما يقارب 99.97% من القروض الموجهة الى الاقتصاد خلال السنوات حدود الدراسة، بينما كان تدخل البنك المركزي فيها بنسب تكافئ تكون منعدمة قارب 0.03% من نسبة القروض الموجهة للاقتصاد، ومنه فانه يمكننا اعتبار ان البنوك التجارية تقوم بتغطية كاملة لمبالغ القروض الموجهة للقطاع الخاص بصورة كلية، وتغطية شبه كاملة للقروض الموجهة للقطاع العام.

ثانياً: قراءة في توزيع القروض البنكية على القطاعات الكلية في الاقتصاد

تعتبر قوة القطاع الخاص في الدول المتقدمة معياراً أساسياً للحرية المالية ولتحقيق نمو سريع وتنمية حقيقية وتوفير مناصب شغل فعلية، اذ ان القطاع الخاص يعبر عن الاستقلالية والشفافية والمنافسة اللامحدودة من اجل تحقيق أكبر ربح ممكن وتعظيم الفوائد.

بناء على مصادر المعلومات التي استقينها منها معطيات بحثنا محل الدراسة فان نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص يمكن التعبير عنها بصورة ضمنية في شكل القروض الموجهة للصناعة على مختلف أنواعها، خاصة ان هاته القروض الموجهة للقطاع الخاص تكون ممنوحة من البنوك التجارية وهي محط انظارنا في هاته الدراسة.

الجدول (4): تقسيم القروض حسب القطاع على المستوى الكلي

(القيم بـ: مليار دينار)

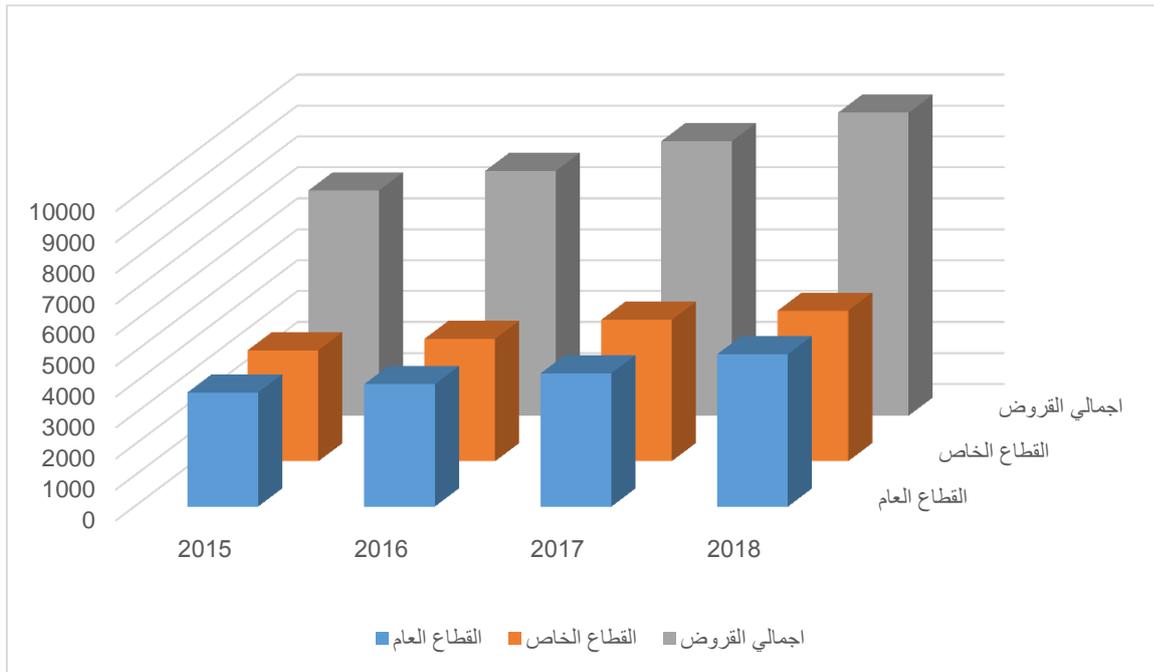
القطاع	القطاع العام	القطاع الخاص	الإدارة المحلية	مجموع القروض
2015	3688.2	3588.3	0.7	7277.2
2016	3952.2	3957.1	0.6	1909.9
2017	4311.3	4568.3	0.5	8880
2018	4927.3	4864.8	0.5	9792.6

المصدر: تقرير النشرة الإحصائية الثلاثية 2018، بنك الجزائر "البنك المركزي" ص 13، https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

يتبين لنا من الجدول رقم (4) ان نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص تحتل مكانة مهمة مقارنة الى القروض الموجهة الى القطاع العام فنجد انه في سنة 2018 ان مبلغ القروض الموجهة للقطاع الخاص المعبر عنها ب 4864.8 مليار دينار تكاد تساوي مبلغ القروض الموجهة للقطاع العام بفارق 62.5 مليار دينار، أي ان القروض الموجهة للقطاع الخاص تمثل ما نسبته 49.7% من مجموع القروض وهي نسبة جد متميزة تجسد التدخل الحكومي في الاقتصاد الوطني مقارنة بتدخلها في نشاط القطاع الخاص.

الشكل رقم (2): الشكل يوضح نسبة قروض القطاع الخاص الى القطاع العام

(القيم بـ: مليار دينار)



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على الجدول رقم (4)

تحليل:

من الشكل رقم (2) نلاحظ أن نسب القروض الموجهة للقطاع الخاص على الخط الزمني 2015-2018 تقريبا تمثل نصف إجمالي القروض العامة والخاصة، أي انه خلال فترة الثلاث سنوات موضوع الدراسة فان توزيع القروض ما بين القطاعين الخاص والعام تقريبا متساوي، تقريبا 3500 مليار دينار في سنة 2015، وتقريبا 4000 مليار دينار في سنة 2016، وتقريبا 4500 مليار دينار في سنة 2017، وتقريبا 3900 في سنة 2018 لكل من القطاعين على حد سواء، وهو ما يعكس سياسة توجه الدولة في الاستثمارات الموجهة للقطاع الخاص.

وحيث تلعب البنوك التجارية دورا مهما في السياسة التمويلية لأي دولة من خلال سياساتها الاقراضية فإننا نجد ان البنوك التجارية في الجزائر تحصل على حصة الأسد من هاته القروض، والجدول رقم (4) يوضح القيمة النقدية للقروض الموجهة للاقتصاد من طرف البنوك التجارية مقارنة مع البنك المركزي خلال الاربع سنوات حدود الدراسة الزمانية.

ونشير إلى أن أكبر قطاع صناعي يستفيد من القروض البنكية هو قطاع المحروقات الذي يتبع القطاع العمومي؛ وفي نفس الوقت فإن القطاع الخاص تستحوذ عليه الأنشطة التجارية و الخدمية مع وجود قروض موجهة للمشروعات الخاصة الصناعية.

إن هذا الواقع الذي تفرضه طبيعة تركيبة الاقتصاد الجزائري الريعي، يجعل من مسألة الحكم على نجاعة القروض الموجهة للمشروعات الصناعية في القطاع الخاص أمرا صعبا؛ وهو ما دفعنا للبحث عن مؤشرات أخرى نتتبع بها دور التمويلات البنكية الموجهة للمشاريع الصناعية الخاصة.

الفرع الثاني: حجم نشاط بنك الـ AGB في النظام المصرفي الجزائري¹:

سنقوم بناء على بيانات التقارير السنوية بتحديد مكانة بنك الخليج الجزائر من حيث حجم النشاط في المنظومة المصرفية الجزائرية ومقارنة القروض الممنوحة من بنك الخليج الجزائر المصرفي الجزائري ككل ومن ثم استخلاص النتائج وتحليلها وتفسيرها.

يشكل القطاع المصرفي الجزائري نسبة 4.9% فقط من القطاع المصرفي العربي، على الرغم من أن الاقتصاد الجزائري يشكل نسبة 8.4% من الاقتصاد العربي².

¹ عاشة جنحاني، ميمية بن مدخن، عفاف بوغزالة، تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية مع الإشارة لتجربة بنك الخليج الجزائر (AGB) للفترة (2011-2014)، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر أكاديمي تخصص: بنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، 2017، ص 60.

² اتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي الجزائري: تحديث وتطویر مسـتـمران، 2017/05/01، (بتصرف) <http://www.uabonline.org/ar/research/banking/1575160416021591157515931575160416051589/74>

وعلى الرغم من التطور الذي شهدته المصارف الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلى أنها لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنةً مع المصارف العربية والأجنبية، وتجدد الإشارة إلى أن المصارف الخاصة الموجودة في الجزائر هي فروع لبنوك أجنبية مما يعني غياب المصارف الوطنية ذات الملكية الخاصة، وهذا يؤثر على درجة المنافسة بين المصارف ومستوى الخدمات المقدمة وعلى تطوير المنتجات المصرفية.

وقدّر عدد البنوك العاملة في الجزائر 20 بنكاً نهاية شهر مارس 2014، شملت 6 بنوك حكومية و14 بنكاً خاصاً، وهذه الأخيرة تتوزع بين بنوك محلية، عربية وأجنبية، كما تنقسم البنوك في الجزائر إلى 18 بنكاً تجارياً، ومصرفيين إسلاميين، أما بالنسبة للتقسيم من حيث الملكية المحلية أو الأجنبية، فيوجد 7 بنوك محلية و13 بنكاً أجنبياً، وتسيطر المصارف الحكومية على الحصة الأكبر من النشاط المصرفي في الجزائر، إذ تستحوذ على حوالي 80% من موجودات القطاع المصرفي، و85% من القروض و90% من الودائع.

ويتميز القطاع المصرفي في الجزائر بنسبة تركز عالية حيث تدير أكبر 10 بنوك جزائرية حوالي 77% من مجموع موجودات القطاع، ولديها أكثر من 75% من الودائع وحوالي 62% من القروض.

أولاً: مقارنة تمويلات بنك الخليج الجزائر إلى تمويلات البنوك التجارية:

دائماً ما يقدم بنك الخليج الجزائر نفسه على أساس أنه بنك المنتجين والمصنعين وهو بنك المستثمرين الصناعيين بامتياز بما يفوق 90% من قروضه موجهة إلى قطاع الصناعة والاستثمار.¹

بناءً على التقارير المالية لبنك الخليج الجزائر لكل من السنوات 2015، 2016، 2017 وكل من الإحصائيات الواردة في النشرة الإحصائية لبنك الجزائر "البنك المركزي" قمنا باستخلاص الجدول رقم (5) الذي وضحنا فيه نسب مساهمة بنك الخليج الجزائر إلى مجموع نسبة تمويلات باقي البنوك التجارية الأخرى.

الجدول (5): مقارنة نسبة قروض البنوك التجارية إلى قروض بنك الخليج الجزائر

(القيم بـ: مليار دينار)

2018	2017	2016	2015	
/	153.9	117.9	104.9	بنك الخليج الجزائر
9790.3	8877.9	7907.8	7275.6	البنوك التجارية
/	%1.7	%1.5	%1.4	نسبة تمويل بنك الخليج الجزائر إلى البنوك التجارية

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على التقارير المالية لبنك الخليج الجزائر وبنك الجزائر "البنك المركزي"

¹ مقابلة شخصية مع مدير بنك الخليج الجزائر وكالة الوادي، 2019/06/02.

التحليل:

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن نسب مساهمة بنك الخليج الجزائر إلى البنوك التجارية الأخرى بالجزائر بسيطة جدا ولا تتعدى الـ 2% ففي سنة 2015 كانت 1.4%، وفي سنة 2016 كانت 1.5% وفي سنة 2017 كانت 1.7%، أما في سنة 2018 فلم تتمكن من تحديد النسبة لعدم توفر المعطيات اللازمة من البنك محل الدراسة. وهاته النسب في مجملها تعبر عن مساهمة محتشمة في نسبة القروض المقدمة مقارنة إلى باقي البنوك التجارية الجزائرية.

وحسب مدير بنك الخليج الجزائر وكالة الوادي، تعود هاته النسب المنخفضة إلى عدة أسباب نذكر أهمها:¹

- التضييق القانوني الذي يتعرض إليه بنك الخليج الجزائر من طرف البنك المركزي وذلك لانتهاكه القانون واللوائح المسطرة في البنك المركزي في سنوات سابقة، ما جعله تحت الأنظار ومقيد في نشاطاته الكبرى خاصة فيما يتعلق بالقروض.
- الخلفية الذهنية للمواطن الجزائري تجاه البنوك التجارية الخاصة، خاصة بعد فضيحة بنك الخليفة التي لا تزال لحد لان مدوية في اذهان المواطنين الجزائريين.
- حداثة البنك الذي لا يتجاوز عمره 13 سنة منذ انشائه في الجزائر، فهو بالنسبة لشريحة كبيرة من الجزائريين يبقى هيئة مجهولة، وما يقابله من ضعف تسويقي للبنك وخدماته على مستوى وطني.

ثانيا: مساهمة بنك الخليج الجزائر في قروض القطاع الخاص:

بناء على المعطيات والبيانات المحصلة من التقارير المالية لبنك الخليج الجزائر للسنوات محل الدراسة، والمؤشرات المالية في تقارير بنك الجزائر. قمنا بإنشاء الجدول رقم (6) مستعرضين فيه النسب المئوية لمساهمة بنك الخليج الجزائر في مجموع القروض الموجهة للقطاع الخاص خلال السنوات حدود الدراسة، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (6): مساهمة بنك الخليج الجزائر في نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص

(القيم بـ: مليار دينار)

2018	2017	2016	2015	
4864.8	4568.3	3957.1	3588.3	مجموع القروض الموجهة للقطاع الخاص
/	153.9	117.9	104.9	قروض بنك الخليج الجزائر
%0	%3.36	%2.97	%2.92	النسبة المئوية

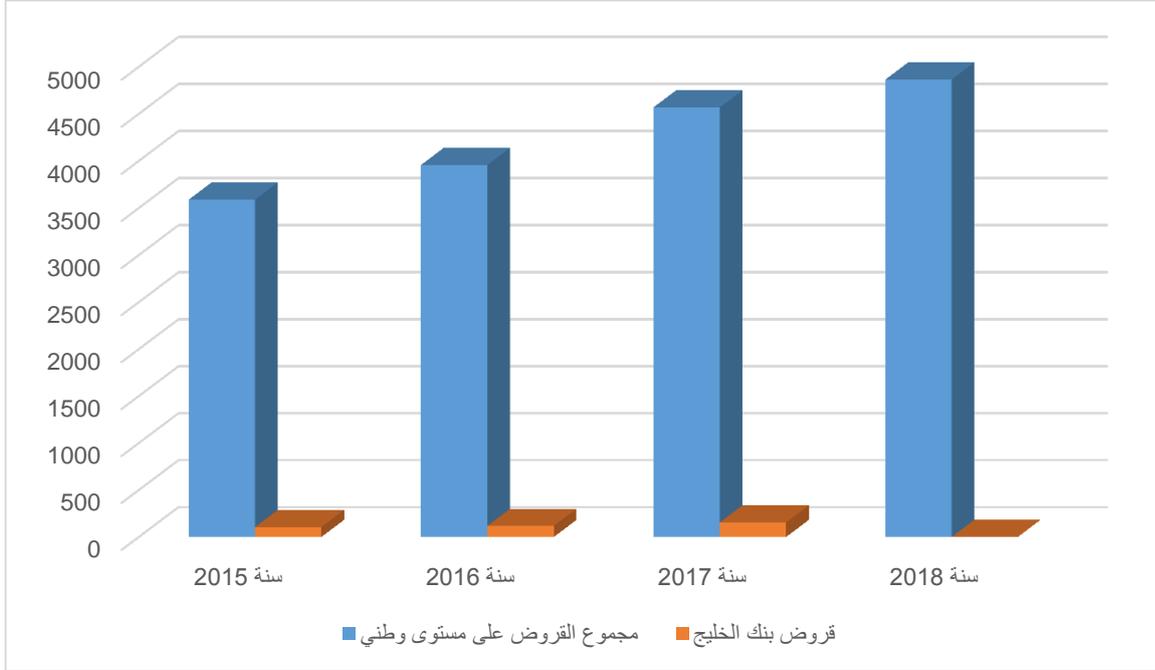
المصدر: من اعداد الطلبة بناء على التقارير المالية لبنك الخليج الجزائر وبنك الجزائر "البنك المركزي"

¹ مقابلة شخصية مع مدير بنك الخليج الجزائر وكالة الوادي، 2019/06/02.

واعتمادا على الجدول أعلاه قمنا بإنشاء الشكل رقم (3) للتوضيح البياني لنسبة مساهمة قروض بنك الخليج الجزائر في القطاع الخاص حتى يتسنى التحليل المقارن بسلاسة.

الشكل رقم (3): الشكل يوضح نسبة مساهمة قروض بنك الخليج الجزائر الى قروض القطاع الخاص

(الوحدة ب: مليار دينار)



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على الجداول رقم (6)

التحليل:

إن المتتبع للنتائج أعلاه يلاحظ بجلاء أن القطاع العمومي الجزائري يلجأ إلى الاقتراض من البنوك الوطنية على حساب نظائرها من البنوك التجارية الخاصة، وذلك راجع لسياسة الدولة المنتهجة، خاصة بعد أزمة بنك الخليفة التي رسخت قناعات الدولة في اللجوء والتعامل مع البنوك الوطنية على حساب البنوك التجارية الخاصة. ومنه فإن كل القروض الممنوحة من طرف بنك الخليج الجزائر هي قروض موجهة الى القطاع الخاص بامتياز، خاصة منها النشاطات المتعلقة بالإنتاج والصناعة، كما أسلفنا الذكر من خلال مقابلتنا مع مدير بنك الخليج الجزائر بوكالة الوادي. ولم تتعدى نسبة مساهمة قروض بنك الخليج الجزائر إلى اجمالي قروض البنوك التجارية سقف 3.5%.

المطلب الثالث: مساهمة بنك الخليج الجزائر في التمويل الصناعي بولاية الوادي:

سنحاول في هذا المطلب إبراز الاحصائيات المتحصل عليها والمتعلقة بقطاع الصناعة في ولاية الوادي ومن ثم توضيح أثر تمويل بنك الخليج الجزائر بالوادي للمشاريع المرتبطة بهذا القطاع، لتبيان حجم الأثر الذي يقوم به فرع بنك الخليج الجزائر بالوادي نسبة إلى سياساته المسطرة وإلى القيمة المضافة المحققة على مستوى الولاية.

الفرع الأول: قطاع الصناعة في ولاية الوادي:

إن ولاية الوادي بطبيعتها منطقة ذات طابع صحراوي، ويمكننا القول أن النشاط الاقتصادي فيها يكون ذو طابع موسمي تماشيا مع ظروفها المناخية، حيث يتركز معظم نشاطها الاقتصادي في القطاع الفلاحي الذي بدور يلعب الدور الأساس في نشاط الولاية الاقتصادي يليه القطاع السياحي لما للولاية من عناصر جذب سياحية تقوم السلطات في الولاية بالإعداد الأمثل لاستغلالها أحسن استغلال.

وتعتبر الصناعة في ولاية الوادي مرتبطة بدرجة كبيرة بقطاع الفلاحي لتميزها في هذا الأخير وتحقيقها لمعدلات انتاج عالية جدا على مستوى وطني، ما جعل من ولاية الوادي قبلة للنشاط الفلاحي التجاري وهو ما اشتهرت به.

والصناعة في الولاية جلتها صناعات فلاحية لارتباطها الوطيد بهذا القطاع اذ تعتبر المواد الأولية متوفرة بنسب عالية ما أدى بالمناخ الاستثماري يأخذ طابع الاستثمار الفلاحي في مختلف أنواعه ومن بينها الصناعة خاصة منها الصناعات الحيوانية ونشاطات التعليب والتوضيب.. الخ.

وبناء على المعطيات التقديرية المحصلة من مديرية الصناعة والمناجم بولاية الوادي، أعدنا الجدول الموالي الذي يوضح القيمة التقديرية لمبالغ القروض الموجهة لقطاع الصناعة في ولاية الوادي وعدد المشاريع المتعلقة بها خلال السنوات حدود الدراسة:

الجدول (7): القيمة التقديرية للمشاريع الصناعية بولاية الوادي

السنة	2015	2016	2017	2018
عدد المشاريع	136	18	24	51
قيمة المشروع دج	25 233 924 346.76	4 065 415 748.45	5 829 307 272.47	6 628 400 902.16

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثيقة الدراسات التقنية للمشاريع الصناعية المقدمة من طرف المستثمرين لمديرية الصناعة والمناجم بولاية الوادي.

التحليل:

من خلال المعطيات المتحصل عليها نلاحظ أن عدد المشاريع سنة 2015 كان 136 مشروعاً بقيمة تقدر بـ 25 مليار دينار، وهو ما يعتبر مبلغاً مهماً جداً إذا ما قارناها بمثيله في سنة 2016 حيث بلغ المبلغ التقريبي قيمة 4 مليار دينار فقط، بمعدل 18 مشروع فقط. وفي سنة 2017 بمبلغ تقديري بـ 6 مليار دينار مجسدة في 24 مشروع، وفي سنة 2018 بمبلغ تقديري 6.5 مليار دينار ممثلة في 51 مشروع.

إن القيمة التقديرية للقروض المقدمة سنة 2015 كانت تقريبا ستة أضعاف مثيلاتها من السنة الموالية، وخمسة أضعاف من السنة التي بعدها، وأربعة أضعاف من السنة التي تليها. إن ارتفاع عدد المشاريع وقيمتها في سنة 2015 يعتبر قيمة شاذة اقتصادياً إذا ما قارناها بالسنوات محل حدود الدراسة، وهو ما يفسر ويعكس التوجهات الاقتصادية للدولة آنذاك في محاولة سياسية مجسدة باستراتيجية اقتصادية لشراء السلم الاجتماعي، حيث أن هاته الخطوة التكتيكية كانت تشمل الاقتصاد الجزائري ككل، ففي هاته الفترة حيث كانت الأوضاع السياسية مضطربة بشكل كبير وبوتيرة متسارعة على صعيد الوطن العربي، حيث شهد ما يعرف بالربيع أو الثورات، وهو ما جعل الدولة الجزائرية تنتهج أنجع الحلول لتفادي هاته الاضطرابات وهو بدوره ما تجسد في سياساتها الاقتصادية من منح مكثف للمشاريع الاقتصادية على مختلف أشكالها دون دراسات اقتصادية وعلى أساس سياسي صرف.

ويلاحظ أن عدد المشاريع الممنوحة ومبالغها هي الأقل سنة 2016 وذلك ما يفسر اقتصادياً بمحاولة التصحيح الاقتصادي للمنح المكثف غير المدروس للمشاريع خلال السنة التي سبقتها، وما يفسر محاولة التصحيح الاقتصادي هو أن الغرض المراد تحقيقه من المنح المكثف للمشاريع سنة 2015 قد تم تحقيقه والآن لا تم تخفيض عدد المشاريع في السنة التي تليها، فلو لم يحقق الغرض السياسي المراد بهاته الآلية الاقتصادية لكان واصل إلى سنة 2016 بنفس المنهجية حتى تتحقق الرغبة السياسية للسلطة الحاكمة.

أما بعد سنة 2016 فنلاحظ أن النسب متقاربة في السنوات الثلاث 2016، 2017 و 2018 وهو ما يعكس القيمة الحقيقية للمشاريع و المبالغ الفعلية التي تماشى مع القدرة الحقيقية لاقتصاد الولاية، باستثناء سنة 2016 حيث أن عدد المشاريع فيها كان كخطوة تصحيحية للسنة التي قبلها.

الفرع الثاني: واقع تمويل بنك الخليج الجزائر للصناعة في الوادي:

سنتطرق لتحليل مساهمة بنك الخليج الجزائر بالوادي في قطاع الصناعة بالولاية، من خلال المعطيات المحصلة من وكالته بالولاية ومقارنتها بحجم الأموال والمشاريع الموجهة للولاية ككل بناء على الدراسات التقنية للمشاريع الصناعية المقدمة من طرف المستثمرين لمديرية الصناعة والمناجم بولاية الوادي. وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (8): القيمة التقديرية للمشاريع الصناعية بولاية الوادي

نسبة قروض بنك الخليج الجزائر إلى المشاريع	القروض الممنوحة من طرف وكالة بنك الخليج الجزائر بالوادي	قيمة المشاريع في ولاية الوادي	
4.08%	1,030,000,000.00	25,233,924,346.00	2015

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثيقة الدراسات التقنية للمشاريع الصناعية المقدمة من طرف المستثمرين لمديرية الصناعة والمناجم بولاية الوادي.

التحليل:

بلغت قيمة القروض التقديرية الممنوحة للمشاريع الصناعية على مستوى الولاية لسنة 2015 بلغت قيمة: 25,233,924,346.00 دج، وبلغت في ذات السنة القروض الممنوحة من طرف وكالة بنك الخليج الجزائر: 1,030,000,000.00 دج، أي ما نسبته 4.08% من إجمالي قيمة المشاريع، وينشط في ولاية الوادي ثماني وكالات بنكية، وبحساب متوسط نسبة القروض الموجهة من كل وكالة فنتنا نجد أن كل وكالة تمويل القطاع الصناعي بما نسبته 11.11%، أي أن ما تموله وكالة بنك الخليج الجزائر بالوادي تمثل ثلث متوسط ما يفترض أن تموله كل وكالة.

الفرع الثالث: مقارنة تمويل وكالة الوادي إلى بنك الخليج الجزائر ككل:

يعتبر بنك الخليج الجزائر من البنوك الحديثة على المستوى الوطني، حيث أن هذا الأخير قد تأسس سنة 2003 وزاول عمله سنة 2004، وهو أيضا ما يعكس حداثة وكالاته عبر ربوع الوطن، والتي منها وكالة الوادي، ومن خلال المعطيات والجداول السابقة قمنا بإعداد جدول نوضح فيه قيمة القروض الممنوحة من طرف بنك الخليج الجزائر وكالة الوادي إلى تلك القروض على مستوى بنك الخليج الجزائر ككل.

الجدول رقم (9): قيمة القروض الممنوحة من طرف بنك الخليج الجزائر في الفترة 2014-2017

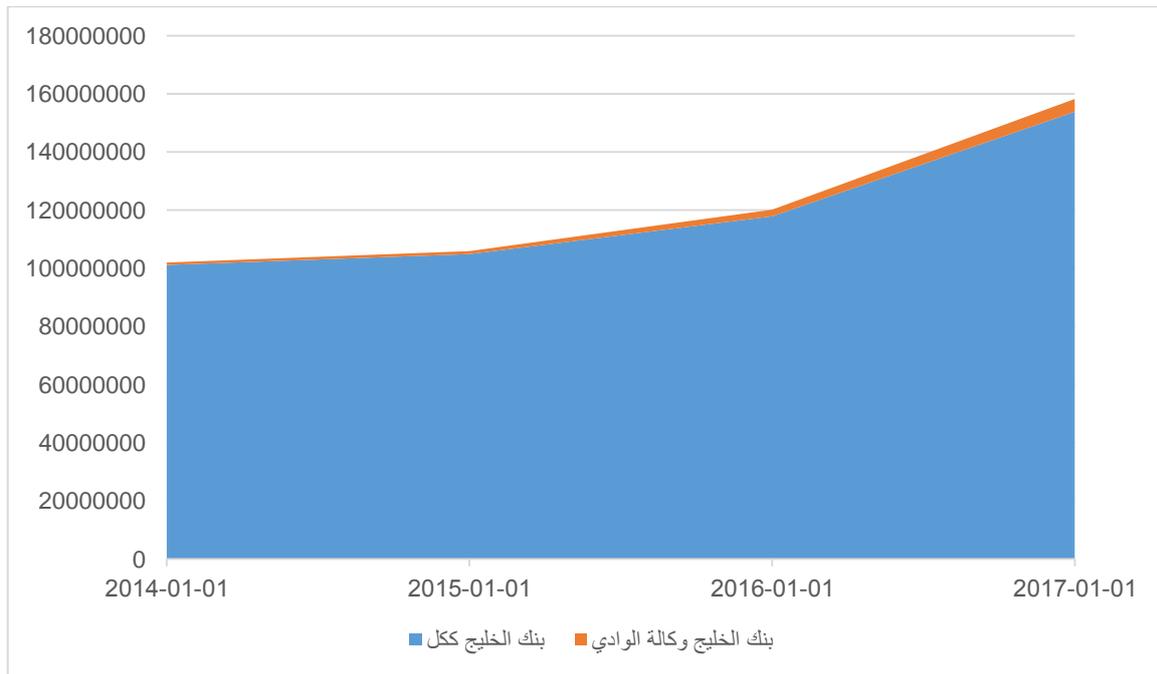
(الوحدة بـ: 1000 دج)

2017	2016	2015	2014	
153825301	117870551	104883046	101162236	بنك الخليج الجزائر
4329000	2280000	1030000	819300	وكالة الوادي

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على التقارير المالية لبنك الخليج الجزائر

بناء على الجدول أعلاه قمنا بإنجاز الشكل رقم (5) لتسهيل التحليل وحتى تتضح نسب القروض الممنوحة من الوكالة الى البنك ككل بصورة شاملة في الفترة الزمنية حدود الدراسة:

الشكل رقم (4): الشكل يوضح نسبة القروض الممنوحة من طرف وكالة بنك الخليج بالوادي نسبة الى البنك ككل



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على التقارير المالية لبنك الخليج الجزائر

التحليل:

إن وكالة بنك الخليج الجزائر بالوادي تعتبر حديثة العهد، إذ أنه تم افتتاحها سنة 2014 وعادة ما يتبع المؤسسات الجديدة الانشاء على اختلاف أنواعها بدايات تكون بوتيرة متباطئة، وهو بالضبط وضع وكالة بنك الخليج الجزائر بالوادي.

وبالرغم من التطور الملحوظ في قيم القروض لبنك الخليج الجزائر التي وصلت مثلا إلى أكثر من 50% بين سنتي 2016/2015 إلا أن القيمة الاجمالية للقروض لا تزال صغيرة مقارنة بمتوسط حجم التمويل البنكي بالولاية وبحجم التمويل الكلي في بنك الخليج الجزائر.

ويفسر مدير بنك الخليج الجزائر بالوادي أن معظم متعامليه هم من زبائن البنك بعمومه الفاتحين لحساباتهم لدى وكالات بنك الخليج الجزائر بالفروع الأخرى، والزبائن الخاصين أصحاب الحسابات المفتوحة لدى فرع البنك بالوادي يعتبر عددهم بسيط جدا وذلك لحداثة البنك في المنطقة ولا نستبعد أنه لحد الان هناك نسبة لا بأس بها من المواطنين لا تعلم بوجود البنك على مستوى الولاية أو لا تعلم بمكان وجوه بدرجة أقل.

ويضيف مدير وكالة بنك الخليج الجزائر بالوادي أن سبب ضعف الاقبال من طرف المتعاملين الاقتصاديين على بنك الخليج يعود لعدة أسباب أهمها هو ان البنك حصل على اعتماد من طرف البنك المركزي لتداول العملة الوطنية (الدينار) فقط، بينما لم يتحصل على اعتماد تداول والتعامل بالعملات الأجنبية الا في 2017 أي بعد ثلاث سنوات وهو ما أثر على سمعة البنك في حدود هاته الفترة.

وأیضا العديد من المؤسسات الاقتصادية التي تقوم بتحويلات أموال معتبرة وترتكز عملياتها على الاستيراد لم تستطع التعامل مع البنك لعدم امتلاكه لاعتماد التعامل بالعملات الأجنبية وهو ما ثبط عمليات الاستيراد من اعتماد مستندي وتحصيل مستندي على مستوى الوكالة، وهذه الأخيرة تعتبر من أخطر الأسباب التي أثرت الوضعية الاقتصادية لفرع بنك الخليج الجزائر بالوادي.

خلاصة الفصل الثالث:

بنك الخليج الجزائر هو بنك تجاري يمارس اليوم نشاطا اقتصاديا ومصرفيا ويسعى لأن يكون كفاءة عالية وجودة كبيرة، ومنذ تأسيسه وهو يلتزم بتقديم خدماته المختلفة في مجالات التمويل البنكي والضمانات وغيرها، لمختلف الشركات والأفراد من خلال تقديم البنك لعملائه منتجات مصرفية تقليدية ، وهي تلك المنتجات المتعارف عليها في البنوك الأخرى ولكن بطرق أكثر حداثة وعصرية.

يتكون بنك الخليج الجزائر من شبكة تعتبر لا بأس بها مقارنة مع تاريخ تأسيس البنك. وهو حاليا يضم 67 فرع على مختلف ربوع الجزائر. ويعرض بنك الخليج الجزائر جملة وافرة من المنتجات والخدمات البنكية من أهمها الأعمال التجارية وكذا المنتجات والخدمات للأفراد والخدمات المالية الإسلامية عبر نافذة بنك الخليج الجزائر كما يقدم البنك خدمات أخرى تواكب التطور التكنولوجي منها خدمة (AGB Online).

إن معظم البنوك مهما كان نوعها تتبع نفس الشروط التي يجب أن تتوفر في طالب القرض سواء كان شخص طبيعيا أو معنوياً، لا سيما ما تعلق بأقدمية المؤسسة ونشاطها وطابعها القانوني والمركز المالي للمقرض وتعتبر الصناعة من أهم القطاعات التي تعول عليها الدولة الجزائرية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني ورفع حصتها من الناتج الداخلي الخام بغرض تحقيق استقلالية اقتصادية خاصة وأن منحى التوجه العالمي حالياً يتركز على الصناعات بمختلف أنواعها. ان مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام هو 989.5 مليار دينار أي بنسبة 3.7% وهي تعتبر نسبة قليلة جدا في ظل التأمّلات المسطرة من طرف الدولة لهذا القطاع، اذ انها تعبر عن اقل نسبة مساهمة في الناتج الداخلي الخام مقارنة بالقطاعات الأخرى المختلفة

البنوك التجارية قدمت ما يقارب 99.97% من القروض الموجهة الى الاقتصاد خلال السنوات حدود الدراسة، بينما كان تدخل البنك المركزي فيها بنسب تكان تكون منعدمة قارب 0.03% من نسبة القروض الموجهة للاقتصاد، ومنه فانه يمكننا اعتبار ان البنوك التجارية تقوم بتغطية كاملة لمبالغ القروض الموجهة للقطاع الخاص بصورة كلية، وتغطية شبه كاملة للقروض الموجهة للقطاع العام. كما أن نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص تحتل مكانة مهمة مقارنة الى القروض الموجهة الى القطاع العام فنجد انه في سنة 2018 ان مبلغ القروض الموجهة للقطاع الخاص المعبر عنها ب 4864.8 مليار دينار تكاد تساوي مبلغ القروض الموجهة للقطاع العام بفارق 62.5 مليار دينار، أي ان القروض الموجهة للقطاع الخاص تمثل ما نسبته 49.7% من مجموع القروض وهي نسبة جد متميزة تجسد تساوي التدخل الحكومي في الاقتصاد الوطني الى نشاط القطاع الخاص اقتصاديا.

إن أكبر قطاع صناعي يستفيد من القروض البنكية هو قطاع المحروقات الذي يتبع القطاع العمومي؛ وفي نفس الوقت فإن القطاع الخاص تستحوذ عليه الأنشطة التجارية و الخدمية مع وجود قروض موجهة للمشروعات الخاصة الصناعية.

يتميز القطاع المصرفي في الجزائر بنسبة تركز عالية حيث تدير أكبر 10 بنوك جزائرية حوالي 77 % من مجموع موجودات القطاع، ولديها أكثر من 75 % من الودائع وحوالي 62 % من القروض، ونسب مساهمة بنك الخليج الجزائر إلى البنوك التجارية الأخرى بالجزائر بسيطة جدا ولا تتعدى الـ 2% حيث لم تتعدى نسبة مساهمة قروض بنك الخليج الجزائر إلى إجمالي قروض البنوك التجارية سقف 3.5%، وبلغت في ذات السنة القروض الممنوحة من طرف وكالة بنك الخليج الجزائر: 1,030,000,000.00 دج، أي ما نسبته 4.08% من إجمالي قيمة المشاريع، وينشط في ولاية الوادي ثماني وكالات بنكية، وبحساب متوسط نسبة القروض الموجهة من كل وكالة فنحن نجد أن كل وكالة تمويل القطاع الصناعي بما نسبته 11.11%، أي أن ما تموله وكالة بنك الخليج الجزائر بالوادي تمثل ثلث متوسط ما يفترض أن تموله كل وكالة.

وبالرغم من التطور الملحوظ في قيم القروض بينك الخليج الجزائر التي وصلت مثلا إلى أكثر من 50% بين سنتي 2016/2015 إلا أن القيمة الاجمالية للقروض لا تزال صغيرة مقارنة بمتوسط حجم التمويل البنكي بالولاية وبحجم التمويل الكلي في بنك الخليج الجزائر.

وقد تزايدت قيمة القروض بينك الخليج الجزائر بالوادي بلغت أكثر من 50% بين سنتي 2016/2015؛ إلا أن القيمة الاجمالية للقروض لا تزال صغيرة مقارنة بمتوسط حجم التمويل البنكي بالولاية وبحجم التمويل الكلي في بنك الخليج الجزائر.

الخاتمة

الخاتمة

ان الأوضاع الاقتصادية على صعيد عالمي تعتبر غير مستقرة بصورة عامة، من أزمات دولية وحروب متعدد في بعض دول العالم، جعل من الوضع الاقتصادي عموما يشهد حالة من عدم الاستقرار التي تجسدت في بعض الازمات دولية، نذكر منها ازمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأميركية وما تبعها من اضرار مصاحبة لها على الدول التي تربطها علاقات اقتصادية متينة بالولايات المتحدة الأمريكية، وايضا ازمة الديون السيادية ببعض الدول الأوروبية، ناهيك عن المشاكل الاقتصادية التي تتخبط بها معظم دول الشرق الأوسط وأفريقيا لما تشهده هاته الأخيرة من عدم استقرار سياسي انعكس على الجانب الاقتصادي بالحمول والركود. وأيضا شهدت أسعار النفط انخيارا كبيرا مقارنة بما كانت عليه سابقا.

وحيث ان الاقتصاد الجزائري جزء من الاقتصاد العالمي ورهين بالمستجدات الإقليمية و التقلبات الاقتصادية العالمية، لم يسلم هو بدوره من هاته التذبذبات التي انعكست بدورها على الاقتصادي الجزائري والذي بدوره يعتبر اقتصادا هشاً لارتباط جانب الأصول فيه بمداحيل الربيع ممثلة في النفط و الغاز بصورة شبه كاملة، ومع انخيار هاته الأخير في الأسواق العالمية دق ناقوس الخطر على الاقتصاد الجزائري، إضافة الى ان الأوضاع الأمنية لمنطقة شمال أفريقيا لا تشهد استقرارا مما زاد من تأزم الوضع الاقتصادي لتعدد الأسباب السياسية و الاقتصادية و الإقليمية و الأمنية.

إن هاته الأوضاع جعلت من الدولة الجزائرية تنتهج في العديد من مخططاتها الاقتصادية سياسات تهدف من غرضها الى الابتعاد عن التبعية المطلقة لأسواق النفط والغاز العالمية، وذلك من خلال التوجه نحو القطاع الفلاحي والخوض في القطاع الصناعي بوتيرة اعلى وفتح مجال الاستثمار في البلد بدرجة أكبر.

كما ان التوجه الاقتصادي للدولة الجزائرية في تقوية بعض القطاعات المهمة والتي من بينها القطاع الصناعي لابد ان يمر بدوره عبر القنوات التمويلية المناسبة والمتمثلة في البنوك التجارية وذلك بغرض تحقيق الرؤية الاقتصادية، فلعبت البنوك التجارية دورا محوريا في التأثير على هاته القطاعات خاصة الصناعة وذلك بتوجيهها الى تمويل المشاريع المرتبطة بالصناعات المتعددة على مختلف اشكالها.

وتمحور موضوع مذكرتنا في البحث عن مدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصناعية، واثرا على الاقتصاد الجزائري بصورة عامة وقد اخترنا بنك الخليج الجزائر لأنه يعتمد في سياساته التمويلية على القروض الموجهة الى المشاريع الاستثمارية خاصة منها قطاع الصناعة.

اختبار فرضيات الدراسة:

كاختبار لفرضيات الدراسة وجدنا الآتي:

✍ **الفرضية الأولى:** تأكدنا بعد البحث بأن هذه الفرضية صحيحة حيث أن البنوك تقوم بتقديم الكثير من الخدمات المصرفية المتنوعة والتي تشمل بدرجة كبيرة جل شرائح المجتمع من مؤسسات وافراد، وأيضا هاته الخدمات مصنفة على حسب توجه نشاط المؤسسات او فئات الافراد من قروض مخصصة لمجالات نشاط معينة، وخدمات مصرفية تتلاءم وفئات الافراد كالتعامل بمبدئ الشريعة وما الى ذلك من خدمات متعلقة بذهنية الفرد الجزائري.

✍ **الفرضية الثانية:** وجدنا ان النظام المصرفي الجزائري يحاول جاهدا تحسين الأداء، وتنوع منتجاته لتشمل جميع الفئات و التوجهات، من خلال منح القروض واعطاء اهمية للقطاع الصناعي للنهوض به مقارنة الى القطاعات الاخرى.

الفرضية الثالثة: تعتبر المعايير والإجراءات التي تقوم بها البنوك التجارية سلسلة ومنطقية إذا ما احترمت المؤسسات الطالبة للقرض هذه الشروط المنصوص عليها بصورة كاملة، حيث أن المعايير التي تعتمد عليها البنوك في منح القروض الركيزة الأساسية في التقنيات البنكية والخطوة الأولى قبل اتخاذ قرارات منح القروض من طرف البنك لذلك توجه لها أهمية كبيرة من طرف المسيرين.

✍ **الفرضية الرابعة:** تأكد لنا صحة هاته النظرية، إذ تتخذ القروض الموجهة إلى المؤسسات في البنوك التجارية عدة أشكال منها ما هو موجه لتمويل نشاطات الاستغلال، ومنها ما هو موجه لنشاطات الاستثمار. خاصة وان كل القروض الموجهة للقطاع الخاص ممولة من طرف البنوك التجارية، وهو ما يتوافق طرح النظرية.

✍ **الفرضية الخامسة:** فعلا من خلال دراستنا تبين أن معظم البنوك مهما كان نوعها تتبع نفس الشروط التي يجب أن تتوفر في طالب القرض سواء كان شخص طبيعيا أو معنويا، لا سيما ما تعلق بأقدمية المؤسسة ونشاطها وطابعها القانوني والمركز المالي للمقرض.

✍ **الفرضية السادسة:** ان واقع الحال المستخلص من البيانات المحصلة يثبت هاته النظرية، اذ ان مساهمة بنك الخليج الجزائر في تمويل المشاريع الصناعية مرتفع مقارنة بالقطاعات الأخرى أما بالنسبة لمساهمة نشاطه في تمويل المشاريع الصناعية مقابل البنوك التجارية الأخرى تعتبر قليلة.

نتائج الدراسة النظرية:

1. للبنوك التجارية وظائف تقليدية تتمثل أساسا في قبول الودائع بأنواعها وتقديم القروض في شكل استثمارات متنوعة، حيث تنقسم القروض الممنوحة إلى نوعين؛ قروض بضمانات مختلفة وقروض بدون ضمانات.
2. من أهم الوظائف الحديثة للبنوك التجارية، تمويل عمليات التجارة الخارجية وتحصيل الشيكات وكذا تحصيل الأوراق التجارية وخصمها وإصدار البطاقات الائتمانية.
3. للبنوك التجارية عدة أنواع تختلف من حيث طبيعة نشاطها ومدى تغطيتها للحدود الجغرافية.
4. تتكون موارد واستخدامات الأموال في البنوك التجارية، من موارد ذاتية وغير ذاتية؛ واستخدامات الأموال في البنك التجاري تصنف حسب درجة سيولتها إلى أرصدة نقدية حاضرة و مجموعة الأصول التي تغلب عليها سمة السيولة، بالإضافة إلى منح القروض المختلفة.
5. تستدعي العمليات التي يقوم بها البنك التجاري وضع هيكل تنظيمي فعال يوضح فيه مختلف المسؤوليات التي تشرف على هذه العمليات وتسييرها.
6. التمويل هو مجمل وسائل الإقراض التي تسمح للمؤسسة بضمان استمرارية نشاطها هذا من المنظور الضيق، أما عن المنظور الواسع فهو مجموع العمليات التي تبقى من خلالها المؤسسة قادرة على تلبية احتياجاتها من توفير رأس المال اللازم والضروري لجميع النشاطات.
7. تظهر أهمية التمويل في كونه يؤمن ويسهل انتقال الفائض من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى تلك الوحدات التي لها عجز مالي، وهذا الأمر يعطي الحركية والحيوية اللازمة لتحقيق وتيرة نمو اقتصادي وتنمية شاملة.
8. للتمويل مصادر تمويلية متعددة ، منها ما هو داخلي، كالادخار الخاص أو الادخار العام، أو خارجي أجنبي، كرؤوس الأموال الخاصة والقروض العامة. ويشكل مجموع هذين المصدرين المبلغ الفعلي للاستثمارات.
9. تعتمد سياسات الإقراض على أنه لا تزيد القيمة الكلية للقروض في أي لحظة عن نسبة معينة من الموارد المالية المتاحة التي تتمثل أساسا في الودائع والقروض ورأس المال.
10. تعتمد البنوك على عدة معايير قبل اتخاذ قرارات منح القروض، ومن أهمها تلك المعايير المتعلقة بالزبون ومركزه المالي.
11. تتخذ القروض الموجهة إلى المؤسسات عدة أشكال منها ما هو موجه لتمويل نشاطات الاستغلال، ومنها ما هو موجه لنشاطات الاستثمار.
12. تواجه عملية تمويل المشاريع الصناعية عدة معوقات منها ما هو متعلق بشفافية المعلومات وكذا شخصية وسلوك المدير ناهيك عن الضمانات المقدمة وكذا محدودية حجم ونوع التمويل.

نتائج الدراسة التطبيقية:

1. يعتبر بنك الخليج الجزائر من البنوك البارزة في الساحة البنكية بالجزائر وهذا لقيام البنك بالعديد من النشاطات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية.
2. يعرض بنك الخليج الجزائر جملة وافرة من المنتجات والخدمات البنكية من أهمها الأعمال التجارية وكذا المنتجات والخدمات للأفراد والخدمات المالية الإسلامية عبر نافذة بنك الخليج الجزائر.
3. يقدم البنك خدمات أخرى تواكب التطور التكنولوجي منها خدمة (AGB Online).
4. تعتبر الصناعة من أهم القطاعات التي تعول عليها الدولة الجزائرية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني ورفع حصتها من الناتج الداخلي الخام بغرض تحقيق استقلالية اقتصادية خاصة وأن منحى التوجه العالمي حاليا يتركز على الصناعات بمختلف أنواعها.
5. إن مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام هو 989.5 مليار دينار أي بنسبة 3.7% وهي تعتبر نسبة قليلة جدا في ظل التأمّلات المسطرة من طرف الدولة لهذا القطاع، إذ أنّها تعبر عن أقل نسبة مساهمة في الناتج الداخلي الخام مقارنة بالقطاعات الأخرى المختلفة.
6. قدمت البنوك التجارية ما يقارب 99.97% من القروض الموجهة الى الاقتصاد خلال السنوات حدود الدراسة، بينما كان تدخل البنك المركزي فيها بنسب تكان تكون منعدمة قارت 0.03% من نسبة القروض الموجهة للاقتصاد.
7. تقوم البنوك التجارية بتغطية كاملة لمبالغ القروض الموجهة للقطاع الخاص بصورة كلية، وتغطية شبه كاملة للقروض الموجهة للقطاع العام.
8. نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص تحتل مكانة مهمة مقارنة الى القروض الموجهة الى القطاع العام فنجد انه في سنة 2018 ان مبلغ القروض الموجهة للقطاع الخاص المعبر عنها ب 4864.8 مليار دينار تكاد تساوي مبلغ القروض الموجهة للقطاع العام بفارق 62.5 مليار دينار.
9. إن القروض الموجهة للقطاع الخاص تمثل ما نسبته 49.7% من مجموع القروض وهي نسبة جد متميزة تجسد التدخل الحكومي في الاقتصاد الوطني مقارنة بتدخلها في نشاط القطاع الخاص.
10. إن أكبر قطاع صناعي يستفيد من القروض البنكية هو قطاع المحروقات الذي يتبع القطاع العمومي؛ وفي نفس الوقت فإن القطاع الخاص تستحوذ عليه الأنشطة التجارية و الخدمية مع وجود قروض موجهة للمشروعات الخاصة الصناعية.
11. يتميز القطاع المصرفي في الجزائر بنسبة تركيز عالية حيث تدير أكبر 10 بنوك جزائرية حوالي 77% من مجموع موجودات القطاع، ولديها أكثر من 75% من الودائع وحوالي 62% من القروض.
12. نسب مساهمة بنك الخليج الجزائر إلى البنوك التجارية الأخرى بالجزائر بسيطة جدا ولا تتعدى ال 2%.
13. لم تتعدى نسبة مساهمة قروض بنك الخليج الجزائر إلى إجمالي قروض البنوك التجارية سقف 3.5%.

14. بلغت القروض الممنوحة من طرف وكالة بنك الخليج الجزائر سنة 2015 ما قيمته: 1,030,000,000.00 دج، بنسبة 4.08% من إجمالي قيمة المشاريع.
15. بحساب متوسط نسبة القروض الموجهة من كل وكالة فنحن نجد أن كل وكالة تمويل القطاع الصناعي بما نسبته 11.11%، أي أن ما تموله وكالة بنك الخليج الجزائر بالوادي تمثل ثلث متوسط ما يفترض أن تموله كل وكالة.
16. تزايدت قيمة القروض بينك الخليج الجزائر بالوادي بلغت أكثر من 50% بين سنتي 2016/2015؛ إلا أن القيمة الاجمالية للقروض لا تزال صغيرة مقارنة بمتوسط حجم التمويل البنكي بالولاية وبحجم التمويل الكلي في بنك الخليج الجزائر.

المقترحات والتوصيات:

- بناء على ما تم تناوله في هاته المذكرة فانه لكي تتوافق التوجهات النظرية للدولة الجزائرية في الجانب الاقتصادي وخصوصا منه ما تعلق بالقطاع الصناعي أن نقترح جملة من التوصيات كالاتي:
- ① فصل السلطة السياسية على سلطة اتخاذ القرار في النشاط الاقتصادي الجزائري إذ أن هذا الأخير لا يتمتع بالحرية المطلقة في اتخاذ القرارات اللازمة وفقا لمخططاته وبرامجه المسطرة..
 - ② تعزيز البنوك التجارية بآليات تسويقية متطورة، تستهدف فيها الفئات المعنية بخدمات نوعية حسب طبيعة نشاطهم وتخصصاتهم.
 - ③ ادراج فكرة توجه الوعي الاقتصادي نحو الاستثمار في القطاع الصناعي، وإبراز الفرص الثمينة لتحقيق أرباح معتبرة من هذا القطاع خاصة وأن هذا المجال غير مستغل بالنسب المرضية، فهو يعتبر مجال شاغر والفرص فيه كثيرة بكل المعايير.
 - ④ لا بد من وجود بنك معلومات يشمل أهم الاحصائيات المختلفة المتعلقة بالاقتصاد الجزائري، حيث أن كل المعلومات المتوفرة تعتبر غير دقيقة، وهو ما يعرقل التوصل لتنتائج علمية في مختلف الأبحاث والدراسات الأكاديمية.

آفاق الدراسة:

- يمكننا اقتراح المشاريع البحثية في المجالات ذات الصلة كالاتي:
- الأسس والمتطلبات التي يخضع لها قطاع الصناعة في الجزائر.
 - الأثر الاقتصادي بين سلطة القرار الاقتصادية والسياسية.
 - آفاق الصناعة في الاقتصاد الجزائري.

قائمة المراجع

الكتب :

1. إسماعيل أحمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون منة نشره.
2. إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2000.
3. بو عمرو عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000.
4. حسن المموني، المؤسسة الاقتصادية، دار النشر، لبنان، 1980.
5. حسن يعلى خربوش، عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جوده، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران، عمان-الأردن، 1999 .
6. رشاد الحصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000.
7. سعد يحيى ضو، طارق محمد حسن إسماعيل، تكاليف التمويل الاستثماري، دار العربية للنشر والإشهار والتوزيع، القاهرة، 2000.
8. سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
9. سلمان بودالي، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية الدراسات والنشر والتوزيع، لبنان 1996.
10. السيد سالم عرفة، إدارة المخاطر المعمارية، دار الرقية النشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
11. سيد هوارى، إدارة البنوك، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1981.
12. شاكرا القزويني، محاضرات في نشأة البنوك، المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1992.
13. صبحي فارس قريصه، مدحت العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
14. صحراوي انتصار، مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري "دراسة حالة بنك الخليج الجزائر وبنك البركة الجزائري"، مذكرة ماستر أكاديمي، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشعبة: علوم اقتصادية، التخصص: بنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2014/2015.
15. ضياء المجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية مؤسسة شباب الجامعة.
16. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
17. ضياء مجيد، المؤسسات النقدية (البنوك التجارية البنوك المركزية)، مؤسسة شباب الجامعة الأردن 2002.
18. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2004.
19. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، نجان المطبوعات الجمعية، الجزائر، 2001.
20. عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
21. عبدالوهاب يوسف أحمد "التمويل وإدارة المؤسسات المالية"، دار حامة للنشر والتوزيع.

22. عقيل جاسم ، النقود والمصارف، الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1994.
23. علي الخطاب، إستراتيجية التخطيط للمشاريع الصغيرة، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2010.
24. عمران عبد الحكيم، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار المعرفة-القاهرة، 2001.
25. قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية للنشر والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، الإصدار الأول، 2009.
26. محسن أحمد الخضيري، مخاطر الائتمان المصرفي، عمان، 1999.
27. محمد السعيد، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، القاهرة الإسكندرية 2005.
28. محمد صالح القريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، دار اثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2009.
29. محمد صالح وآخرون، أسواق المال والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، مصر، 2004.
30. محمد كمال، عقيل الحمراي، اعتمادات الإكمال المصرفي، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر 2000.
31. محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010.
32. منير هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات.
33. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000.
34. ناظم محمد الشمري النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر، 1987.
35. هتل كهينة، إجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود مالية وبنوك، جامعة بسكرة 2008/2009.
36. يعمل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المساحة المركزية بن عكنون الجزائر، ط3، 2007.

المذكرات :

37. عاشة جنحاني، يمينة بن مدخن، عفاف بوغزالة، تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية مع الإشارة لتجربة بنك الخليج الجزائر (AGB) للفترة (2011-2014)، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر أكاديمي تخصص: بنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، 2017.
38. فوزية حفيف، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2009 .
- الجرائد المجالات و التقارير و المداخلات :
39. الجريدة الرسمية بالجزائر، القانون المتعلق بالنقد و القرض، رقم 90-110 المؤرخ في 01 /14 /1990
40. تقرير النشرة تقرير النشرة الإحصائية الثلاثية 2018، بنك الجزائر.
41. حسام الدين عفانة، بيع المرابحة المركبة كما تجريره المصارف الإسلامية في فلسطين، مداخلة ضمن مؤتمر "الاقتصاد الإسلامي وأعمال البنوك"، جامعة الخليل، فلسطين، 2009/7/27.

42. فوزي محيريق، تنوع التمويل الاستثماري بآلية النوافذ والفروع التشاركية "الإسلامية" في المصارف الجزائرية مع الإشارة لبنك AGB (غير منشور)، ورقة بحثية مقدمة للملتقى العلمي السادس حول : بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، 02-03 نوفمبر 2016م.

المواقع الإلكترونية :

43. موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، <http://www.andi.dz>

44. موقع بنك الخليج الجزائر www.agb.dz

مراجع باللغة الأجنبية :

45. Siruguet J-L Le control comptable bancaire، tomel
46. CHERTOK Gregoire et DE MALLERAY Pierre Alain et POULETTY Philippe ،Le financement des P.M.E. La documentation française ،Paris ،2009.
47. BOUYACOUB Farouk ،L'entreprise et le financement bancaire ،editions Casbah Hydra ،2001.
48. LA LAUPRETRE Catherine d'Hoir ،Droit au credit ،Ellipses edition Marketing ،Paris ،1999.
49. Gulf Bank Algeria, Rapport Annuel 2013 .
50. AGB documentation : Manuel De Gestion Des Credits Octroyes Aux Entreprises, Annexe à la décision règlementaire n° 21-2015.